وزارة التعليم العالي والبحث
جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم التجارية
تخصص :مالية وتجارة دولية

أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية في بعض المتغيرات الاقتصادية الحديثة –دراسة حالة الاتحاد الأوربي (2010–2019) –

من إعدادالطالبتين:
– عاشق آسيا
– خروبي نورالهدى

تحت إشراف الأستاذة:
– بالعجين خالدية

لجنة المناقشة

أ. طالم علي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ. بالعجين خالدية	أستاذة محاضرة أ	مقررا
أ. صافا محمد	أستاذ محاضر ب	مناقش أول
أ. بلقربوز مصطفى	أستاذ مساعد ب	مناقش ثاني

السنة الجامعية : 2019–2020

دعاء

اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدناعلما يارب ألا تدعنا نصاب بالغرور،و ألا نصاب باليأس إذا فشلنا،بل ذكرنا دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح، يارب علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو من مظاهر الضعف، يارب إذا جردتنا من نعمة المال أترك لنا نعمة الأمل،وإذا جردتنا من نعمة الأمل أترك لنا قوة الصبر لكي نتغلب على الفشل،وإذا جردتنا من نعمة الصحة أترك لنا نعمة الإيمان، يارب إذا أسأنا للناس أعطنا شجاعة الاعتذار،وإذا أساء إلينا الناس أعطنا شجاعة العفو،

اللهم إذا نسيناك فلا تنسانا .

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

نشكر أولا وأخيرا الله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأمدنا بالصبر لتذلل الصعوبات أمامنا وأعاننا كل العون على إنجاز هذه المذكرة

ثم نشكر أستاذتنا الكريمة الدكتورة بالعجين خالدية التي قبلتا لإشراف على مذكرتنا وساعدتنا خطوة بخطوة لبلوغ نهاية البحث

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى دكاترة وأساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة تيارت، ونشكر كل من ساهم وبذل جهدا ولو بالقليل في إنجاز هذه المذكرة، كما نشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث حتى ولو بكلمة..

إهـــــداء

أولا أهدي هذه المذكرة إلى فقيد قلبي ابني "رحيم"

وأهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل:

"وَقَضَى رَبُكَ أَلاَ تَعْبُدُوا إِلاَ إِيَاهُوَبِالوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

إلى روح أبي الغالي "جيلالي"

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى رمز الحب إلى أمي الحبيبة "قوتة"

إلسندي زوجي العزيز "محمد"

إلى إخوتي : "هشام ورابح" وأخواتي : "سلطانة ، إبتسام ، وحبيبة "

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي أخص بالذكر 'أبي الحاج وأمي سعدة'

"نسيمة، حنان، كادي، ربيع، أمين"

إلى بنات أخي "عيشة وأسينات"

إلى صديقاتي : "رزيقة ، فتيحة، إيمان، هدى، جميلة، نانا، مروة"

و إلى كل من ساعدني على إتمام هذه المذكرة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

آسيا

إهـــداء

الحمد لله حمدناه فلن نستوفي حمده ونشكره على منحه الصبر وسعة البال وقدرني حتى أصل إلى هذا المستوى.

أهدي ثمرة جهدي إلى من فتحت عيناي برؤيتها إلى من لا معنى للحياة لولاها إلى النفس الصافية والروح الصادقة إلى مفتاح جنة الخلد "أمي حبيبة" أدامكي الله يا نور دربي وبلسم جرحي.

عندما يخلو البال وتغيب الأفكار فإني أتوجه إلى أغلى إنسان على قلبي ومعلمي في الصبر إلى من أفتخر لأني أحمل اسمه إلى صاحب الصدر الرحب إلى الذي لم ينم إلا بعد نومي وسعى من أجل وصولي إلى هذا المرتب، إليك "أبي الحنون محمد" أدامك الله تاجا على رأسي.

إلى سواعدي في هذه الدنيا الذين لهم أرفع رأسي وأعتز إخوتي:

"وليد، أيوب، يحى ".

إلى البراءة ومنبع الراحة إلى نور البيت وأرق أخت "رتيل"

إلى كل عائلة خروبي، إلى أعمامي وعماتي، خالاتي و أخوالي وجميع أبنائهم وبناتهم وأخص بالذكر عمي"محمد" وبنات خالتي"أمينة، ومنال" إلى كل صديقاتي:"أسماء، دليلة، وفاء، فضيلة،فطيمة"

إلى أختي التي لم تلدها أمي "أمينة"

إلى من رافقتني في إعداد هذه المذكرة أختي وصديقتي الغالية " آسيا عاشق "

إلى كل من هم في ذاكرتي فنسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي، إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد أهديه هذا العمل المتواضع .

نور الهدى

الملخص

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية من خلال دراسة الاتحاد الأوربي، ففي ظل هذه التحولات لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات فيما بينها سواء دول متقدمة أو نامية ويعتمد قيام هذه التكتلات بصفة أساسية على روابط ومصالح مشتركة وهذا نتيجة لما يتضمنه هذا التكتل من العديد من المكاسب والمزايا مما يدفعه إلى إنعاش التجارة الدولية نتيجة إلغاء القيود والحواجز الجمركية وقد خصصنا دراسة الاتحاد الأوربي كنموذج يصبو إلى تكتل اقتصادي حقيقي، ونموذج على مستوى إقامة تكتلات عالمية، وتوصلت الدراسة على أن الاتحاد الأوربي كتلة تجارية موحدة، فقد عمل الاتحاد الأوربي على تكثيف المبادلات التجارية بين الدول وأصبحت أكثر من نصف تجارتها تتم مع دول الاتحاد مما ساهم في زيادة نسبة التجارة الدولية، ويعتبر الاتحاد أكبر لاعب على الساحة التجارية العالمية من حيث السلع والخدمات .

الكلمات المفتاحية : التكتل الاقتصادي، التجارة الدولية ، الاتحاد الأوربي ،تدفقات الاتحاد الأوربي، صادرات وواردات الاتحاد الأوربي.

Abstract

This study deals with the phenomenon of economic blocs and theirrelationshipwith international tradethroughthe study of the European Union and in light of these transformationsٍsome countries resorted to establishing clusters betweenthem, whetherdeveloped or developing countries. We have devoted the study of the European Union as a model thatseeks real economicintegration and the studyconcludedthat the European Union is a unified commercial bloc, as the EU has worked to intensify exchanges Trade between countries and more thanhalf of itstradetakes place with the countries of the Union, whichcontributed to an increase in the proportion of international trade. The Union is the largestplayer on the global tradearena in terms of goods and services.

Key words:economicagglomeration, international trade, the European Union, European Union flows, exports and imports of the European Union.

Résumé

Cette étude met le jour sur le phénomène des blocs économiques et leurs relations avec le commerce international, à travers l'étude de l'Union européenne et à la lumière de ces transformations, certains pays ont construit des clusters entre eux, qu'ils soient des pays développés ou en développement. Nous avons consacré cette étude à l'Union européenne en tant que modèle qui cherche une réelle intégration économique, car c'est un modèle au niveau de l'établissement de blocs mondiaux. L'étude a conclu que l'UE est un bloc commercial unifié. L'UE a travaillé à l'intensification des échanges commerciaux entre les pays et plus de la moitié de ses échanges ont eu lieu avec les pays de l'Union, ce qui a contribué à augmenter la proportion du commerce international. L'UE est considérée comme le plus grand acteur sur la scène commerciale mondiale en termes de produits de base et de services.

Mots clés: Agglomération économique, Commerce International, Union Européenne, Flux de l'Union Européenne, Exportations et Importations de l'UE.

الفهرس

قائمة المحتويات

الواجهة	
دعاء	I
شكر و تقدير	II
اهداء	III
الفهرس	VII
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIII
مقدمة	(أ،ه)
الفصل الأول : عموميات حول التكتل الإقتصادي	01
المبحث الأول :ماهية التكتل الاقتصادي	02
المطلب الأول : نشأة التكتلات الاقتصادية	02
أولا : ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية	03
ثانيا : مفهوم التكتل الاقتصادي	04
المطلب الثاني : خصائص التكتلات الاقتصادية وأهميتها	05
أولا : خصائص التكتلات الاقتصادية	05
ثانيا : أهمية التكتل الاقتصادي	07
المطلب الثالث : شروط التكتل الاقتصادي	08
أولا : الشروط الاقتصادية	08
ثانيا : الشروط السياسية	09
المبحث الثاني : محددات وآليات التكتل الاقتصادي	10
المطلب الأول : أشكال التكتلات الاقتصادية	10
أولا : أشكاله على حسب طبيعة الأنظمة الاقتصادية	10
ثانيا : الشكل التقليدي والحديث للتكتل الاقتصادي	11

ثالثا : دوافع التكتلات الاقتصادية	14
المطلب الثاني : مقومات التكتل الاقتصادي	15
المطلب الثالث : مشاكل ومعيقات التكتلات الاقتصادية	17
المبحث الثالث : أهم التجارب الدولية للتكتلات الاقتصادية	19
المطلب الأول : تجربة الاتحاد الأوربي	19
أولا : مسيرة الاتحاد الأوربي	19
ثانيا : معاهدة ماستريخت	20
ثالثا : توسيع عضوية الاتحاد الأوربي	21
المطلب الثاني : رابطة جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا	22
أولا : رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) :	22
ثانيا : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)	23
المطلب الثالث : اتفاقيات أخرى	25
أولا : اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى (GAFTA)	25
ثانيا:اتفاقيةالتجارة الحرة لمنطقة جنوب أمريكا اللاتينية (ميركوسول،MERCOSUR)	26
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الإطار العام للتجارة الدولية وعلاقتها بالتكتل الاقتصادي	31
المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية	32
المطلب الأول :مفاهيم عامة حول التجارة الدولية وأهميتها	32
أولا :مفاهيم عامة حول التجارة الدولية	32
ثانيا: أهمية التجارة الدولية	33
المطلب الثاني : أساب قيام التجارة الدولية وأهدافها	34
أولا: أسباب قيام التجارة الدولية	34
ثانيا : أهداف التجارة الدولية	35
المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في التجارة الدولية	35

أولا : العوامل الطبيعية	35
ثانيا : العوامل الاقتصادية	36
ثالثا :عوامل أخرى	37
المبحث الثاني: أساسيات في التجارة الخارجية	39
المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية ونيو كلاسيكية في التجارة الدولية	39
أولا: النظرية الكلاسيكية التقليدية	39
ثانيا: النظرية النيو كلاسيكية	43
ثالثا : النظرية الحديثة في التجارة الدولية	45
المطلب الثاني : التخصص الدولي وتقسيم العمل	45
أولا : التخصص الدولي :	45
ثانيا : التقسيم الدولي للعمل:	49
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التجارة الدولية	50
المبحث الثالث :علاقة التجارة الدولية بالتكتل الاقتصادي	52
المطلب الأول : خلق التجارة (الأثر الإنشائي)	52
المطلب الثاني: تحويل التجارة (الأثر التحويلي)	54
أولا : مفهوم تحويل التجارة	54
ثانيا : عناصر القوة التحويلية	54
المطلب الثالث: زيادة معدلات التوظيف وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	56
أولا: تشجيع الاستثمارات الأجنبية	56
ثانيا:توفير وخلق فرص العمل والتوظيف	56
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث : حركة التجارة الدولية في الاتحاد الأوروبي	60
المبحث الأول: لمحة حول الاتحاد الأوربي	61
المطلب الأول : نشأة وتطور الاتحاد الأوربي	61

أولا: التحرك نحو السوق الموحدة	61
ثانيا: معاهدة ماستريخت 1992	62
ثالثا:توسيع الاتحاد الأوربي	62
المطلب الثاني : توسيع عضوية الاتحاد الأوربي	64
المطلب الثالث :مقومات وانجازات الاتحاد الأوربي	66
أولا: مقومات اندماج الاتحاد الأوربي	66
ثانيا :انجازات وأهداف الاتحاد الأوربي	67
المبحث الثاني : سياسات الاتحاد الأوربي وموارده	69
المطلب الأول : السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية	69
أولا : السياسة الاقتصادية	69
ثانيا : السياسة النقدية	71
المطلب الثاني : السياسة الاجتماعية والبيئية	75
أولا : السياسة الاجتماعية	75
ثانيا : السياسة البيئية	76
المطلب الثالث :ميزانية وموارد الاتحاد الأوروبي	78
أولا : ميزانية الاتحاد الأوروبي	78
ثانيا : موارد الاتحاد الأوروبي	81
المبحث الثالث: التجارة الدولية في الاتحاد الأوربي	85
المطلب الأول: الصادرات والواردات	85
أولا: شهادة المنشأ الخاصة بالتصدير للإتحاد الأوروبي: EUR	85
ثانيا :إجراءات الاستيراد	85
ثالثا: الهيكل السلعي لصادرات والواردات الخارجية للإتحاد الأوروبي	87
رابعا: أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين	88
خامسا : الفائض التجاري بالإتحاد الأوروبي:	89

المطلب الثاني: الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي	90
أولا: الإلغاء التدريجي للضرائب الجمركية:	91
ثانيا: الإلغاء التدريجي للقيود الكمية:	92
المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي	94
أولا: مخطط الاستثمار الخارجي للإتحاد الأوروبي:	94
ثانيا. أهداف مخطط الاستثمار الخارجي:	96
ثالثا: تراجع الاستثمارات الأجنبية الأوروبية لسنة 2017	96
خلاصة الفصل	98
الخاتمة	100
المصادر و المراجع	104

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
الجدول رقم (1،1)	أهم مراحل التكتل الإقليمي	13
الجدول رقم (1،2)	نظرية النفقات المطلقة	41
الجدول رقم (2،2)	نظرية الميزة النسبية	42
الجدول رقم (1،3)	أهم معاهدات المنشئة للاتحاد الأوربي	63
الجدول رقم (1،4)	مراحل توسيع عضوية الاتحاد الأوربي	65
الجدول رقم(1،5)	ميزانية الاتحاد الأوروبي لسنة 2018	79
الجدول رقم (1،6)	الهيكل السلعي لصادرات والواردات الخارجية للإتحاد الأوروبي	87
الجدول رقم (2،6)	أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين	89

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحات
الشكل رقم (1،1)	الفجوة التكنولوجية	45
الشكل رقم (2،1)	دورة حياة المنتوج	47
الشكل رقم (1،2)	آلية خلق وتحويل التجارة	55
الشكل رقم (1،3)	تحليل نفقات الميزانية عام 2012 (بالمليار يورو)	82
الشكلرقم (2،3)	مصادر الإيرادات عام 2011	83

مقدمة

شهدت البيئة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين تطورات عدة كان لها أثر مهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل من أبرز هذه التطورات التوجه نحو ظاهرة التكتل والتجمع حيث أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي، إذ أصبح التكتل الاقتصادي الهدف الذي تسعى دول العالم لتحقيقه، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي يمكن على الدول إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر والتي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها، بالإضافة إلى أن التكتل الاقتصادي يعتبر وسيلة للاستفادة من مزايا نسبية لكل بلد من البلدان المتكتلة وتوسيع حجم التباين التجاري بما يحقق منفعة اقتصادية لهذه البلدان .

وأمام هذا الوضع يعتبر الاتحاد الأوربي نموذجا أمثل للتكتل الاقتصادي والنقدي والذي كان ناتج عن المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوربية طيلة مدة تجاوزت خمسين عاما، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا بالصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوربي، وقد كان الهدف من هذه الوحدة الأوربية الاقتصادية والنقدية هو تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء لمواجهة الأزمات المحتملة وزيادة دولها على مجابهة الاضطرابات التي تتعرض لها أسواقها المالية والنقدية والحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية التي تواجهها الدول الأعضاء على المستوى الداخلي والخارجي لتحقيق درجة عالية من الاستقرار كما كان لهذه الكتلة انعكاسات وآثار عدة على العلاقات التجارية الدولية سواء فيما بين الدول الأعضاء أو فيما بين الاتحاد والدول غير الأعضاء.

1- الإشكالية:

إن ظهور ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول يعتبر ظاهرة من ظواهر الاقتصاد الحديث والمعاصر لانتشاره في كافة بقاع العالم، فالدولة الغير مكتملة والغير منظمة إلى إحدى التكتلات الاقتصادية لا يمكن لها أن تحقق ما يمكن تحقيقه عند انضمامها لإحدى التكتلات الاقتصادية .

ما مدى مساهمة التكتل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية في الاتحاد الأوربي ؟

الأسئلة الفرعية :

وهذا ما يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث ومنها :

- ✓ ما هو التكتل الاقتصادي ؟وما هي دوافعه وأهم مراحله ؟
- ✓ ماهية التجارة الدولية ؟ما التطورات التي عرفتها؟ وما علاقتها بالتكتل الاقتصادي ؟

✓ هل فعلا حقق الاتحاد الأوربي انجازات بمسار تكتله الاقتصادي ؟

2- الفرضيات :

_ يساهم التكتل الاقتصادي في تحويل التجارة من بلد ذو تكلفة أعلى خارج التكتل إلى بلد ذو تكلفة أقل داخل التكتل .

_ التكتل الاقتصادي يساهم في رفع مستوى الأداء الاقتصادي للأسواق التجارية ويساعد في رفع مستوى التجارة الدولية نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع .

_ الاتحاد الأوربي من أهم وأنجح تجارب التكتل الاقتصادي حيث اعتمدت التجربة الأوربية على تحرير التجارة وتكثيف المبادلات التجارية وتنوعها .

3- أهمية اختيار الموضوع :

- التكتل باعتباره من المواضيع الحساسة التي تعالج العقبات والمشاكل التي تعاني منها مختلف الدول .
- أهمية التكتل الاقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.
- الميول الشخصي لدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية ودورها في تفعيل حركة التجارة الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة .

5- أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على الأساس النظري للتكتل الاقتصادي وأهم مراحله .
- تسليط الضوء على مدى قدرة التكتل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة الدولية .
- دراسة تجربة الوحدة الأوربية واستبيان أهم انجازاتها على الساحة الدولية في مسيرة تكتله .

6- مناهج الدراسة

تم الاعتماد على منهجين هما :

المنهج الوصفي :تم استخدام هذا المنهج لوصف ظواهر التكتل الاقتصادي والتجارة الدولية والاتحاد الأوربي والعلاقة القائمة بينهما باستخدام أساليب وصفية، وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الموضوع المراد دراسته والبحث فيه وتنظيمها .

المنهج التحليلي: تم استخدام هذا المنهج لتحليل معطيات حول دول التكتل الاقتصادي في التجارة الدولية لدول الاتحاد الأوربي ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثالث .

7- حدود الدراسة

الإطار المكاني: تم التركيز على دول الاتحاد الأوربي .

الإطار الزماني: اقتصر الإطار الزماني على الفترة الزمنية 2010 من 2019حتى نتمكن من معرفة الإصلاحات التي قام بها الاتحاد الأوروبي لحجم التجارة الدولية .

8- صعوبة الدراسات

وككل عمل لا يخلو من المصاعب فإننا تعرضنا خلال فترة بحثنا لبعض الصعوبات نلخصها في ما يلي :

_ ظهور فيروس كورونا المستجد الذي أعاق كثيرا عملنا .

_ قلة المصادر والمراجع المتعلقة بالبحث العلمي

_ عدم وجود الأساليب والطرق التي تساعدنا على القيام بالبحث العلمي بشكل صحيح.

_ محدودية المصادر العلمية .

_ اختلاف أسلوب كل مرجع عن المرجع الآخر.

9- الدراسات السابقة :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا عدة دراسات تناولت جوانب من الموضوع ونذكر منها ما يلي :

الدراسة الاولى:

آسيا الوافي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمات العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007 ، وقد عالجت مدى أهمية وإمكانية تحقيق تكتل اقتصادي في إطار المنظمات العالمية، حيث حظي مشروع التكتل في الاتحاد الأوربي بالاهتمام والدراسة، وقد أفادتنا في تقديمها معلومات قيمة حول الموضوع ،هدفت الباحة من خلال دراستها إلى :

- أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية إذ لخصت نتائج الدراسة في :
- على الدول النامية التفكير جديا لضمان مصالحها الاقتصادية عن طريق إنشاء تكتلات جديدة ليضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية .

- الرغبة في التوصل إلى العلاقات الموجودة بين التكتلات وحركة التجارة الخارجية إما بخلق التجارة أو تحويلها وهما أثرين بالغي الأهمية نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية .

الدراسة الثانية:

عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكتل الاقتصادي في الدول النامية" دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه، (غيرمنشورة)، جامعةالجزائر،2006-2007، حيث تناولت الدراسة عرض مفصل للإطار النظري للتكتل الاقتصادي معرض لبعض تجارب التكتل الاقتصادي في الدول النامية كالأسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها، ومن بين النتائج التي تحصلت عليها الدراسة :

- معظم تجارب الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .
- حرص الدول المتقدمة على تواجدها ضمن أكبر قدر من التكتلات الاقتصادية .

الدراسة الثالثة:

بن باره بوزيد، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع تجارة دولية، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

حيث تطرق في دراسته إلى الهدف من تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء مقابل تقييد التجارة الدولية أمام الدول غير الأعضاء في إطار التكتلات الاقتصادية ،فمن بين النتائج التي توصل إليها :

- قامت النافتا بتعميق التبادل التجاري بين دولها الأعضاء .
- بروز التجارة البينية كمحور رئيسي للتكتل في صيغته الحديثة .
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة.

10- هيكل الدراسة :

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع و الإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

_ الفصل الأول: بعنوان **عموميات حول التكتل الاقتصادي**، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التكتل الاقتصادي من نشأته وخصائصه وصولا إلى شروط التكتل الاقتصادي، أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان محددات وآليات التكتل الاقتصادي من أشكال ومقومات والمشاكل التي تعيق التكتل الاقتصادي، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أهمية التجارب الدولية للتكتلات الاقتصادية .

_ الفصل الثاني: جاء بعنوان **الإطار العام للتجارة الدولية وعلاقتها بالتكتل الاقتصادي**، حيث قمنا بدراسة المبحث الأول تحت عنوان ماهية التجارة الدولية ارتكزنا على مفاهيم حولها وأسباب قيامها إضافة إلى العوامل المؤثرة فيها، وجاء المبحث الثاني بعنوان أساسيات حول التجارة الدولية، تطرقنا إلى النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتخصص والتقسيم الدولي للعمل وإيجابيات وسلبيات التجارة الدولية وصولا إلى المبحث الثالث علاقة التجارة الدولية بالتكتل الاقتصادي من خلق التجارة وتحويلها إلى زيادة معدلات التوظيف وتشجيع الاستثمارات .

_ الفصل الثالث: بعنوان **حركة التجارة الدولية في الاتحاد الأوربي** حيث جاء المبحث الأول بلمحة حول الاتحاد الأوربي من نشأة وتوسيع عضويته إلى مقومات اندماج الاتحاد الأوربي، والمبحث الثاني كان بعنوان سياسات الاتحاد الأوربي من السياسات الاقتصادية والنقدية إلى السياسات الاجتماعية والبيئية مرورا إلى ميزانية وموارد الاتحاد الأوربي، والمبحث الثالث: بعنوان التجارة الدولية في الاتحاد الأوربي تطرقنا إلى بعض المعلومات عن صادرات وواردات الاتحاد الأوربي والرسوم الجمركية للاتحاد الأوربي وصولا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوربي .

الفصل الأول:

عموميات حول التكامل الاقتصادي

تمهيد

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكتل الاقتصادي، حيث تمثلت هذه الظاهرة أساسا في لجوء العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية إقليمية كانت أو غير إقليمية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم تتجه إلى الدخول في هذه التجمعات بعدما أدركت ضرورة التكتل الاقتصادي وأهميته وكذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات أهمها:

تحدي العولمة الاقتصادية، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية وتنشيط حركة الاستثمار بين الدول الأعضاء إلى جانب تحرير حركة السلع و الخدمات، ولعل السبب الأساسي والمباشر لهذه التكتلات يكمن في محاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية وحلها بصورة جماعية .

وسنحاول في هذا الفصل إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكتل الاقتصادي وأهم التجارب الدولية لهذا التكتل عبر المباحث التالية :

المبحث الأول :ماهية التكتل الاقتصادي

المبحث الثاني : محددات التكتل الاقتصادي وآلياته

المبحث الثالث : أهم التجارب الدولية حول التكتل الاقتصادي

المبحث الأول :ماهية التكتل الاقتصادي

كان من أهم سمات الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكتل الاقتصادي حيث اتجهت مختلف دول العالم المتجاورة جغرافيا إلى ضرورة إيجاد وسيلة كفيلة بتحقيق مطالب الاقتصاد وفق سياسات مختلفة للوصول إلى الأهداف المرجوة ولتحقيق ذلك بالسرعة والشكل المطلوبين وجود تكتل دول معينة اقتصاديا لما لهذا التكتل من آثار ايجابية عديدة منظورة على العديد من المكاسب الاقتصادية .

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ظاهرة التكتل الاقتصادي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : نشأة التكتلات الاقتصادية

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكتل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية من طرف مجموعة من دول العالم حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية .

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مئة عام[1]، فقد أنشأ أول تكتل اقتصادي في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا ثم أعقبها تكتلات أخرى، مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الأم.

لقد ساءت المنافسة مابين أسواق أوروبا وبلغت نموها مابين 1860_1880 وذلك في ظل انتشار المذهب الليبيرالي الحر، في ظل هذه المنافسة ضعفت المشاريع الاقتصادية الصغيرة، هذا ما فتح المجال لظهور المشاريع الكبيرة وبالتالي نشأت فكرة دمج المشاريع الصغيرة في مشروع كبير،يحقق مكاسب أكبر بالتالي يمكن إرجاع نشأت التكتلات الاقتصادية إلى أن خرجت من وهم المنافسة الحرة .

إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بدولة حاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم، وبالتالي ظاهرة التكتلات الاقتصادية السائدة في الفترة الحالية ليست وليدة اليوم، وإنما ترجع إلى حقبة تاريخية ترافقت مع ظهور الأسواق والمنافسة الحرة وتطور التجارة الدولية .

[1] عبد القادر علة محمد احمد و آخرون، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، (الاتحاد الأوروبي نموذج)، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريس في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية دراسات تجارية، قسم اقتصاد تطبيقي، السنة الرابعة، 2017، ص10.

أولا : ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية

لقد شهدت البيئة الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات سريعة والتي تتمثل في التقدم التكنولوجي المبهر والذي كان من شأنه تحقيق حاجزي المكان والزمان مما ساهم في الربط بين أجزاء العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية والسياسية والثقافية، و أصبحت كلمة العولمة هي الوصف الذي يطلق على عملية إزالة وتحقيق حاجزي الزمان والمكان .

وتختلف العولمة بهذا المفهوم "العالمية" الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، أي أن الدولة تشكل عنصر أساسي في مفهوم العالمية في حين أن الشركات عابرة القوميات تشكل عنصر أساسي في مفهوم العولمة[1] .

ويتجلى دور الشركات العابرة للقوميات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوزيع العملية الإنتاجية وتكتلها، إضافة إلى دورها البارز إتباعه نمط الاستهلاك محدد وثقافة الاستهلاكية الموحدة على صعيد العالم مستخدمة في ذلك سيطرتها على مؤسسات الاتصال و الإعلام والإعلان العملاقة .

وقد اقترنت هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية بتغيرات مؤسسية وتنظيمية في مجالات عديدة نستطيع أن نميز بين ثلاث متغيرات منها :

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
- عملية تحرير التجارة الدولية [2].
- تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة، فظهرت التكتلات في صورة مشروعات مثل : مشروع مارشال[*].

---

[1] منير الحماش، **النظام الإقليميالعربي والتحديات الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، مصر، 2000، ص45.

[2] سعيد النجار، **التعاون الاقتصادي العربي في ظل البيئة المؤسسة والإعلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1993، ص143.

[*] **مشروع مارشال**هو مشروع اقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال، رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية والذي أعلنه بنفسه في 5جويلية 1947، في خطاب أمام جامعة هارفارد، وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات

- وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه من أزمات نتيجة الحرب العالمية الثانية، وأصبحت منهارة اقتصاديا فأدركت بأنه لا بد من تكتلها وذلك لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.
- تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957.
- انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى فنشأت منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى،وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة الكوميكون[**] .

أما في المنطقة العربية فقد :

- تم إنشاء سوق عربية مشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية .
- تنامت وتطورت ظاهرة التكتلات بعد عدة أزمات التي شهدها العالم في السبعينات من القرن الماضي في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام العالمي الجديد وأشتد التنافس بين الدول خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

ثانيا : مفهوم التكتل الاقتصادي

أخذت فكرة التكتل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور بعض التكتلات الاقتصادية الأوربية مثل الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس والسوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الأوربية الحرة و الكوميكون مجلس التعاون الاقتصادي [1].

[*] غرب أوروبا بالإشراف على إنفاق 12،9925 مليار دولار أمريكي، وسميت "منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي" وقد ساهمت هذه الأموال بإعادة إعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوربية .

[**] **الكوميكون** هو مجلس التعاون الاقتصادي ، يعرف أيضا باختصاره الانجليزي comecon، وهي منظمة تأسست في 25جانفي1949، كانت تظم الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، الفيتنام، أنشأت لتسهيل وتنسيق التنمية الاقتصادية لدول أوربا الشرقية التي تنتمي إلى الكتلة ..... للرد على مشروع مارشال.

[1] إسماعيل نزار العرموطي، **نظرية التكامل الاقتصادي و العربي**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1975، ص 11.

مفهومه :

التكتل الاقتصادي بين الدول يسمى كذلك بالتكتل الإقليمي والتبادل بين دول منطقة جغرافية واحدة، ويجب أن لا ينظر إليه كبديل للتنمية، بل هو استمرار ودرجة أعلى من التنمية .

ويظهر هذا المفهوم كأحد أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصاديات الدول المتكتلة .

عرفه بعض الباحثين بأنه : "عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية "،كما يعرفه آخرون " بأنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة، وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع[1]".

- ومما سبق يمكن القول أن التكتل هو قيام مجموعة من الدول بالتجمع في كيان واحد وهو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها في الاقتصاد الدولي هو الحالة التي يتم فيها التعاون الاقتصادي بين الدول على أساس أن تقدم كل دولة لأخرى ما تحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي في كل من البلدين، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة، بينما تقوم الدول التي تملك رؤوس الأموال بتمويل الاستثمارات المشتركة .

المطلب الثاني : خصائص التكتلات الاقتصادية وأهميتها

يمكن تناول هذا المطلب في النقاط التالية :

أولا : خصائص التكتلات الاقتصادية

تحرص الدول على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو الاندماج في الكيانات الاقتصادية الكبرى لما لها العديد من الخصائص والمكاسب التي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة هذه التكتلات الاقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي :

[1] محمد متولي و دكوري محمد، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الثاني عشر"إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، يومي 1،2ديسمبر2007، القاهرة، مصر، ص707.

1. يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في سياسة العالمية والمنظمات الدولية، سواء على الصعيد التصدي لمشكلات كبرى التي تواجه العالم النامي على وجه الخصوص [1].
2. اتساع حجم السوق : يعمل التكتل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر . ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لأكبر حجم من الطلب الداخلي، وبالتالي الدائرة التي تصرف فيها دول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالمية ولا شك أن هذا الاتساع وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة :

كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبذلك تحقيق حجم أكبر في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل [2].

3. تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، حيث أن امتداد دولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على زيادة اعتماد دول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج [3].
4. يساعد التكتل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية [4].
5. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الانتفاع ببعض المزايا الاستثمارية كالتكنولوجيا ومصادر التمويل منخفضة التكلفة وكفاءات التسيير والتسويق .
6. زيادة معدل النمو الاقتصادي[5].
7. يساعد التكتل الاقتصادي على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث [1] .

---

[1] مفتاح صالح سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي و إستراتيجية تحقيقه**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي واقع وآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أيام 17_19 أفريل، 2007، ص69.

[2] آسيا الوافي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة نيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص52.

[3] Claude sobry, jean claudverez, element de macoeconomie, ellipses, 1999, p301.

[4] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص304.

[5] J.FMittioncF.pequerul**, les usionséconomiques, régionales**, paris, armantcolin, 1999, p72.

8. يعد التكتل الاقتصادي إطارا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية من التكتل الاقتصادي .

ثانيا : أهمية التكتل الاقتصادي

تكتسي التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب، وتتجلى أهمية التكتل الاقتصادي فيما يلي :

- رفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية للشركات .
- يدفع التكتل إلى تخصص كل بلد في الأنشطة الإنتاجية التي تملك مزايا نسبية فيها .
- يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار الذي هو محرك أساسي للتنمية .
- يساهم التكتل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في دول الأعضاء .
- زيادة القوة التفاوضية وهذا ناتج عن زيادة عدد الأعضاء .
- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين اقتصاديات القومية .
- إن التكتل يعجل التنمية الاقتصادية ويرفع مستوى معيشة السكان في دول الأعضاء حتى لو تطلب ذلك خلق وحدة اقتصادية و سياسية، تجارتها الخارجية بمثابة التجارة الداخلية بين أجزاء الاقتصاد الموحد [2].
- يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول .
- يساعد على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في دول الأعضاء [3].
- نظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفرات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة لهذه المشروعات، ومن ثم يؤدي إلى الزيادة .
- تحقيق الوفرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية وبدون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

---

[1] بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الجبرية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8و9ماي 2004، ص3.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص201.

[3] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص20.

- إن التكتل الاقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة دونها حتى و إن كان هناك اختلاف في نظما السياسية والاقتصادية والاجتماعية [1].

وعليه فإن التكتل الاقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة مما جعله ملاذ الكثير من الدول التي تسعى وتطمح بمكانة أفضل في المجتمع .

المطلب الثالث : شروط التكتل الاقتصادي

لتأسيس تكتل اقتصادي ناجح بجميع المقاييس يجب توفر الشروط التالية :

أولا : الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الإقليمية شروطا اقتصادية ملائمة و مشجعة، منها توفر البنية الأساسية الملائمة واليد العاملة المؤهلة والمدربة وتخصيص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج .

- **توفر البيئة الأساسية الملائمة** : تعتبر من أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم و الوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك فمثلا عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في دول الأعضاء يضعف أهمية التكتلل ويصبح من المعتذر توسيع حركة التبادل[2] .
- **توفر الأيدي العاملة المدربة**:من العوامل المؤدية إلى نجاح التكتل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها فهذا الشرط يتيح لدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة وتنمية هذه الموارد وزيادة حجمها .
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكتل** :إن التكتل بين الاقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكتل وهذا يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود لاختلافات اقتصادية بين دول الأعضاء .

[1] جمال الدين عويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص ص74 ،75.

[2] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص21.

- **ضرورة التدرج والآلية** :يجب أن يكون تكتلا تدريجيا وآليا بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تختلف بعرض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكتل .
- **تنسيق السياسات القومية الاقتصادية:** يقتضي التنسيق بمسألة التعريفة الجمركية النقدية والسياسة التجارية اتجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، وشؤون النقد وبعض عناصر الضريبة والأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار، وتستدعي عملية تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل سيارة للظروف الاقتصادية الوطنية وسياساتها الاقتصادية .

ثانيا : الشروط السياسية

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكتل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء و وجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها .

ومن هذا المنطق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الجماعة المتكتلة على المستوى الإقليمي، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها بالإضافة إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكتلة على المستوى الدولي من أهم الأمور المعززة للتكتل مما يتيح للدول الصغيرة مشاركة كاملة إذا توفرت لديها قدرة نسبية على التفاوض إقليميا .

المبحث الثاني : محددات وآليات التكتل الاقتصادي

بالرغم من لجوء الدول إلى تكوين التجمعات الاقتصادية الإقليمية لعدة دوافع وشروط وتحقيق العديد من الآثار الاقتصادية الناجمة عنها إلا أنها تواجه العديد من المعوقات والعقبات تحول دون تحقيق الهدف المنشود.

المطلب الأول : أشكال التكتلات الاقتصادية

يمكن تناول هذه الأشكال على النحو التالي :

أولا : أشكاله على حسب طبيعة الأنظمة الاقتصادية

من هذه الناحية يمكننا التمييز بين نموذج التكتلات الاقتصادية الرأسمالية والنموذج الاشتراكي

1- **النموذج الرأسمالي** :يقوم على أساس النظام الرأسمالي المبني على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فالتكتل في البلاد الرأسمالية يؤثر إلى حد كبير بالقرارات التي تتخذها المشاريع الخاصة، أو اتحاداتها بخصوص الإنتاج، وهي المحددة لانتقال رؤوس الأموال وأماكن الاستثمارات داخل دول التكتل، كما أن لنقابات العمال واتحاداتها دورا كبيرا في توجيه التكتل الاقتصادي[1]، فهذه المجموعات تمثل قوى حافظة ذات أهمية لدى حكومات الدول المتكتلة والأجهزة العاملة في هذا المجال، أما دور الحكومة فيتجسد من خلال وضع خطة وبرنامج التكتل بجميع جوانبه، و إضافة لمبدأ الملكية الخاصة نجد مبدأ الحرية الاقتصادية وتقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الذي استندت إليه الدول الرأسمالية في الوصول إلى تكتلها الاقتصادي.

2- **النموذج الاشتراكي** :يستند إلى خصائص النظام الاشتراكي الأساسية، المتمثلة في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ودور الدولة الأساسي في العملية الإنتاجية لبلوغ أقصى إشباع ممكن للحاجات البشرية المتنامية وبأقل تكلفة ممكنة، والعمل على إعادة توزيع الدخل الوطني باتجاه إقامة العدل الاجتماعي كخطوة أساسية نحو تحقيق التقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وهو بالتالي يشير إلى عملية التوحيد التدريجي لاقتصاديات الدول الاشتراكية بهدف التغلب على المشاكل الاقتصادية، وأسلوبه في ذلك هو تعميق تقسيم العمل بين الدول والتنسيق بين سياساتها

[1] إسماعيل عبد الرحيم شبلي، **التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، دار النشر وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر، 1980، ص82.

المختلفة، وقد بدأ تاريخيا بتطوير التجارة بين دول المجموعة ومن خلال ذلك فهو يعمل على تطوير هياكل الإنتاج الداخلية.

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي في الفكر الاشتراكي بأنه : عملية موضوعية يجري توجيهها بشكل واعي ومنتظم من قبل أطراف شيوعية وعمالية وحكومات الدول الأعضاء لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفعالية للاقتصاديات الوطنية. وإقامة روابط وثيقة ودائمة في مشروع الاقتصاد والعلوم التقنية وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط بينها وتحسين العلاقات السلعية والنقدية[1].

ثانيا : الشكل التقليدي والحديث للتكتل الاقتصادي

ومنه نعرف الشكل التقليدي على أنه :

تتضمن النظرية التقليدية للتكتل الاقتصادي إلغاء العقبات أمام المبادلات، و إطلاق الحرية لقوى السوق في تحقيق استخدام أمثل للموارد، حيث يتم التكتل بشكل تدريجي ومرحلي وكل مرحلة منها تتميز عن الأخرى من حيث أسسها وقواعدها وهذا ما بينه المفهوم الستاتيستيكي للتكتل [*].

والمتفق عليه بين الاقتصاديين أن هناك خمسة أشكال للتكتل الاقتصادي والتي يمكن تسميتها بدرجات سلم التكتل الاقتصادي والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية [2]:

- **منطقة التجارة الحرة**:وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنه تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية، أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة [3].

---

[1] أشرف إبراهيم عطية علي، **التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية**، دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتورا في الحقوق، تخصص اقتصاد ومالية عامة، جامعة عين الشمس، كلية الحقوق، مصر، 2001، ص13.

[*] يوجد كذلك المفهوم الحركي والديناميكي، والذي يهتم أساسا ببحث تطوير إمكانيات نمو أو تنمية اقتصاديات الدول الأطراف في التكتل والكيفية التي يمكن أن يؤثر بها التكتل بين هذه الدول في هذا التطوير.

[2] Alain becart, **integration etdéveloppement**, harmattan, paris, 1997, p64.

[3] كامل بكري، **اقتصاد دولي**، التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص195.

وتعرف مناطق التجارة الحرة : بأنها اتحاد جمركي ناقص من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية باحتفاظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة[1] .

- **الاتحاد الجمركي** :وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية [2] وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين حائط جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة، كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة دول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية دول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضيلية أكبر ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركي نجد اتحاد البنيلكس* Benelux المكونة سنة 1948 والذي يضم كل من بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ.

- **السوق المشتركة:** وهي مرحلة أكثر تقدما من الاتحاد الجمركي وتتضمن إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) داخل السوق المشتركة بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي

[1] فؤاد أبو سنيث، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص11.

[2] Jean, Francois Mitteine, Francois pequerul,opcit, p16 .

* Benelux :Belgique, Ned the holannd, Luxembourg .

المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء، والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الأخطار الخارجية الأخرى، وبذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة .

- **الإتحاد الاقتصادي** :يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه دول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية[1] .

ويعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطوير الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي ازالة تدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكتلها لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكتل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم .

الجدول رقم (1،1): أهم مراحل التكتل الإقليمي

نوع التكتل	ملامح التكتل			
	التجارة الحرة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات الاقتصادية
منطقة التجارة الحرة	/			
الاتحاد الجمركي	/	/		
سوق مشتركة	/	/	/	
اتحاد اقتصادي	/	/	/	/

المصدر : كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص169.

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص27.

ثالثا. دوافع التكتل الاقتصادي :

تمثلت هذه الدوافع في :

1- الدوافع الاقتصادية :

تسعى الدول من خلال التكتل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف اقتصادية يمكن التفصيل فيها من خلال ما يلي:

- تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي بين مجموعة أقطار وذلك من خلال إقامة مشروعات كبيرة الحجم [1].
- تقوية موقف دول الأعضاء في السوق العالمية في السوق العالمية وذلك بحكم أن التكتل يؤدي بدول الأعضاء إلى التحكم في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية تكون في العادة أكبر من من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة .
- يمكن التكتل الاقتصادي دول الأعضاء بحكم توفر السوق و الإمكانيات المالية والمادية والبشرية الكبيرة من إقامة مشروعات هامة وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية [2].
- زيادة الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادتها .
- توسيع حجم الأسواق .
- إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية .
- الاستقرار الاقتصادي في السوق و الإنتاج و التوظيف .
- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية [3].

2- الدوافع غير الاقتصادية :وتمثلت الدوافع في :

أ- دوافع اجتماعية :يمكن إجمالها في ما يلي :

---

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص193.

[2] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص709.

[3] عبدالوهاب رميدي،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصرالعولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية" دراسة تجارب مختلفة"**، أطروحة دكتوراه، (غيرمنشورة)، جامعةالجزائر،2006-2007، ص38.

- يؤدي التكتل إلى حرية انتقال الأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكتل مما يعني تبادل القيم الحضارية يتيح التكتل إمكانية إثراء الفكرة الثقافية لأطراف التكتل وما ينبغي أن نشير إليه أيضا في هذا الإطار أن الهدف من التكتل الاقتصادي هو تعزيز علاقات الود والتعايش وإزالة كل الخلافات بين الشعوب [1]

ب- دوافع سياسية :من الواضح أن أي تكتل اقتصادي مهما كان بسيطا في شكله، أو محدودا في نطاقه، لا يمكن أن يقتصر على تحقيق أهداف تجارية أو اقتصادية فقط، وإنما يشتمل على أهداف سياسية يمكن إجمالها في ما يلي [2]:

- تعزيز الروابط السياسية بين دول الأعضاء ونشر أجواء الثقة، والتفاهم المتبادل والاستقرار السياسي في المنطقة .
- يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية .

ج- الدوافع العسكرية: قد يكون هدف التكتل الاقتصادي إنشاء وحدة عسكرية داخل بلدان المنطقة بهدف مواجهة العالم الخارجي، وهذا قد يقوي فرص السلم العالمي وأكبر مثال على ذلك تكوين اتحاد أوربي بعد الحرب العالمية الثانية، وحدة اقتصادية، سياسية وعسكرية تقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي بكل جدارة [3].

المطلب الثاني : مقومات التكتل الاقتصادي

يمكن تناول هذه المقومات في النقاط التالية :

1- المقومات الاقتصادية: يوجد العديد من المقومات من بينها :

- **انسجام السياسات الاقتصادية:** وخاصة السياسة التجارية و النقدية و المالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة إلى ذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بالشكل الذي يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية و الإقليمية .

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص204.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، تخصص اقتصاد دولي، بسكرة، 2013، ص21.

[3] حيزية هادف، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، ديسمبر 2013، ص17.

- **تجانس اقتصاديات أطراف التكتل:** يعتبر هذا أهم مقوم لنجاح التجارب التكتلية لأن الفوارق بين الاقتصاديات المتكتلة يعتبر حجر معيق والمطلب الذي يهوي بالتكتل بحيث نبتعد عن حقيقة التكتل المطلوب "التكتل المتكتل" إلى "التكتل الإشكالي" من تكتل الأفراد الذي من خلاله يتم تبادل المزايا وتقاسم المنافع، لذا يجب أن يكون التكتل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكتل[1] .
- **التقارب الجغرافي للدول المتكتلة:**الهدف من التقارب الجغرافي تنمية المبادلات الاقتصادية لتتسم بسرعة وبأقل تكاليف، فالتقارب يحقق ذلك لأن التبادل التجاري يصبح داخل شبكة محدودة جغرافيا مما يسهل انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة التكتلية[2] .
- **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال** : إن مدى تكتل وفعالية هذا العنصر يبقى محدودا طالما احترفت الدول المتكتلة إلى طرق و وسائل النقل بينها سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي لهذا انتبهت الدول المتقدمة منذ مدة إلى أهمية هذا العامل، وحيويته في ربط الأقطار بعضها البعض وربط الدول الأخرى بها لذلك قامت بتطويره .
- **التخصص وتقسيم العمل** : من الواضح أنه حتى يتمكن التكتل من تحقيق عائد للدول المتكتلة يفوق ما يمكن إن تحصل عليه قبل تكتلها، لابد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي على وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكتلة، والذي يضمن تحقيق تطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكتل، ولا شك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكتل واستمراره ونجاحه وفعاليته .
- **تقارب مستويات تموين دول المنطقة التكتلية** :حتى يمكن تحقيق النجاح للعملية التكتلية بين مجموعة من الدول يلزم أن تكون مستويات النمو الاقتصادي بينها متقاربة، ولتحقيق هذا التقارب يلزم توطين المشروعات مما يحقق اعتبارات العدالة على أن يراعي عدم تأثر الكفاءة الإنتاجية[3].
- **توفر الموارد الطبيعية** : وهو عامل أساسي لنجاح التكتل حيث أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يعتبر حافزا على دخولها في التكتل مع غيرها من الدول التي تتوفر على مثل

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] إيمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

تلك الموارد، محاولة الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية التي قد تنجم عن التكتل، فمثلا قد تكون بعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة تمكنها من زيادة الإنتاج الزراعي و تطويره، حيث تتوفر لدى البعض الآخر مناخا ملائما تجعله بلدا سياحيا ...الخ وعند قيام التكتل بين هذه الدول "تكتل الموارد" فإنه يمكن من توسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما [1].

2- **المقومات السياسية** : يمكن القول أن نجاح التكتل الاقتصادي مشروط بوجود إرادة السياسية القوية وغياب كل النزاعات والخلافات السياسية التي من شأنها تؤدي إلى فشل عملية التكتل

3- **المقومات التاريخية والثقافية** : في حالة وجود تاريخ مشترك بين شعوب الدول الأعضاء ونفس العادات والتقاليد وحتى اللغة من شأنه أن يساهم في تثبيت التكتل الاقتصادي وتجدر الإشارة على أن هذا الشرط ليس لديه أهمية كما الشروط سابقة الذكر، فقد أثبتت العديد من التجارب أنه بالرغم من الاختلاف في العادات والتقاليد واللغات نجحت عملية التكتل الاقتصادي ومثال على ذلك الاتحاد الأوربي .

المطلب الثالث : مشاكل ومعيقات التكتلات الاقتصادية

يمنح التكتل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي عليه عيوب ومعيقات، فتحقيق الاتحاد الشاملة عملية صعبة وليست مجانية بل تقضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها :

1- **تحويل التجارة** :وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو .

2- **الآثار على ميزانية الدولة:** قد يؤدي إلغاء الرسوم البيئية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة ناتجة عن خفض إيراداتها المتأنية من الرسوم الجمركية من شريكاتها وتؤثر كذلك على سياساتها المالية .

3- **انحراف التجارة و الإنتاج والاستثمار** : يتحايل المنتجون الأصليون على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم، حيث تصبح أرخص مما لو استوردها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل في الحسبان) وهو ما

[1] بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة [1].

4- **توزيع المكاسب وتعويض الخسائر** : المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكتلة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع .

5- **انتقال الأزمات** :وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى .

وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوربي .

6- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته .

7- اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو .

[1] بوشامة مصطفى، **دور التكامل الاقتصادي للبلدان الإسلامية في تحسين أدائها الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ص123.

المبحث الثالث : أهم التجارب الدولية للتكتلات الاقتصادية

بما أن التكتلات الاقتصادية شملت العالم بقاراته المختلفة فانه يمكن التعامل مع الاتحاد الأوربي من قارة أوربا وتكتل النافتا في أمريكا الشمالية والآسيان في آسيا أما التكتلات الأخرى في كل من أمريكا اللاتينية و إفريقيا إضافة إلى تكتل الدول العربية التي ليست بمعزل عن هذا العالم .

المطلب الأول : تجربة الاتحاد الأوربي

الاتحاد الأوروبي هو أكبر سوق في العالم (500 مليون مستهلك) ويتبع قواعد وقوانين شفافة وإطار عمل استثمارياً قانونياً آمناً. وتحرص المعايير المشتركة على أن يكون للاتحاد الأوروبي جهد موحد في ما يخص سلامة الأغذية والمنتجات. كما تتمتع أوروبا بعلاقات قوية بالأسواق العالمية وكونها مركزاً للتجارة العالمية، تجمعها روابط بباقي أجزاء العالم في مجال النقل والاتصالات، ما يسهّل على الشركات الأوروبية بمختلف أحجامها نقل منتجاتها، بحيث يتاح للسكان حول العالم التمتع بالأغذية والمشروبات الأوروبية عالية الجودة.

أولا : مسيرة الاتحاد الأوربي

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته خمسة وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكتل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا فهو ناتج عن عملية اندماج وتكتل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها .

ووصول الاتحاد الأوربي على ما هو عليه ناتج عن الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن انطلاقا من اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية في باريس 1951 الذي كان هدفها تحرير رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار ووصوله إلى اتحاد اقتصادي نقدي.

ثم تم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين ست دول أوربية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) قاضية على حسم صراعات وخلافات حول مناجم الفحم والصلب[1].

[1] أسامة المجدوب، **العولمة الإقليمية**، دار مصر اللبنانية، 2001، ص194.

ومن هنا جاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوربية للفحم والصلب كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين دول الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول الغير أعضاء، ثم تم التوقيع على هذه معاهدة إنشاء سوق أوربية مشتركة في مدينة روما بإيطاليا وكان ذلك في 25مارس 1957 التي تضم ما يلي :

- حرية انتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الست .
- إتباع تعريفة عامة لسلع الدول الأخرى .
- إقامة سياسة زراعية مشتركة بين دول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين و إعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة .
- إقامة بنك الاستثمار الأوربي لدعم النمو الاقتصادي.

وفي عام 1959 أنشأت منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) بعضوية بريطانيا، النرويج، السويد، الدنمارك، النمسا، والبرتغال و اسلندا و سويسرا إنظمت فلندا، بصفة عضو منتسب ولكن بمضي الوقت أدركت بريطانيا أن بقائها خارج الجماعة الأوربية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمامها إلى معاهدة روما في 1961 وضعها كل من الدنمارك ايرلندا ثم نرويج عام 1962 [1] .

كما اعتمدت الجماعة الاقتصادية على بناء الاتحاد الجمركي الذي يعتبر من أهم الآليات الهامة في إنشاء الخطوات التمهيدية لإقامة السوق المشتركة من خلاله يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة على التجارة بين دول الأعضاء، مع إقامة تعريفة جمركية موحدة لمواجهة وارداتها من الدول غير الأعضاء، ولقد حددت معاهدة روما لإقامة الاتحاد الجمركي فترة انتقالية تمتد من أول جانفي 1967 حتى جانفي 1970 وبدأت هذه الدول في التطبيق الفعلي عن طريق بلوغ نسبة التخفيضات الجمركية 80% .

في أول جانفي 1966 تم خفض الرسوم الجمركية بعد ذلك في أول جويلية 1967 بمقدار 5% ثم تخفيض آخر بمقدار 15% في أول جانفي 1967 وللملاحظة فقد تم إلغاء الرسوم على الواردات بين دول الجماعة قبل الموعد بسنة ونصف .

ثانيا : معاهدة ماستريخت

وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة وكان ذلك في مارس 1992 واستهدفت مايلي :

[1] أسامة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص58.

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء .
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية .
- إقامة وحدة نقدية كاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة .

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحيق الوحدة الأوربية وتتمثل في [1]:

- **المرحلة الأولى : 01 جويلية _ 31 ديسمبر 1993** : تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .
- **المرحلة الثانية :01 جويلية 1994 _ 31 ديسمبر 1998** :ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع دول الأعضاء مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة .
- **المرحلة الثالثة** : 01 جانفي 1999 _ 2002 : وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة .

ثالثا : توسيع عضوية الاتحاد الأوربي :

في مارس 1998 بدأت المفاوضات مع ست دول طلباتها للانضمام وهي : بولندا، هنغاريا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، أستونيا، قبرص.

وفي منتصف شهر فيفري 2000 شرع في محادثات رسمية وذلك مع ست دول أخرى وهي بلغاريا، لاتيفا، ليتوانيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا .

ففي أول جانفي من عام 1995، انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوربي، وفي أول ماي 2004 انضمت 10 دول إلى الاتحاد الأوربي في أكبر عملية التوسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة، أو من حيث أثر هذا التوسع فانضمت إليه ثماني دول من شرق ووسط أوربا هي : مصر، بولندا، سلوفانيا، لاتفيا، استونيا، ليتوانيا، جمهورية تشيك، سلوفانيا، إضافة إلى قبرص ومالطا مما أدى إلى

[1]Didierchen, **l'euro des préparatifs**, les editions D'organisation, paris, 1997, p28 .

توسيع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين، وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد على 450 مليون نسمة وهكذا أصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوربي 25 دولة .

المطلب الثاني : رابطة جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا :

يتم التطرق إلى هذا المطلب من خلال مايلي :

أولا : رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) :

1- نشأة الآسيان :جاء إنشاء هذه الرابطة عام 1967 بمشاركة خمس دول هي : ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، تايلاندا، والفلبين وقد نشأت كنوع من الحلف السياسي في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة الفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما[1]، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي، وقد انضمت إليها بروناي سنة 1984 .

لقد ركزت هذه الدول في بدايتها على بعض مجالات التعاون الاقتصادي فهي لم تتبع المنهج التقليدي للتكتل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكتل، ولم تتشكل منطقة التجارة الحرة إلا في عام 1991 لتحل محل النظام السابق والتي تهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز التنفيذ عام 1994.

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت دول هذه الرابطة بأهمية التكتل والتعاون المالي و الاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15_16 ديسمبر 1998 في الفيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999_2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي .

وفي 29 نوفمبر 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان يقتضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار العرب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص135.

(534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1,29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5,68 مليار نسمة 2002[1] .

كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة متماثلة وبتالي إقامة سوق آسيوية موحدة بحلول 2020.

2- أهداف الآسيان وأهميتها :

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا .
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون .
- التآزر على نحو أكثر فعالية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بها .
- تعزيز دراسات دراسات حول جنوب شرق آسيا .
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع مؤسسات دولية إقليمية ذات أهداف متماثلة .
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي في مواجهة القوى الكبرى.
- تجنب الصراع لمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم .

الدول التي تتكون منها الآسيان[*] هي :

أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا .

ثانيا : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

1- نشأة النفتا :بدأ التفاوض حول نافتا في بداية 1991 لمدة 14 شهر بين ثلاث دول هي : أمريكا، كندا و المكسيك في ست مجالات وهي :

- قواعد التجارة والخدمات
- الاستثمار

[1] محمود الفقي، **رابطة دول الآسيان والصين**، أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، جانفي 2005، القاهرة، مصر، ص225.

[*] **الآسيان** هي رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف باختصار باسم آسيان بالانجليزية " ASEAN" وهو منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا ، تأسس الاتحاد في 8 أغسطس 1967 في العاصمة التايلاندية بان كوك ولذا يحتفل يوم 8 أغسطس بيوم الآسيان ، مؤسسي الآسيان هم :تايلاندا ، اندونيسيا، فيليبين، ماليزيا، سنغافورة. لدى الآسيان شعار هو " الرؤية الواحدة، الهوية الواحدة، مجتمع واحد".

- حقوق الملكية الفكرية
- فض المنازعات

دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها برلمانات تلك الدول .

2- مبادئ النفتا :

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث .
- تعميق التبادل التجاري بين دولها الأعضاء [1]
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل .
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة .
- يمكن لأي دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك ب 10 أشهر .
- اللجوء إلى تحكيم المستقبل كل الخلافات التي تنجم عن تطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.
- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات الخاصة في مجالات المنشأ و الإغراق .
- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات.

3- أهداف النافتا :

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء و إحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة .
- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء .
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات [1].

[1] بن باره بوزيد، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على المبادلات التجارية البيتية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تجارة دولية، جامعة سطيف، 2014، ص.109 .

- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة .
- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في السوق العالمية مع مراعاة حماية البيئة .
- تحقيق التكتل الاقتصادي بين الدول الأعضاء .
- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى خاصة الاتحاد الأوربي .
- إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل النزاعات .
- تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم .
- والآن لم تعد نافتا حيث تم تغيير اسمها و أصبحت تسما USMCA ، أي الاتفاقية الاقتصادية أمريكية كندية بديلة النافتا .

المطلب الثالث : اتفاقيات أخرى

فهناك اتفاقيات أخرى تم عقدها نذكر منها :

أولا : اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى (GAFTA)

1- تأسيس الاتفاقية : بدأت مناقشة الجوانب التنظيمية لهذه المنطقة خلال دورات انعقاد المجلس الاقتصادي الاجتماعي لجامعة الدول العربية في عامي 1995 و 1996 بهدف صياغة مشروع برنامج تنفيذي يحدد خطوات ومراحل التأسيس و النفاذ، وجرى هذا العمل إلى أن أقر المجلس بموجب قراره الصادر في 19 فبراير 1997 البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة كبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من أول يناير عام 1998 وتتماشى مع وتتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها كما تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة [2].

[1] أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، طبعة الثانية، 1999، ص54.

[2] إعلان منطقة التجارة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 19317 د،ع 59 بتاريخ 19-02-1997، تاريخ الولوج 27 فبراير 2010، نسخة محفوظة، 5مارس على موقع واي باك مثين،

2- أهداف الاتفاقية :

- تتبنى الاتفاقية مبدأ العمل في إطار التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم بنسبة 10%سنويا .
- إلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية التي تعيق حركة البضائع المتداولة بين دول الأعضاء .
- الوصول إلى مرحلة صفر رسوم جمركية في 2007 أي إلغاء الرسوم الجمركية نهائيا .

3- الدول الأعضاء في الاتفاقية :

الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر والمملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن .

وتجدر الإشارة إلى أن فلسطين لم تتعامل معها على أنها بلد أقل تنمية وبدأ تفعيل وتطبيق الإعفاءات الجمركية في عام 2005 وبنسبة 16% وتمتد لفترة 5 سنوات لتصبح 20% في عام 2011 وتطبق بنود اتفاقية التجارة الحرة على جميع المنتجات الزراعية التي لا تتمتع فيها بالإعفاءات والتخفيضات الجمركية بناءا على موسم الإنتاج .

كما وتمكنت بموجب بنود الاتفاقية أثناء عملية التنفيذ من جدولة بعض السلع المعينة للحصول على إعفاءات جمركية فورا .

ثانيا : اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة جنوب أمريكا اللاتينية (ميركوسول،MERCOSUR)

1- تأسيس الاتفاقية :

- يضم ميركوسول كلمن الأرجنتين والبرازيل و الباراغواي و الأورغواي وفينزويلا، بدأت مجموعة ميركوسول خطواتها الأولى منذ بدابة فتح الحدود لحركة التجارة ما بين البرازيل والأرجنتين ثم انضمت لهما الأورغواي، والباراغواي تشكل ما يشبه السوق المشتركة في منطقة جنوب أمريكا اللاتينية وفيما بعد انضمت التشيلي وفنزويلا إلى ذلك التجمع كشريكين غير كاملين العضوية .

منذ دخول المعاهدة نشأة السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية حيز التنفيذ في مارس 1991، بدأت دول هذا التجمع بوضع جدول تحرير التجارة فيما بينها، بدأ التخفيض بنسبة 47% (البرازيل- الأرجنتين) على أن يعقبها تخفيض بنسبة 7%كل 6 أشهر ليكتمل 100% نهاية 1994 .

وقد نهت المعاهدة المنشأة للسوق على برنامج تحرير التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية الخطية ويرافقه القضاء على القيود الغير جمركية أو القيود الأخرى المطبقة على التجارة بين دول التجمع بغية التوصل إلى تعريفة الصفر، وعدم فرض قيود جمركية، وهذا البرنامج تم بحلول نهاية 1994 .

- تأسست المجموعة الاقتصادية بأمريكا الجنوبية ميركوسور يوم 26 مارس 1991 بموجب معاهدة أسونسيون التي دخلت حيز التنفيذ بعد توقيع الدول الأعضاء على بروتوكول "أورو بريتو" الذي وضع الهيكل المؤسسي المالي للمنظمة .

والدول المؤسسة للمجموعة "ميركوسور" هي : البرازيل، الأرجنتين، أورغواي و باراغواي .

2- أعضاء الاتفاقية :

إضافة إلى الدول الأربعة المؤسسة انضمت تشيلي وبولونيا عام 1996 ثم انضمت البيرو عام 2003 ثم الايكوادور وكولومبيا .

وتحالفت فنزويلا رسميا في 2005 مع البرازيل و الأرجنتين و باراغواي و أورغواي كجرد من كتلة ميركوسول غير أن الدول المؤسسة للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ألغت عضوية كراكاس في ديسمبر 2016 بتهمة انتهاك المبادئ الديمقراطية للمجموعة .

3- أهداف الاتفاقية :

- تهدف مجموعة "ميركوسول" إلى تحقيق نوع من التكتل الاقتصادي بين أعضائها من خلال تعزيز التجارة الحرة وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وحققت منذ تأسيسها إنجازات ملحوظة، حيث زاد حجم التجارة البينية، وأصبحت ضمن أكبر القوى الاقتصادية في العالم .
- وعلى المستوى التزمت "ميركوسور" بالعمل على تثبيت دعائم الحكم الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، فقد لعبت على سبيل المثال دورا مهما عام 1999 في حماية النظام الديمقراطي البرلماني في باراغواي من المحاولات التي قام بها بعض السياسيين والعسكريين للاستيلاء على السلطة .
- إزالة الحواجز التي تعيق التجارة وتسهيل حركة البضائع بين الدول .
- تعزيز ظروف المنافسة العادلة في منطقة التجارة الحرة .
- تنمية الفرص الاستثمارية المستدامة في دول التجمع وتوطيد سجل التعاون في المجالات المتعلقة بالمصلحة المتبادلة بين الجانبين .

- تكوين التدابير و الإجراءات الفعالة اللازمة للتنفيذ والتطبيق بما يتلائم مع ما نصت عليه أحكام الاتفاقية والنظم الإدارية المشتركة .
- تأسيس هيكلية مناسبة للعمل باتجاه إيجاد مجالات أخرى للتعاون على المستويات المتعددة للأطراف، بغية تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقية .
- ولا يقتصر التعاون بين دول المجموعة، فقد أبرمت ميركوسور اتفاقيات اقتصادية مع عدد من الدول بما فيها الاتحاد الأوربي، إضافة إلى دول عربية على غرار مصر والمغرب ودول الخليج .

خلاصة الفصل

تعد فكرة التكتل الاقتصادي كإحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية ومن أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية، وتقوية اقتصاد الدول المتكتلة حيث أنه يتضمن قيام مجموعة معينة من الدول بإزالة العقبات والعراقيل أمام تجارتها وحرية تنقل مختلف عوامل الإنتاج .

للتكتل الاقتصادي دافعين أساسيين يتمثلان في الدافع السياسي ومجموعة الدوافع الاقتصادية، فلا يمكن تصور قيام تكتل دون هاتين الدافعين خاصة في الصيغ التكتلية المتقدمة منه، كما ينتج عنه أثرين خاصة في حالة الاتحاد الجمركي وهما : آثار ساكنة تتمثل في تحويل التجارة، وخلق التجارة، أما الآثار الديناميكية فتتجلى من خلال وفورات الحجم وزيادة المنافسة، وبالتالي خلق بيئة تنافسية تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإدارية لشركات الدول المتكتلة، وبالتالي فهو يساعد على زيادة المعاملات في التجارة الدولية وهذا ما يتم التحدث عنه من خلال تطرقنا إلى التجارة الدولية عامة في الفصل الثاني .

الفصل الثاني:

الإطار العام للتجارة الدولية وعلاقتها بالتكتل الاقتصادي

تمهيد

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم فلا تستطيع أي دولة أن تستقيل باقتصادها عن بقية دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية .

حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكتل مع البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة دولية، وبذلك تكون التجارة الدولية قد شكلت فرعا من فروع الاقتصاد الوطني، واعتبرت المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة .

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار العام للتجارة الخارجية وعلاقتها بالتكتل الاقتصادي حيث انقسم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول :ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني :أساسيات حول التجارة الخارجية

المبحث الثالث :علاقة التجارة الدولية بالتكتل الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

التجارة الدولية هي جزء تكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية والشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات وهذا ما أعطى لها عدة تعاريف ومفاهيم مما جعلها تكتسب أهمية كبيرة .

المطلب الأول :مفاهيم عامة حول التجارة الدولية وأهميتها

تعد التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي واهم رابط بين الدول وتحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث والتغيرات السريعة في عالم يتميز بالتعقيد والتشابه في العلاقات والاتحاد المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية باعتبار أن حدود الوطنية لم تعد كافية لنمو قوى الإنتاجية وبالتالي الانغلاق سوق لن يمكنها من بلوغ أهدافها وتحقيق نمو على تعزيز تنافسيتها، فأصبحت الحاجة متزايدة للانفتاح على العالم الخارجي والتفاعل في خصم الأحداث والتعقيدات والمساهمة في تبادل الدولي تماشيا مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية التي تسعى لتحرير الكامل للتجارة بين الدول.

أولا :مفاهيم عامة حول التجارة الدولية

- التجارة الدولية بالانجليزية international trade هي تبادل السلع والخدمات عبر حدود و مناطق مختلفة .
- تعرف التجارة الدولية بأنها كل تبادل أو حركة الممتلكات، الخدمات، أو القيم التي تخص اقتصاد دولتين على الأقل [1].
- التجارة الدولية هي حلقة مركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة حولها تتمحور عمليا جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل، وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة وهي تمثل مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة و يحتسب حجمها من خلال جمع أحجام الصادرات في العالم .
- المفهوم العام للتجارة الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية مختلفة أيضا [2].

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2008، ص55.

[2] رشاد العصارحسام داوودعليان شريفمصطفى سليمان، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، 2000، ص12.

- التجارة الدولية ببساطة عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة و يمكن أن يمارس التجارة الدولية أشخاص طبيعيون أو معنويين، وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية.

وبالتالي العلاقات التي تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الاقتصادية لمختلف بلدان العالم وكذلك العلاقات بين هذه البلدان، فضلا عن حركة عناصر الإنتاج وقوة العمل ورأس المال، على المستوى الدولي والعلاقات النقدية و الإئتمانية الدولية والتعاون الإنتاجي والتكنولوجي.

من التعاريف السابقة نستنتج :

إن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في وحدات السياسية مختلفة بهدف إشباع اكبر حاجات ممكنة وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورها المنظورة وغير المنظورة.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية

- تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ناميا أو متقدما.
- تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض.
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة .
- زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة اختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام[1].
- تعتبر مؤشرا جوهريا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي .
- عاملا أساسيا في الإستراتيجية الاقتصادية أو تنفيذ أهدافها الاقتصادية.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

[1] خالد محمد دواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2006، ص38.

- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات التي تقيد في بناء الاقتصاديات المتبعة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

المطلب الثاني : أساب قيام التجارة الدولية وأهدافها

هناك العديد من الأسباب والدوافع الداعية لقيام التجارة الدولية إضافة إلى احتلالها مكانة بارزة على الساحة الاقتصادية الدولية وفيما يلي هذه الأسباب والأهداف التي أدت لقيام التجارة الدولية :

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل في :

1. ليس لكل دولة نقص إمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات .
2. اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف العوامل البيئية .
3. اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى وسعي المواطنين للحصول على منتجات ذات تكنولوجيا أفضل .
4. عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية والاثنين معا .
5. وجود فائض في الإنتاج .
6. الحصول على أرباح من التجارة الدولية بسب الفروق السعرية أو بسبب وفرة عوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعارها وتحقيق ميزة تنافسية سعرية.
7. رفع مستوى المعيشة للمواطنين من خلال التجارة الخارجية للحصول على سلع وخدمات التي تسد الحاجات وتشبع الرغبات [1].

[1] فراس الأشقر، **مقدمة في التجارة الدولية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية، كلية الاقتصاد ،جامعة حماد، ص04.

ثانيا:أهداف التجارة الدولية

تعمل سياسة التجارة الدولية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في :

1. الأهداف الاقتصادية :

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها .
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية .
- حماية الاقتصادية الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعر في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر اقل من تكاليف الإنتاج .
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدول حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها .
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم .

2. الأهداف الاجتماعية :

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية لمصالح المزارعين والمنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة .

المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في التجارة الدولية

تتأثر التجارة الدولية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى :

أولا : العوامل الطبيعية

قد تؤدي العوامل الطبيعية السائدة في بلد ما إلى أن يتخصص في إنتاج أنواع معينة من الزراعات التي تتلائم مع طبيعته وتتمثل الموارد الطبيعية في :

- **اختلاف الثروات الطبيعية** :حيث يكون لدى بعض الدول وفرة فيها دون الأخرى وهذا ما يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الدولية فالدول التي اخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة بشكل مواد أولية صناعية أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها بين الدول التي اخذ فيها هذا التركيز شكل المواد الأولية زراعية والإنتاج الغذائي لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي .
- **حجم الدولة**:هي المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة والذي يؤثر في التجارة الدولية عن طريق تأثيرها على درجة تكتل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.
- **المناخ** :له اثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطلح في الظروف المناخية لتتلائم والظروف الإنتاجية المطلوبة إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية .

ثانيا : العوامل الاقتصادية :

لا يتحدد تخصص البلد في إنتاج سلع معينة على أساس موارده الطبيعية فتحسب كذلك على أساس العوامل الاقتصادية المتوفرة فيه وتتمثل هذه الأخيرة في:

- **التكاليف والأسعار** : بمعنى مدى ما يتكفله كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على المستوى العالم، حيث أن ارتفاع السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في نهاية بالسعر خاصة العوامل المؤثرة على الطلب[1] .

[1] شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية،جامعة وهران، 2011-2012، ص 45.

- **الجودة** :يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروق في الجودة لنفس السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.
- **التخزين** : كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق منفعة زمنية كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء لفترة أطول .
- **التمويل**:أي تبادل بين الدول يعتمد على تمويل فإذا وجدت المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم فان هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها .
- **الرواج والكساد الاقتصادي**:الرواج الاقتصادي يؤدي إلى إنعاش الطلب عل مختلف منتجات الدول وبالتالي زيادة حجم التجارة الدولية بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.
- **نفقات النقل**:تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الدولية حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي، كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا.

ثالثا: عوامل أخرى

إلى جانب العوامل الطبيعية والعوامل الاقتصادية نجد عوامل أخرى وهي كالتالي :

- **الظروف السياسية** :يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد بها مصالح المتعاملين .

- **الإجراءات الإدارية** :يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلع ,وهي تعطل وصول السلع إلى المستهلك وكلما كانت إجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة [1].
- **القوانين والتشريعات**:يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي .
- **الإضرابات العمالية** : تؤدي بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بالصادرات والواردات .
- **اختلاف الأذواق**:تنشأ اختلافات في الأذواق بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، معرفة الأفراد تلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بسلع أجنبية فيؤدي ذلك إلى حركة الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية .

[1] شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص46.

المبحث الثاني: أساسيات في التجارة الخارجية

التجارة الدولية تعد من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة ورفاه الشعوب وهي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نظريات التجارة الدولية والتخصص الدولي في التجارة الدولية إضافة إلى التقسيم الدولي للعمل وإبراز أهم معيقات وسلبيات التي تأثر على التجارة الدولية .

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية ونيو كلاسيكية في التجارة الدولية

قام العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك والنيو كلاسيك بتوجيه العديد من الانتقادات لآراء وأفكار التجاريين فيما يخص تفسير التجارة الدولية واعتبروها متناقضة فكريا لأفكارهم التي تعتبر أكثر واقعية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية [*].

أولا: النظرية الكلاسيكية التقليدية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة انطلاق في تحليل وتفسير تطور نظرية التجارة الدولية بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال وكانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة (ذهب وفضة) ولا تقاس بما تمتلكه من مواد أساسية كالأرض ووسائل الإنتاج والعنصر البشري والثروات الطبيعية، وعلى هذا الأساس قد هاجم المفكرون الكلاسيك آراء التجاريين وانتقدوها بشدة ودعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبية من جراء عملية الإنتاج والتبادل[1].

وقد ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وجاءت بعدة نظريات أهمها :

[*] اهتم التجاريون بمشكلة "الطلب الفعال"مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون على العموم تأثيره سيئا غلى الإنتاج والطلب الفعال يكون تأثير العجز أكبر وذلك لأن فائض الصادرات يميل إلى تنشيط حركة الاقتصاد المحلي من حيث فائض الإستيرادات تميل إلى تقليص حركة الاقتصاد المحلي .

[1] عبد الرحمان الروابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة بسكرة2010، ص102.

✓ نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث:(1723_1790)

عرض آدم سميث* في كتابه الشهير ثروة الأمم the wealth of nations لنظريته حول التجارة الدولية وقامت تلك النظرية على ذات المنطق الذي يحكم الإنتاج المحلي وهو التخصص وتقسيم العمل، فعلى المستوى الدولي يكون هناك تخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزات مطلقة absolute advantage عن غيرها من الدول[1].

وقد ركز آدم سميثعلى أهمية التجارة الدولية الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتجاورة وحسب ما يرى فان المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة، فقد تكون الدولة ليدها كفاءة اكبر في الإنتاج بعض السلع وكفاءة قليلة في إنتاج سلع أخرى مقارنة بدول أخرى، وبغض النظر عن سبب اختلاف الكفاءة فان كلا من بلدين يمكن أن يستفيد إذ تخصص كل منها في إنتاج السلع بكفاءة اكبر من البلد الآخر [2] .

على سبيل المثال فان كندا وبسبب الظروف المناخية تنتج القمح وبفعالية ولا تستطيع إنتاج الموز الذي يتطلب منها استعمال بيوت بلاستيكية لتوفير المناخ اللازم لإنتاجه ومن جهة أخرى فانيكراغوا تصلح بها زراعة الموز والعكس بالنسبة للقمح، وبالتالي فان كندا تملك الميزة المطلقة في إنتاج القمح بالمقارنة مع نيكراغوا ونفس الشيء بالنسبة لمنتوج الموز لنيكراغوا بالنسبة لكندا [3].

وبالتالي فان وتحت هذه الظروف فان كلتا الدولتين تستفيدان من التخصص في إنتاج المنتوجين وتتم عملية التبادل بينهما .

والجدول التالي يوضح تفوق الو م وامتلاكها الميزة المطلقة في إنتاج القمح مقارنة بالمملكة المتحدة ونفس الشيء بالنسبة للمملكة المتحدة في إنتاجها القماش مقارنة بالو م .

---

*آدم سميث –A-SMITH مفكر اقتصادي ولد عام 1723 في قرية كيركالدي في اسكتلندا،يعتبر أبو الاقتصاد السياسي، درس الأدب في جامعة اكسفورد ثمأصبح أستاذا يدرس المنطق والأدب في جامعة جلاسكو، كما اهتم في محاضراته الأخيرة بالأخلاق، و دراسة التنظيمات السياسية التي كانت مؤسسة على مبدأ الضرورة، باعتبارهحافزا مهما في زيادة الثروة والقوة، و أثناء رحلته إلى فرنسا وسويسرا بدأ كتابة مؤلفه الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي استغرق في إعداده 12عاما، و يعتبرهذا المؤلف الذي نشره عام 1776 أفضل أعماله، توفي في 1790.

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة 2، المكتبة العصرية لدار النشر والتوزيع، مصر2010، ص29.

[2] خالد محمد السواغي، **التجارة الدولية**، النظرية وتطبيقاتها، الطبعة1، عالم المكتب الحديث، الاردن2009، ص68.

[3] Dominichsalfator,international economicstemth edition, john weley and sons, singapore, 2011,p pp35,36 .

الجدول رقم (1،2) :نظرية النفقات المطلقة

المنتوج	الو م أ	المملكة المتحدة
القمح	06	01
القماش	04	05

المصدر : سدي علي، دروس نظرية التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص35.

إن تخصص الو م أ في إنتاج القمح واستيراد القماش من المملكة المتحدة يعني مبادلتها ل 06 وحدات من القمح مقابل 05 وحدات من القماش المستورد من بريطانيا وبالتالي تستفيد من وحدة زائدة كما يمكن إنتاجه من القماش مقابل القمح وبريطانيا أن تربح 05 وحدات من القمح زائدة كما يمكن لها إنتاجه داخل أراضيها مقابل القماش .

✓ **نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:(1772_1823)**

قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو* يوضح بأنه حتى وان كان هنالك بلد اقل فعالية في إنتاج منتوجين مقارنة ببلد آخر، تبقى لدينا فرصة لقيام التجارة الخارجية أو تبادل الدولي، فالبلد الأول يتخصص في إنتاج وتصدير المنتوج الذي تكون فيه نفقته المطلقة اقل من المنتوج الثاني، ويستورد المنتوج الذي تكون نفقته المطلقة أعلى ويمكن توضيح هذا في الجدول التالي :

*دافيد ريكاردو) RICARDO-D) "مفكر اقتصادي ولد في لندن عام 1772 وعندما بلغ 21 سنة بدأ العمل في بورصة لندن للأوراق المالية،إلى أن نجح في عملهبصورة مذهلة، و يرجع المؤرخون سبب هذا النجاح إلى ما كان يتحلى به من رزانة، وبعد النظر والحكم الصحيح على الأمور والسرعة المذهلة في الحساب والأرقام والقدرةالفذة على العمل،كان اهتمام ريكاردو بالدراسات لاقتصادية منذ 1899 ،و على الخصوص بنظرية التوزيع التي تضمنها كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب" ولهنظرية في فكرة القيمة مفادها أن العمل أساس القيمة كما عرض نظريته في التجارة الدولية في مؤلف بعنوان نظرية التكاليف النسبية، توفي في 1823.

الجدول رقم(2،2) :نظرية الميزة النسبية

المنتوج	الو م أ	المملكة المتحدة
القمح	06	01
القماش	04	02

المصدر : سدي علي، دروس نظرية التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص36.

من خلال الجدول يتضح بأنه إذا ما أخذت نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث كمرجع فان للو م أ أن تنتج كلا المنتوجين ,ولكن حسب دافيد ريكاردو فانجلترا يلزمها لإنتاج وحدة من القمح ما يقابل وحدتين من قماش، أما الو م أ فان إنتاجها القماش بكلفة اكبر ما تنتجه قمحا.

بالنسبة للقماش إلى القمح الميزة النسبية له تكون مساوية ل 2/1=2وحدة في بريطانيا و4/6 = 0,66وحدة في الو م أ .

بالنسبة القمح إلى القماش الميزة النسبية له تكون مساوية ل 1/2=0,5 وحدة في بريطانيا و 6/4=1,5 في الو م أ.

أي بمعنى انه على بريطانيا أن تتخصص في إنتاج القماش الذي هو اقل تكلفة بالنسبة إلى إنتاج القمح وتتمتع فيه بميزة نسبية مقارنة بالو م أ وعلى الو م أ أن تتخصص في إنتاج القمح الذي هو اقل تكلفة بالنسبة لإنتاج القماش وتتمتع فيه بميزة نسبية مقارنة ببريطانيا .

وفي حالة التصدير والتبادل فان العملية تتم وفقا لما يلي :

إذا افترضنا بان الو م أ تصدر 6 وحدات من القمح فإنها تحصل بالمقابل على 12 وحدة قماش من بريطانيا بما انه قلنا بان قيمة القمح في بريطانيا مساوية لوحدتين من القماش .

وبالنسبة لبريطانيا فان تصديرها لوحدتين من القماش يقابل 3 وحدات، بما أن قيمة القماش في الو م أ مساوية إلى 1,5 قيمة القمح .

ثانيا: النظرية النيو كلاسيكية :

بالرغم من أن النظرية الكلاسيكية شكلت نقطة الانطلاق في تفسير قيام التجارة الدولية وبالرغم من آرائهم الداعية إلى حرية التجارة باعتبارها أحسن سياسة لأقطار العالم، إلا أنها تقدم تفسيرا كافيا لقيام التجارة الدولية حيث أقرت بأن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة وأن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الدولية بتوقف اختلاف معدلات التبادل الداخلي بين السلع من بلد لآخر وأن أكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة التي يتميز فيها نسبيا، ولكن هذه النظرية لم تنجح كي تفسر سبب قيام التجارة الدولية بالرغم من نجاحها في توضيح سبب النفقات النسبية أو معدلات التبادل الداخلي بين السلع من بلد للآخر، وعلى هذا الأساس قد تعرضت بشدة لعدة انتقادات من قبل مفكرين اقتصاديين أمثال الاقتصادي السويدي إلي هكشر وبرتل اولين (B-ORLIN) الذين بدورهما وضعا أسس التطورات المعاصرة حول الأسباب التي تحدد اتجاهات ونسبة التدفقات السلعية الدولية والأفضليات الممكنة في التبادل الدولي، وتجسدت ا لانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في ظهور نظريات جديدة مكملة لدول ليست بديلا عنه ,وفيما يلي هذه النظريات :

1- وفرة عناصر الإنتاج نموذج هيكشر و اولين :

طور الاقتصاديون فكرة التجارة بالاعتماد على الموارد الطبيعية واعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج، وسمي هذا النموذج بعدة تسميات كنموذج هيكشر* و اولين** ونموذج ساموبولسون ونموذج وفرة عناصر الإنتاج وجميعها تشير إلى نفس مجموعة الأفكار المطورة من طرف الاقتصاديين السويديين في بداية القرن 20 وهما:

Bertilohlin 1933 وeliheckksher 1919 ويشار إلى هذا النموذج OH[1] وقد توصلا إلى نتيجة مفادها أن اختلاف في التكاليف النسبية بين الدول يرجع الاختلاف وفرة المواد الاقتصادية بين هذه

---

* هيكشر اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة Uppsala 1907 ، يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته' :أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919 ،والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته.

** اسمه بالكامل Bertil Gotthard Ohlin ، ،يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية ، (the modern theory of the dynamics of trade) في سنة 1977 ،تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع Meade James، درس على يد إيلي هكشر بجامعةLund بستوكهولم . شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944-1945.

[1] خالد محمد سواغي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص185.

الدول[1]، فالدول تختلف فيما بينها من حيث توفره في عوامل الإنتاج، فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل وأخرى في عنصر الأرض وأخرى في عنصر رأس المال والتكنولوجيا وقد اعتمد *هيكشر اولين* في تحليل هذه الاختلافات في الموارد وربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من أراضي زراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها، مما يجعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضا مقارنة بدولة أخرى اصغر منها، ونفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة والتي لها وفرة في رأس المال والتكنولوجيا وبالتالي يكون سعر رأس المال وهذه التكنولوجيا اقل نسبيا مقارنة بالدول المتخلفة، وبالتالي فالسلع التي تتطلب عنصر الأرض مثلا المحاصيل الزراعية تكون ارخص في الدول التي تتوفر على هذا العامل ونفس الشيء بالنسبة للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف والتكنولوجيا العالية الدقة، تكون ارخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى .

2–**لغز ليونتيف***:حاول *ليونتيف* إثبات نظرية *هيكشر اولين *من خلال دراسته على الو م أ التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال ولهذا فان منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس المال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض وان تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى، وقد انتهى *ليونتيف* إلى أن الو م أ تستورد سلعا كثيفة رأس المال بمقدار حوالي30% أكثر من صادراتها ما يعني أن الو م أ تصدر السلع الكثيفة العمالة و تستورد السلع كثيفة رأس المال وهو ناقص نظرية OH القائمة على وفرة عوامل التخصص ومما أصبح يعرف لاحقا بلغز *ليونتيف* .

إلا أن *ليونتيف* انتهى أيضا وفي نفس السياق إلى أن تلك النتيجة لا تتمثل *هيكشر اولين* وبسبب ذلك إن إنتاجية العمل في الو م تصل إلى ثلاثة أمثالها في بلاد أخرى وبسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل هو

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، الطبعة1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص30.

* ليونتيف اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام 1924 .تابع دراساته وحصل على درجة الدكتوراه، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 ، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946 .بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919 –1929)، في عام 1941 استمر في العمل على تطوير نظرية المدخلات والمخرجات وتطبيقاتها المختلفة، وكان عضو ورئيس للرابطة الاقتصادية الأمريكية عام 1970، وعضوا ورئيساً لجمعية الاقتصاد الرياضي عام 1954 ،وكان أيضا عضوا في الجمعية الأمريكية للفلاسفة، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم والمعهد الإحصائي الدولي والمقارن، توفى فاسيليليونتييف في نيويورك عام1999.

التعليم المتطور وبالتالي تكون لدى الو م وفرة في عنصر العمل بنسبة اكبر من رأس المال وليس في هذا النقص للنظرية [1].

ثالثا: النظرية الحديثة في التجارة الدولية

لقد أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور عدد من العوامل التي تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للمميزات النسبية وعليه فإن هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية بقدر ما تعكس إلى هذا الحد أو ذاك تلك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية ما يلي :

1- **الفجوة التكنولوجية** :إضافة إلى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد المحددات التجارة الدولية، ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن التعامل الأكبر بين الدول الصناعية يرتكز بالأساس على إدخال منتوجات جديدة وتقنيات جديدة هي العملية الإنتاجية وبالتالي فإن المنتج الأول للمنتوج يحتفظ حق الاحتكار والسيطرة المؤقتة للإنتاج التي تكلفها له حقوق الإبداع و الابتكار، وهو ما يعتبر إحدى المحفزات الرئيسية على التجديد والإبداع المستمرين .

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص52.

الشكل الموالي يبين نظرية الفجوة التكنولوجية:

الشكل رقم (1،1): الفجوة التكنولوجية

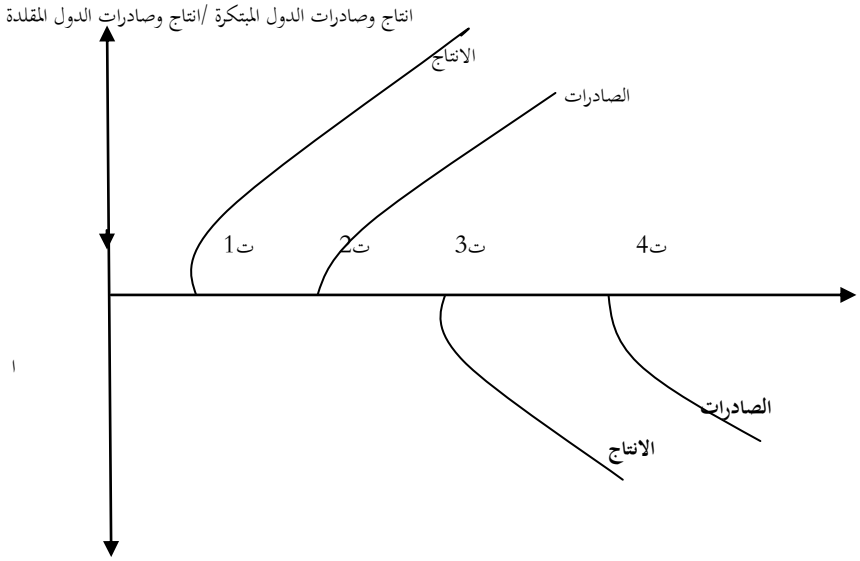

المصدر : سامي العقبي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول، الطبعة1، الدار المصرية اللبنانية القاهرة مصر، 1991، ص 221.

من خلال الشكل يمكن القول بان المرحلة الأولى بين 1ت و2ت هي المدة الفاصلة بين إنتاج المنتوج الأول مرة تم تصدير إلى الخارج أما المرحلة الثانية بين ت 2 و ت 3 هي الفجوة تكنولوجية معبرا عنها بالمدة الفاصلة بين التصدير من بلد أصل المنتوج والتقليدي أو إنتاجه بنفس المواصفات في بلد الاستيراد والذي تتبعه مرحلة أخرى المعبر عنها في الشكل بين ت 3 و ت 4 والتي تعني تصدير المنتوج إلى بلدان أخرى اقل تكنولوجيا من البلد الأول وتعتبر الحلقة أنها نهاية المنتوج واستبداله بآخر .

2- **دورة حياة المنتوج**:إن تعميم وتوسيع نموذج الفجوة التكنولوجية تم عن طريق ما يسمى بنموذج دورة حياة المنتوج التي طورها فيرتون سنة 1966 فبحسب هذا النموذج وفي الوهلة الأولى من إنتاج منتوج جديد فإنه في الغالب يستلزم توفير يد عاملة ماهرة لإنتاجه وبعد أن يصل المنتوج إلى مرحلة النضج ويلقى قبول من طرف المستهلكين فسيصبح معتمدا ويستطاع إنتاجه بتقنيات إنتاجية كبيرة ويصبح اقل احتياجا لليد العاملة الماهرة وبعدها ستنتقل الميزة النسبية للمنتوج من الدول المتقدمة صاحبة السبق فإنتاجه إلى الدولة اقل تطورا والتي تتوفر على عمالة ارخص وهذا ربما

سيكون مصاحبا بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأكثر تطورا إلى الدولة الأقل تطورا وحسب نموذج دورة حياة المنتوج فإن المنتوج يمر عبر خمس مراحل أساسية[1] :

- ✓ ابتكار المنتوج .
- ✓ توسيع الإنتاج بغرض التصدير .
- ✓ اعتماد المنتوج وبداية الإنتاج في الخارج غير تقليدي.
- ✓ ظهور المنافسة وبالتالي بيع المنتوج بأقل الأسعار مقارنة بالأسعار الابتدائية.
- ✓ انتقال الشركة إلى الخارج من الاستثمار لتغطية السوق المحلية أو إنتاج التصدير .

كما يمكن التعبير عن دورة المنتوج بثلاث مراحل أساسية يمر به في بلد الإنتاج الأصلي كما هو موضح في الشكل الثاني .

الشكل رقم (1،2): دورة حياة المنتوج

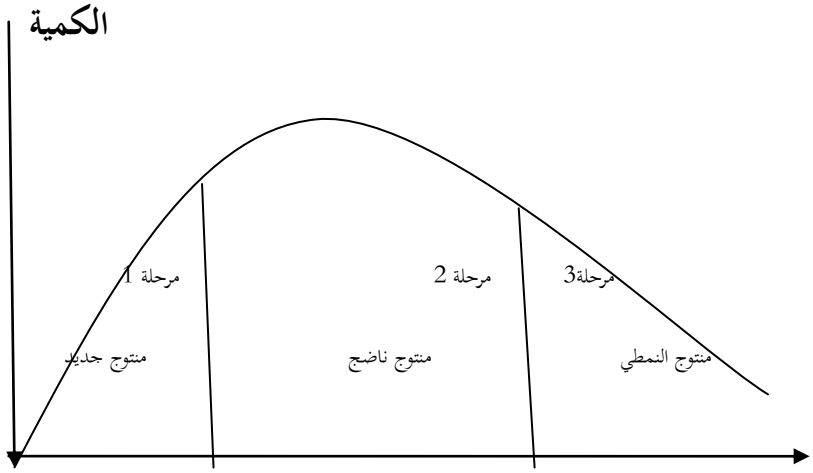

المصدر: يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص65.

[1] دومنيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص93.

المطلب الثاني : التخصص الدولي وتقسيم العمل

يلاحظ على المستوى العالمي أن جميع دول العالم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن لان ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسع بذلك ، وعلى أي حال فان اتجاه أي دولة إلى إتباع هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، وأن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ماتحتاجه وإنما يتطلب الأمر أن تتخصص في إنتاج سلع تستطيع بكفاءتها هي أن تنتجها وتتميز فيها وتقسيم المهام والأدوار بأكثر كفاءة، ومن هنا تظهر أهمية التخصص الدولي والتقسيم الدولي للعمل باعتبارهم الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية أي أن هذه الأخيرة سبب ونتيجة في آن واحد لقيام التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي .

أولا : التخصص الدولي :

ويعني أن تتخصص دولة ما في إنتاج السلع والخدمات التي تسمح ظروفها الاقتصادية والجغرافية بإنتاجها بأقل تكلفة ثم تبادلها بسلع وخدمات أخرى لا تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة أعلى لذا يكون من الأفضل لها استيرادها من الخارج.

حيث أكد اقتصاديون أن الفرد إذا تخصص في أداء العمل الواحد يتقنه ويرفع درجة ممارسته، وبالتالي تزيد الإنتاجية ومن حصولها على مستوى أعلى من الرفاهية.

1- العوامل المؤثرة في التخصص الدولي :

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها :

- **المناخ والظروف والموارد الطبيعية** :قد يؤدي المناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما إلى أن يتخصص في إنتاج أنواع معينة من الزراعات التي تتلائم مع تربته أو مناخه ودرجات الحرارة أو متوسط كمية المياه .
- **تفاوت في عرض العمل ورأس المال** : فبعض الدول قد توجد فيها وفرة في اليد العاملة مع غلبة اليد العاملة غير الماهرة العديد من البلدان النامية في حين لا تتوفر لديها كميات كافية لرؤوس الأموال اللازمة للصناعة في مثل الحالة قد تتجه هذه البلدان إلى صناعات خفيفة ذات الكثافة العالية والتي

تتطلب مهارات فنية عالية ورؤوس أموال ضخمة، كصناعات النسيج والمواد الغذائية والصناعات الزراعية وعلى العكس فقد يقل عرض العمل في بعض الدول الصناعية الكبرى وعندئذ تتجه تلك الدول إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية في حال توفرت لديها مقومات مثل الصناعات لرأس المال ومعرفة الخبرات.

- **تكاليف النقل** :الدولة التي لا تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة بدول أخرى لا تتوفر على نفس الظروف ذلك لأن تكاليف النقل البري أو النهري تقل كثيرا عن تكاليف النقل البري أو الجوي ولاشك في أن أثره على التخصص لأن المنتجون يتجهون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو التي تخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق تاركين للمنتجين القريبين من هذه الأسواق مهمة إنتاج السلع التي ترفع تكاليف نقلها .
- **توفر التكنولوجيا الحديثة** :الدولة التي تتوفر لديها تكنولوجيا حديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والمعدات والسيارات وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لديها احدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، ولذا فإنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكن متاحة للدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة [1].

ثانيا : التقسيم الدولي للعمل:

يدل مفهوم التقسيم الدولي للعمل على تخصص كل بلد في إنتاج وتصدير سلعة أو عدة سلع بناءا على مؤهلاته الذاتية مما يعني أنه كل بلد يقوم بإنتاج وتصدير السلع التي تكلفته أقل من غيره وفقا للمزايا الإنتاجية التي يتمتع بها .

ونظرا لأن التقسيم الدولي للعمل يعبر عن الإنتاج الداخلي لكل بلد ومنه دمج تغير وسائل الإنتاج في المجتمع الدولي يبرز نوع جديد من أنواع التخصص الدولي وبالتالي شكل جديد في التقسيم الدولي للعمل.

[1] محمد دياب،**التجارة الدولية في عصر العولمة**، نفس المرجع، ص17.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التجارة الدولية

للتجارة الدولية عدة ايجابيات وسلبيات نذكر منها :

1- إيجابيات التجارة الدولية

توجد مجموعة من الإيجابيات التي تميز التجارة الدولية من أهمها:

- ✓ المساهمة في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل .
- ✓ دعم المنشآت المحلية وتزويدها بالخبرة الكافية لتقديم المنتجات للأسواق العالمية الخارجية .
- ✓ حصول المنشآت على ميزة تنافسية في مجال التجارة الدولية .
- ✓ الاهتمام بالمنافسة الأجنبية المعتمدة على الواردات في تقليل أسعار المنتجات على المستهلكين.
- ✓ توفير أصناف متنوعة للأفراد من الخدمات والسلع .
- ✓ تساعد على ربط الدول على الصعيد العالمي.
- ✓ تعتبر مؤشر قوي على زيادة القدرة الإنتاجية داخل الدولة وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية.
- ✓ إشباع رغبات المستهلكين .
- ✓ أكثر الوسائل الملائمة لاستغلال الموارد الموجودة في العالم بشكل أمثل .
- ✓ تدفع الدولة إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة وتصديرها إلى الدول الأخرى .
- ✓ التبادل التجاري بين دولتين يقوي العلاقات السياسية بينهما .

2- سلبيات التجارة الدولية

- ✓ لعل من ابرز سلبيات التجارة الدولية أنها تمس مصالح الدول النامية وتلحق الضرر المستمر في اقتصادها حيث تعاني الدول النامية من مشكلة التبادل الغير متكافئ هذا وغالبا ما تتبع الدول المتقدمة نظام الاحتكار نظرا لاقتصادها القوي والتفاوت في مرونة العرض والطلب، وفي اغلب الأوقات تختص الدول النامية في تصدير السلع الزراعية والطاقة، بينما تختص الدول المتقدمة في تصدير الأدوية والمواد الكيميائية والسلع التكنولوجية .

- ✓ التقليل من الفرص الوظيفية في قطاع الصناعة المحلية بسبب تقليل الحكومات للرسوم المفروضة على الجمارك وعدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة عالميا .
- ✓ الاعتماد على وسائل عمل خارجية نتيجة لاهتمام الشركات في نقل مكاتبها الصناعية والتكنولوجية الى الدول ذات معدل معيشة منخفض .
- ✓ حدوث خسارة للدول التي تعتمد على أنظمة اقتصادية تقليدية في قطاعها الزراعي المحلي.

المبحث الثالث :علاقة التجارة الدولية بالتكتل الاقتصادي

يعتبر خلق التجارة وتحويلها من آثار مرتكزة في دور التكتل الاقتصادي على التجارة الدولية إضافة إلى ذلك نجد آثار أخرى يخلقها هذا الأخير على التجارة الدولية وبالتحديد حركة العمالة والاستثمارات الأجنبية .

المطلب الأول : خلق التجارة (الأثر الإنشائي)

يعتبر هذا الأثر بمثابة أثر ايجابي الذي يرد به التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية .

- **مفهوم خلق التجارة**

- يقصد بخلق التجارة استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة واقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية[1]، ويعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في احد أشكال التكتل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال (غير الكفؤ اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكتل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكتل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة واقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا ونظرا لان هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكتل الاقتصادي فان الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم[2].

إذن فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثيرا ايجابيا على الرفاهية الاقتصادية.

---

[1] دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا على العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص99.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة1، دار مهيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007،ص ص412،413.

يعتبر الأثر المنشأ للتجارة أثرا ايجابيا على مستوى الرفاهية الاقتصادية لأنه يعني استبدال الإنتاج المحلي بواردات من دولة أكثر كفاءة وأقل تكلفة من داخل الاتحاد الجمركي، بمعنى آخر ينتج عن أثر خلق التجارة تحسن في الرفاه الاقتصادي بسبب إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، فيتم الحصول على الواردات بتكلفة أقل بعد تكوين الاتحاد الأوربي .

ومن بين الشروط التي تمكن الاتحاد الجمركي من تحقيق الكفاءة وزيادة الرفاهية من خلال ما يؤدي إليه من خلق للتجارة ما يلي :

- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، وبذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء[1].
- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء، وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا.
- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها،كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الاتحاد.
- زيادة درجة التنافس بين دول الاتحاد وانخفاض درجة التكتل بينها وهو ما يعني زيادة إمكانيات التخصص وتعميقه ومن ثم خلق مزيد من التجارة مع قيام الاتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد يزيد من مستوى الرفاهية إذ تكون من دول متنافسة أكثر منه من دول متكتلة، أي دول صناعية وأخرى زراعية .
- التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد مما يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة .
- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية.

[1] عبد الرحمان الروابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2014، ص144.

المطلب الثاني: تحويل التجارة (الأثر التحويلي)

يعتبر هذا الأثر بمثابة أثر سلبي الذي يرتبه التكتل الاقتصادي على التجارة الدولية .

أولا : مفهوم تحويل التجارة

ويقصد بأثر تحويل التجارة استبدال واردات من منتج ذي تكلفة اقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكتل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة اقل داخل الاتحاد ,ويؤثر هذا الأثر سلبيا على الرفاهية الاقتصادية [1].

ثانيا : عناصر القوة التحويلية

يلخص روبرت هيلرعناصر القوة التحويلية للاتحاد الجمركي في عنصرين رئيسيين هما على التوالي:

1- **أثر الإنتاج للاتحاد الجمركي** :

وهو الأثر الذي يشير إلى انتقال الإنتاج من مصدر إنتاجي تكلفته النسبية اقل خارج الاتحاد الجمركي إلى مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أعلى داخل الاتحاد الجمركي ,وكنتيجة لذلك تحدث عملية إعادة تخصيص للموارد الاقتصادية في صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي .

2- **أثر الاستهلاك السالب** :

وهو الأثر الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للمستهلكين نتيجة لان كمية معطاة من الدخل النقدي أصبحت تشتري كمية اقل من السلع بسبب زيادة مستويات الأسعار بعد تكوين الاتحاد الجمركي.

وعموما يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكتل الاقتصادي ويحدث اثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة لم تنضم إلى اتفاقية التكتل الاقتصادي، وبعد قيام الاتحاد الجمركي وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء وهذا يؤدي إلى تغيير أنماط التجارة حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو، ويعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكتل الاقتصادي، إن الدولة غير العضو في الاتفاقية تفقد مبيعاتها التي تتحول إلى منتجين من الدول الأعضاء يتصفون بأنهم اقل كفاءة في إنتاج السلعة المعنية، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية،

[1] دومنيك سلفاتور، مرجع سابق، ص 99.

ومن الملاحظ أن التجارة تتحول من البلد ذي التكلفة المنخفضة إلى البلد ذي التكلفة العالية وعليه فان الكفاءة الاقتصادية تعاني من هذه الإجراءات.

وتؤدي عملية خلق التجارة إلى الرفاهية الاقتصادية عكس ما تؤدي إليه تحرير التجارة من تدهور تلك الرفاهة.

الشكل رقم(2،1): آلية خلق وتحويل التجارة

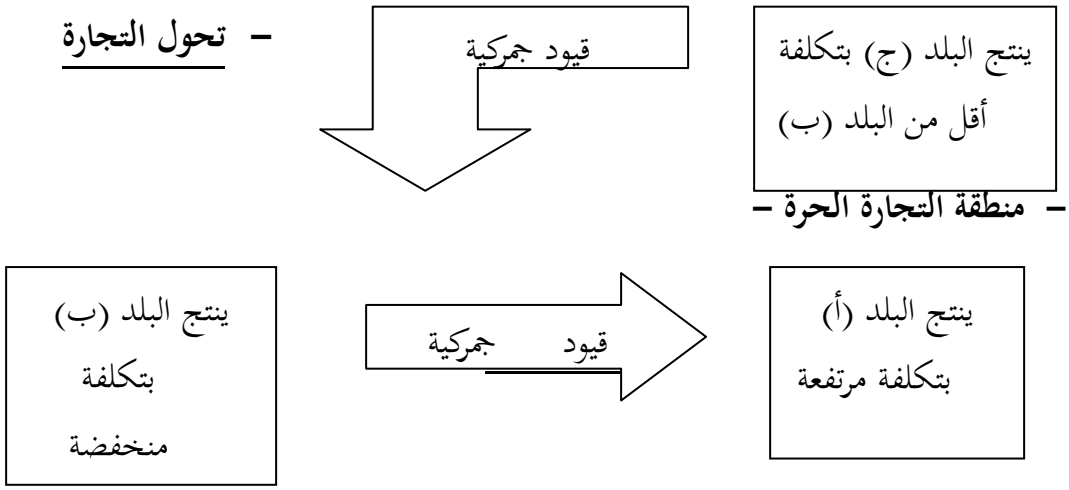

المصدر :أمينة جمال صبحي، ياسمين رجب إبراهيم، الدراسات العليا قسم الاقتصاد، كيفية تعظيم استفادة مصر من التكتلات الاقتصادية تجاريا "دراسة مقارنة بين الكوميسا والشركة الأوروبية مع مصر من حيث التجارة البينية"، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، تمهيدي ماجستير اقتصاد الفرقة الثانية 2020-2019، ص08.

المطلب الثالث: زيادة معدلات التوظيف وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يساهم التكتل الاقتصادي بشكل فعال في زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة في دول الأعضاء، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي خلق آثار ايجابية على مستوى التكتل الاقتصادي للدول الأعضاء، وفي ما يلي هذين الأثرين :

أولا: تشجيع الاستثمارات الأجنبية

يساعد التكتل الاقتصادي على زيادة الفرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لان الدولة التي تدخل في التكتلات الاقتصادية العديدة ليصبح لديها فرص اكبر للنفاذ إلى الأسواق العالمية فتأتي رؤوس الأموال الأجنبية لكي تستثمر في مجالات مختلفة لاستغلال تلك الفرصة .

وهكذا فان التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق كما يؤدي زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية كما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار على فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يعمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي الخارجي على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاقتصاد لتفادي الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الخارجية وهذا ما يسمى بمصانع التعريفة الجمركية [1] .

وتجدر الإشارة أن بعض الاقتصاديين يرجعون الاستثمارات الأمريكية الضخمة في أوروبا بعد 1955 إلى تكوين جماعة اقتصادية أوربية، وهكذا فان التكتل الاقتصاد يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة مما يزيد الاستثمارات على الأسواق المتكتلة لباقي الدول ولتتمتع منتجاتها البحرية الحركة واتساع السوق والترويج بأقل التكاليف وكذا الاستفادة من ضمانات حماية الاستثمار والمناخ الملائم لذلك، إلا أن هذه الاستثمارات تفضل الأقاليم المتقدمة مما يزيد من التفاوت بين الدول المتكتلة .

ثانيا: توفير وخلق فرص العمل والتوظيف

من شأن إلغاء القيود على انتقال الأفراد بين الدول المتكتلة أن يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تذيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم بمعنى الآخر زيادة التوظيف والحد من البطالة داخل دول التكتل فضلا عن إمكان تشغيل السكان في أعمال تناسب كفاءاتهم وزيادة

[1] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص34.

تخصصهم، كما إن اتساع حجم السوق في ظل التكتل سيزيد من الاستثمارات وخلق مجالات جديدة للعمل مما يزيد من فرص العمل أمام الأيدي العاملة في كافة دول التكتل وسينشأ عن هذا الوضع الجديد انتقال أو هجرة فئات مثل أرباب الحرف والفنيين ورجال أعمال والمزارعين طلبا للاستخدام أو للأجور العالية ولاشك أن هذا كله بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال واتساع نطاق الأعمال سينجم عنه تحقيق درجة عالية من التكافؤ النسبي بين مواد الطاقة لاستغلال عدد السكان في منطقة التكتل مما يقضي على مشاكل البطالة و انخفاض مستويات المعيشة .

ويعد التكتل من أنجع الحلول القصيرة الأجل للمشكلة السكانية حيث انه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المعنية مما يحقق التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة مما يقضي على مشاكل البطالة وانخفاض مستويات الإنتاج ومستوى المعيشة، وبصفة عامة فان التكتل الاقتصادي يؤدي إلى حركية عناصر النتاج بين الدول الأعضاء والسوق المشتركة مما يحقق إعادة توزيع أفضل الموارد من المناطق التي تعاني من فائض في بعض عناصر الإنتاج إلى المناطق التي تعاني من عجز في تلك العناصر مما يساهم في ارتفاع فوائدها وزيادة إنتاجها.

خلاصة الفصل

تكمن دراستنا في هذا الفصل للإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتجارة الدولية وعلاقتها بالتكتل الاقتصادي التي تكونت بطورها إلى الاكتمال من ناحية الأوزان والآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته حيث يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية. في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، مما ينتج عنه آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

الفصل الثالث :

حركة التجارة الدولية

في الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

يعتبر الاتحاد الأوربي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج ، فلقد تمكن الاتحاد الأوربي من انجاز كل ما أمكن تحقيقه وذلك بفضل البنية المؤسساتية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا إذ أنه كيان دولي حكومي قام باتفاق إداري بين الدول والحكومات الأوربية المختلفة وذلك بعد ظهور أشكال ومؤسسات مهمة للتعاون والاعتماد المتبادل بين الدول حيث أن الاتحاد الأوربي يعد ثمرة جهد أوربي متواصل منذ أكثر من نصف قرن وصل إلى جني سياسات مشتركة في العديد من المجالات .

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث حيث تتناول :

المبحث الأول: لمحة حول الاتحاد الأوربي

المبحث الثاني: سياسات الاتحاد الأوربي وموارده

المبحث الثالث: التجارة الدولية في الاتحاد الأوربي

المبحث الأول: لمحة حول الاتحاد الأوربي

تأسس الاتحاد الأوربي بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخيت لكن العديد من الأفكار كانت موجودة منذ خمسينيات القرن العشرين وترجع المبادرة الأولى لنشأة الاتحاد الأوربي بعد الحرب العالمية الأولى حول وضع إطار إنشاء منظمات إقليمية تود من خلاله الشعوب بأهمية الأمن والتعاون، إلا أن تطورت عبر مراحل لتصل إلى مستوى التكتل والاتحاد .

المطلب الأول :نشأة وتطور الاتحاد الأوربي

رغبة في استكمال دول الجماعة الاقتصادية لمسارها التكتلي سواء من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي ،تقرر في 07فيفري1992 وانطلاقا من معاهدة ماستريخيت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 الاتحاد الرسمي نحو قيام الاتحاد الأوربي ،وهذه المعاهدة تمثل مرحلة جديدة في التكتل السياسي وأنه أنشأ الاتحاد الأوربي الذي يتألف من ثلاث أركان هي :المجتمعات الأوربية ،السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والشرطة والتعاون القضائي في المسائل الجنائية وتأتي المعاهدة لدخول مفهوم المواطنة الأوربية ولتعزيز من صلاحيات البرلمان الأوربي وإطلاق الاتحاد الاقتصادي النقدي [1].

أولا: التحرك نحو السوق الموحدة

من خلال القانون الأوربي الموحد الذي صادق عليه المجلس الأوربي أجريت تعديلات على معاهدة روما 1986 والذي يهدف إلى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ التكتل الاقتصادي الأوربي ،حيث تضمنت هذه الوثيقة المراحل الزمنية التي يتم خلالها استكمال السوق الموحدة ، إذ حددت الفترة لذلك من 1985حتى نهاية 1992،وقد قسمت الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوربا الموحدة إلى مرحلتين : الاولى1985الى1989 أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990حتى 1992 يتم خلالها استكمال السوق الداخلية وتنسيق البيانات الضريبية وتحقيق اتحاد نقدي وتنسيق السياسات النقدية والمالية وكانت هذه الفترة بمثابة فترة انتقالية وتمهيدا لاستكمال مشروع أوربا موحدة ،وضع أسس وقواعد التي سيبنى عليها الاتحاد الأوربي فيما بعد .

[1] حمدان محمد رفيق، **الاتحاد الأوربي بعد خروج بريطانيا، التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إستراتيجية والعلاقات الدولية ، 2016-2017، ص 12.

وبفضل السوق الموحدة ستصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة،وقد أتت بعد السوق الموحدة أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة الاتحاد الأوربي وهي معاهدة ماستريخت [1].

ثانيا: معاهدة ماستريخت 1992

لم تتوقف الجهود الأوربية عند إقامة سوق موحدة ، وإنما اتخذت منعطفا حاسما في أول التسعينات المضي قدما نحو الوحدة،ففي فيفري 1992وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية بالمدينة الهولندية ماستريخت وهي معاهدة ماستريخت وهي معاهدة جاءت نتيجة الأحداث الداخلية والخارجية،ونذكر منها انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية وإعادة توحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين .

وهو الاجتماع الذي نتج عنه اتفاقية الاتحاد الأوربي وجمع مختلف الهيئات الأوربية التي أطلقت على نفسها اسم الاتحاد الأوربي والتي بدورها وضعت جدول للوحدة الاقتصادية والنقدية ، إضافة إلى ذلك تمت مناقشة القضايا مثل حقوق العمال والصحة وغيرها من القضايا والأمور الخاصة .

وكان هدف المعاهدة تحرير حركة السلع والخدمات إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية وكافة الحواجز بين الدول الأعضاء ، وإقامة وحدة نقدية كاملة وذلك بإقامة بنك مركزي أوربي يتحكم في إصدار العملة الموحدة [2]وقد تم تحديد الاتفاقية بثلاث مراحل لتحقيق الوحدة والتكتل الأوربي،وتمثلت في : المرحلة الأولى هدفت إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال،المرحلة الثانية وتم فيها استكمال الإجراءات المضافة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، أما المرحلة الثالثة هدفت إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي.

ثالثا:توسيع الاتحاد الأوربي

في ديسمبر 1993تم رفع جميع العوائق التجارية كأهم خطوة لتحصيل سوق موحدة وفي عام 1997 تم التوقيع على معاهدة أمستردام كتحديث لمعاهدة ماستريخت كتحضير لتوسيع الاتحاد الأوربي كي لا يبقى فقط حكرا على الدول الغربية، مما يتيح فرصة أمام انضمام دول أوربا الشرقية شريطة أن تقوم هذه الدول بتنفيذ

[1] كفية قسميوري، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوربي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر فيالعلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2015-2016، ص27.

[2] عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية**، دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 45.

الشروط المطلوبة منها كافة والتي عن طريقها يمكن تقييم مدى التقدم في توافق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ،ومن بين تلك الشروط :

- القدرة على تحمل التزامات العضوية بما يتضمن التمسك بأهداف الاتحاد النقدية والاقتصادية والسياسية.
- وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبئ المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد.
- وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان و احترام وحمايةحقوق الأقليات .

ولم يقف الاتحاد الأوربي عند معاهدة ماستريخت ومعاهدة أمستردام وكذلك معاهدة نيس2001.

الجدول رقم (1،3): أهم معاهدات المنشئة للاتحاد الأوربي

اسم المعاهدة	تاريخ توقيع	تاريخ تنفيذ	المضمون
1.المجموعة الأوربية للفحم والصلب	1951	1952	.أنشأت مجموعة أوربية للفحم والصلب
2.المجموعة الاقتصادية الأوربية	1957	1957	.السوق الأوربية المشتركة
3.المجموعة الأوربية للطاقة الذرية	1957	1957	.السوقالأوربية المشتركة
4.القانون الأوربي الموحد	1986	1987	.سن مجموعة القوانين
5.معاهدة ماستريخت	1992	1993	.أنشأت اتحاد أوربي
6.معاهدة أمستردام	1997	1997	.إدخال تعديل على معاهدة ماستريخت
7.معاهدة نيس	2001	2003	.تعديل الأصوات وانتخاب البرلمان الأوربي

المصدر :محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوربي،دراسة في تأثير سياسي دولي، القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013،ص98.

المطلب الثاني :توسيع عضوية الاتحاد الأوربي

بدأت هذه المرحلة بإعلان ستة دول أوربية تأسيس النواة الأولى للوحدة الأوربية عام 1951 وهي (ألمانيا ،فرنسا، ايطاليا،بلجيكا،هولندا،لكسمبورغ) حيث اقتصرت عضوية المجموعة الأوربية في البداية على الدول الستة المؤسسة والتي عرفت بدول النواة ، إذ كانت هناك العديد من العوامل والأسباب التي دفعت تلك الدول إلى تأسيس هذه المجموعة ،ففرنسا كانت ترغب بتحقيق السلام وعدم اللجوء إلى الحرب وكذلك سعيها للحصول على أسواق لمنتجاتها وفرصة للتوسع الصناعي لذلك أدركت أن طموحاتها في تحسين اقتصادها ومكانتها الدولية لا يتحقق إلا بتشكيل تنظيم اكبر من الدولة .

أما ألمانيا فكانت تسعى للخروج من الواقع الاقتصادي المرير الذي كانت تعيشه نتيجة خروجها مدمرة من الحرب العالمية الثانية ،حيث أرادت من ذلك محاولة النهوض بنشاطها الصناعي، وايطاليا سعت إلى تصحيح أوضاعها الاقتصادية ،أما هولندا بلجيكا ولكسمبورغ فكان هدفهم دفع جهود التصنيع إلى الأمام لأن هذه الدول تعتمد صادراتها على الفحم والصلب[1].

ثم توسعت عضوية السوق الأوربية المشتركة ،ففي عام 1973 وبعد مفاوضات طويلة أنظمت ثلاث دول هي: إيرلندا، الدانمارك، بريطانيا إلى السوق الأوربية بينما لم تنظم النرويج نظرا للرفض الشعبي، وشهدت الجماعة الأوربية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد الثمانينات، حيث أنظمت اليونان عام 1981، كما أنظمت كل من اسبانيا والبرتغال عام 1986 ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التوسع الكمي في جانفي 1995 بانضمام كل من النمسا ،فتلندا ،السويد يتطور ذلك النظام الأوربي من الجماعة الأوربي إلى الاتحاد الأوربيالذي يظم في ذلك الوقت خمسة عشر دولة [2].

في أول ماي 2004 أنظمت عشر دول إلى الاتحاد الأوربي فبعد 15سنة من سقوط جدار برلين أنظمت ثمانية دول من أوربا الوسطى وأوربا الشرقية إضافة إلى دولتي قبرص و مالطا إلى اتحاد أوربي ليصل العدد الإجمالي إلى 15 دولة ويرتقب في المستقبل أن تنظم ثلاث دول أخرى وهي تركيا ،بلغاريا ،ورومانيا، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا التوسع في تحقيق السلم والوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الرفاهية في جميع أنحاء القارة الأوربية [3].

---

[1] محمد دحام الكردي، **مستقبل الاتحاد الأوربي**، دراسة في تأثير السياسي الدولي، القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص ص 69،70.

[2] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص216.

[3] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص58.

وتجدر الإشارة إلى أن قيام جماعة الأوربية للفحم والصلب كانت إشارة لبدأ مرحلة جديدة بدأ فيها التيار الفيدرالي المطالب لمؤسسات فوق القومية وكأنه حقق استثمارا حاسما حيث لم تمر شهور على تأسيس الجماعة الأوربية حتى كانت الدول الأعضاء قد تمكنت من إبرام معاهدتين إحداهما لتأسيس الجماعة الأوربية للدفاع ،والجماعة السياسية الأوربية بين عامي 1951 و1953.[1]

وبتاريخ 01جوان 1955عرض اتحاد البنلوكس المكون من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ فكرة مناقشة إمكانية تحقيق المزيد من التعاون بين الدول الأوربية فتقرر ذلك على أن تكون الأولوية للمجلسين الاقتصادي والسياسي،ويعتبر تأسيس الجماعة نجاحا، لذلك قررت حكومات الدول توسيع التعاون عبر مراحل من اجل أن يضم مجالات أخرى، وهذا ما تم إقراره بالتوقيع على معاهدة روما 1957 التي استندت على دعم مجموعة الأوربية للفحم والصلب وتشكلت من هيئتين جديدتين هما المجموعة الاقتصادية الأوربية والمجموعة الاقتصادية للطاقة الذرية والتوقيع عليها عام 1965.

الجدول رقم (2،3): مراحل توسيع عضوية الاتحاد الأوربي

السنوات	الدول
1951	ألمانيا ،فرنسا ،ايطاليا، بلجيكا ،هولندا،لكسمبورغ
1973	أنظمت ايرلندا ،دنمارك، بريطانيا
1981	أنظمت اليونان
1986	اسبانيا ، البرتغال
1995	النمسا السويد ، كندا
2004	08دول من أوربا الوسطى وأوربا الشرقية إضافة إلى دولتين قبرص ومالطا

انضمام كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا مرتقبين في المستقبل ليصل عدد دول الاتحاد إلى 28دولة .

المصدر:من إعداد الطالبتينبالاعتماد على معلومات المطلب الثاني

[1]حسن نافعة، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة قريبا**، مركز دراسات الوحدة الفرنسية، الطبعة1، لبنان، ص145.

المطلب الثالث :مقومات وانجازات الاتحاد الأوربي

ارتكز بناء واندماج دول الاتحاد الأوربي على عدة مقومات منها:

أولا: مقومات اندماج الاتحاد الأوربي

تمثلت في عدة مقومات أهمها:

- **مقومات تاريخية جغرافية :**

عاشت شعوب الدول الأعضاء في الاتحاد كثير من الأحداث التاريخية،كالمعاناة من الحربين العالميتين الأولى والثانية خلال القرن 20م إضافة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية التي واجهتها كأزمة 1929،وكذلك انعكاسات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، كل دول الأعضاء تنتمي إلى القارة الأوربية التي عرفت التعمير منذ القديم والثورة الصناعية من القرن 18م ،كما تتوفر أوربا على مؤهلات اقتصادية وبشرية وطبيعية وملائمة للوحدة والتعاون .

- **مقومات سياسية:**

كل دول الأعضاء في الاتحاد تتبنى النظام الديمقراطي الليبيرالي الذي يتميز بالفصل بين السلطة وإقرار الملكية الفردية والمنافسة الحرة وحرية التعبير.

- **مقومات بشرية :**

توفر الاتحاد الأوربي على يد عاملة خبيرة ومؤهلة وعلى سوق استهلاكية ضخمة، إضافة إلى الوعي بأهمية التكتل والاندماج .

- **المقومات التنظيمية :**

تتجلى في متانة وقوة المؤسسات المسيرة في الاتحاد الأوربي على رأسها:

- المجلس الأوربي : وظيفته تقريرية يتكون من رؤساء الدول والحكومات حيث يقرر توجهات العامة الكبرى،الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية ...
- مجلس الوزراء : مهمته تقريرية يمثل كل وزير قطاع اقتصادي أو مالي أو ثقافي ... الخ دولة في اجتماع محدد لتناول قضية تهم قطاع من قطاعات على صعيد الاتحاد .
- البرلمان الأوربي : وظيفته تشريعية يمثل أعضاء منتخبون في كل دولة بالاقتراع العام المباشر .
- اللجنة الأوربية : مهمتها استشمارية تقدم مشاريع للبرلمان الأوربي أو المجلس الأوربي .

– محكمة العدل : وظيفتها القضائية تحرص على تطبيق الدول الأعضاء لقوانين أوربية مشتركة

عموما فان كل هذه المقومات التاريخية والجغرافية والتنظيمية والبشرية شكلت عوامل ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاندماج بين دول الاتحاد الأوربي .

ثانيا :انجازات وأهداف الاتحاد الأوربي

لقد شكلت جهود إنشاء الاتحاد الأوربي وتوسيع العملة الأوربية الموحدة بالنجاح ، إذ دعمت أوربا بخيارات النمو القوي فأصبحت أكثر اقتصاديات ديناميكية وتنافسية في العالم ، وأكثر المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية في العالم ، لاسيما مع التوسع الكمي الذي شهدته في ماي 2004.

ويعد الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأكبر في العالم،حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في سنة 1999 أما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد ظل التكتل مصدرا للآثار الايجابية في منطقة اليورو، بحيث تم تحقيق الانضباط في السياسات المالية العامة والسياسات النقدية وتخفيض مستويات التضخم في جميع أنحاء أوربا .

ولعب اليورو دورا ثانويا على المسرح العالمي بعد الدولار الأمريكي،ولم يقم البنك المركزي الأوربي من جانبه بعرقلة تشجيع تدويل عملته ورغم ذلك فان اليورو يستخدم كعملة تسوية بحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو، ويقوم بدور دولي في القطاع الخاص باعتباره عملة تحدد فيها الأصول المالية، ومن حيث استخدام اليورو اعتمدت 51دولة خارج منطقة اليورو كأداة ربط بسلة من العملات،حيث استخدمه عدد من البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وبلدان واقعة في غرب البلقان وإفريقيا باعتباره عملة التثبيت الوحيدة .

ويمكن القول انه رغم احتلال الدولار الأمريكي الصدارة في الحيازات الرسمية من الاحتياطات الدولية ،فانه ومع مرور الوقت يمكن إعادة رسم خريطة منطقة اليورو المدعومة بمصداقية البنك المركزي الأوربي، ومن المرجح أن يستمد التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي .[1]

- بعض الانجازات والأهداف المحققة :

يسير الاتحاد الأوربي في اتجاه تحقيق العديد من الأهداف من بينها :

[1] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص48.

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وذات طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين دول أعضاء التكتل الاقتصادي .
- تعميق الاقتصاد الحر القائم عل آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في أسواق عالمية .
- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوربي من مرحلة التكتل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي مما يفعل استخدام أمثل للطاقات والموارد ويرفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي ويحقق التطور الاجتماعي والثقافي .
- تحقيق الوحدة النقدية الأوربية والاستقرار النقدي في أوربا، وإقامة بنك مركزي أوربي وتحويل وحدة النقد الأوربية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تنسيق اكبر للسياسات النقدية في دول أعضاء التكتل .
- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم ، نسب البطالة ومعدلات الفائدة وبالمقابل محاولة زيادة معدلات النمو لإحداث استقرار اقتصادي والرواج المطلوب في دول أعضاء التكتل الاقتصادي الأوربي [1].

ولعل أهم مايميز الاتحاد الأوربي أن الاندماج فيه يستمد صلابته الحقيقية من اسمه الاقتصادي ،كما وضعتها معاهدة ماستريخت بالإضافة إلى معايير اقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوربية ، لذلك تصاعدت وتزايدت قوة التكتل الاقتصادي الأوربي ليصبح أهم التكتلات الاقتصادية التي تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

[1] نفس المرجع السابق، ص49.

المبحث الثاني : سياسات الاتحاد الأوربي وموارده

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكتل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات: الاقتصادية والنقدية ، الاجتماعية والبيئية، إن هذا التكتل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهي الاستقرار الاقتصادي .

المطلب الأول : السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية

لدراسة السياسة الاقتصادية و النقدية كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من التطرق إلى:

أولا : السياسة الاقتصادية

وهي السياسات التي تناولت بمقتضاها الدول الموقعة على معاهدة روما لعام 1957، عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة الأوربية التي تقوم بتطوير الاقتصاد تصبح ملزمة لتلك الدول في المجالات الآتية[1]:

1. **الزراعة** :وهي من أهم العوامل التي يرتكز عليها الاتحاد الأوربي كونها تستوعب حوالي نصف ميزانية الاتحاد وتهدف إلى تحقيق عدة أهداف ،كان من أهمها:

- تضمن للاتحاد الأوروبي استدامة النشاط الزراعي على المستوى الاقتصادي والبيئي، وإنتاج أغذية آمنة .
- توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوربي بسعر معقول مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوربي .
- إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية .
- وضع نظام للأسعار.
- وضع قطاعات زراعية تحمي الواردات من الدول غير الأعضاء من خلال فرض ضريبة عليها لرفع سعرها حتى لإتباع بسعر اقل من سعر المنتجات الأوربية .

[1] **مقال بعنوان كيف يعمل الاتحاد الأوربي**، مأخوذة من الموقع-https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-union-work/، تاريخ الاطلاع: 2020/07/07، على الساعة:14:25 .

- تدعيم الصادرات الزراعية للخارج من اجل تعويض الفارق بين السعر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات دول الاتحاد الأوربي .

وبرزت جوانب سلبية من خلال تقييم هذا القطاع الزراعي عدة مشكلات اقتصادية كونها جاءت على حساب التكاليف العالية التي تحملتها دول الاتحاد بعد تحديث القطاع الزراعي ،بحيث وصلت تلك التكاليف في بعض الأحيان إلى ثلثي ميزانية الجماعة الأوربية ،كما أن سياسة دعم الصادرات الزراعية مثلت إحدى المشكلات الرئيسية في العلاقات مع الدول الأخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية مثل : الولايات الأمريكية واستراليا وكندا.

2. **المنافسة:** واجهت حكومات الاتحاد الأوربيمشكلة المنافسة بعد أن أصبحت إحدى الآليات الأساسية لضمان نجاح السوق المشتركة ،وقامت المفوضية الأوربية بقرار الاتفاقيات المنظمة لتلك السياسة التي تحظر قيام الحكومات بدعم شركات معينة أو قطاعات إنتاجية معينة مما يؤدي إلى خلق وضع غير عادل في المنافسة ، كما تحظر الاتفاقيات المقرة السياسات التي تؤدي إلى فرض سعر معين أو الحد من الإنتاج ، و يوقف الاتحاد الأوروبي الاتحادات الاحتكارية والاحتكاراتوغيرها من عمليات التلاعب في المنافسة العادلة بين الشركات.

3. **المواصلات** : تعرضت السياسة الأوربية في مجال المواصلات إلى مشكلات عدة ، إذ لم يتم تطويرها في هذا القطاع على الرغم من تمضيت المعاهدة المنشئة للجماعة الأوربية نصا يعد المواصلات احد المجالات التي تهتم بها السياسة المشتركة لتلك الجماعة ،فوسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية ما تزال تسيطر على الدول الأعضاء، الأمر الذي دفع البرلمان الأوربي والمفوضة الأوربية للقيام بتقديم شكوى إلى محكمة العدل الأوربية ضد حكومات الدول الأعضاء لإخفاقها في تطوير المواصلات ، وقد حثت المحكمة الدول الأعضاء على تحقيق تلك السياسة، ويرى الاتحاد الأوروبي أن الطرق والسكك الحديدية والطرق الجوية، أو انبعاثات النقل، لا تنتهي عند الحدود الوطنية، حيث أنها ضرورية للسوق الأوروبية الموحدة، هذا ويدعم الاتحاد شبكات النقل المستدامة والمتوافقة والملائمة عبر الحدود .

4. **التجارة** : سعت دول الاتحاد الأوربي لحل المشكلات التي تعترض جهودها في الاستمرار بالسوق المشتركة،إذ تمثل التجارة الوجه الآخر في تلك السوق ،وكان من ابرز الأدوار التي مارسها الاتحاد الأوربي في هذا المجال، تتعلق بالآتي:

- تنظيم العلاقات التجارية بين دول الاتحاد والتكتلات الأخرى .
- وضع وتعديل التعريفة الجمركية المشتركة .
- عقد اتفاقيات تجارية وجمركية مع عدد من الأطراف الأخرى .
- التخطيط لسياسة التصدير والعمل على اتخاذ إجراءات لحماية التجارة، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الممارسات غير العادلة لبعض الدول مثل سياسة الدعم والإغراق .
- إجراء المفاوضات الدولية لتنظيم التجارة .
- حل الخلافات التي تنشأ مع الشركاء التجاريين ، مثل التفاوض مع اليابان لفتح أسواقها للمنتجات الأوربية .
- عقد اتفاقيات التعاون الأقل شمولية من اتفاقيات الارتباط التي تستهدف تحقيق قدر اكبر من التعاون الاقتصادي، وكان من بين تلك الاتفاقيات ما يتعلق بالعلاقات مع معظم الدول العربية في جنوب البحر المتوسط .
- إعداد برامج معونات التنمية التي يقدمها الاتحاد الأوربي للدول النامية .
- تقديم برامج المعونات الغذائية لبعض الدول الفقيرة .

5- **التماسك** : تنبع هذه السياسة من مخاوف لدى الدول الأعضاء ذات الاقتصادات الأضعف نسبيًّا من خسارتها في المنافسة الحرة في الاتحاد[1]؛ إذْ عندما تأسس الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة والعملة الموحدة، قُدمت أموال لمساعدة التنمية الاقتصادية في هذه البلدان؛ بحيث تتعاون في هذه المشروعات الجديدة وتصبح شراكة ناجحة، ومن هنا جاءت كلمة "التماسك ".

ثانيا : السياسة النقدية :

لدراسة السياسة النقدية كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من التطرق إلى:

1- تعريف السياسة النقدية :

إن مفهوم أسياسة النقدية واسع جدا ، وقد أطلق الاقتصاديون مجموعة من التعريفات أهمها: أنها مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوربي مقدمة قصيرة جدا**، مأخوذ من الموقع.https://www.hindawi.org/books/82831538/5/،تاريخ الاطلاع: 2020/07/08، على الساعة: 15:30 .

النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة. [1]

لكن من أهم التعريفات التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه(Einzig) من أن السياسة النقدية: "تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أوغير نقدية، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.[2]

2- أدوات السياسة النقدية :

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة (نوعية) وأخرى غير مباشرة(كمية) كما يلي:

أ- **الأدوات غير المباشرة (الكمية)** : وتتضمن مايلي :

- **سياسة السوق المفتوحة:** تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مشترياً المال المتطور، وتقوم آلية عمل هده الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات حكومية أو مالية[3]، فإذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية توسعية (أي في حالات الانكماش) فإنه يدخل إلي السوق كمشتري للسندات للتوسع في الائتمان ليضخ نقودا في السوق و بالتالي ارتفاع حجم النقود المعروضة وأما إذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية انكماشية (حالات التضخم) فإنه يدخل كبائع للسندات ليمتص النقود من السوق وبالتالي انخفاض حجم النقود المعروضة .[4]
- **سياسة سعر إعادة الخصم:**يعتبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، فعندما يهدف البنكالمركزي إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد و معالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي ، أما إذا كان الهدف هو إتباع

[1] عبادة إبراهيم عبد الحليم، "**السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن،العدد 12 ، 2011 ، ص744.

[2] الدوري زكريا ،السامرائي يسرى ، **البنوك المركزية والسياسات النقدية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان،2006،ص185.

[3] خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، د ار وائل للنشر، عمان، 2000 ،ص305.

[4] الحمداني رفاه شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص270.

سياسة انكماشية لمكافحة التضخم، فإن البنك المركزي يرفع سعر إعادة الخصم أي انه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية و رغبة البنوك في الاقتراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض مما يقلل من حجم القاعدة النقدية في السوق.

- **معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري)** : تنصب التشريعات الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، و يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز مقدرته على إنشاء النقود الائتمانية أما ، إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذييؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطيات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على إنشاء النقود الائتمانية. [1]

ب- الأدوات المباشرة (النوعية) :

- **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي يفرض على البنوك التجارية، بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، وعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها .
- **النسبة الدنيا للسيولة:** يتم استخدام هذه الوسيلة من طرف البنك المركزي وذلك بالعمل علي إرغام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها من خلال بعض الأصول منسوبة إلي بعض مكونات الخصوم، أي تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية.
- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد** : وتستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلي إيداع مبلغ أو ثمن الواردات على شكل ودائع لدي البنك المركزي لفترة معينة .

[1] بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، **توجهات السياسة النقدية في الجزائر ظل في الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي**، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية،جامعة سكيكدة، أيام09و10 نوفمبر2010 ،ص9.

- **الإقناع الأدبي**: تقوم هذه السياسة على توجيه البنك المركزي النصح للبنوك بعدم التوسع في منح القروض، خاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع [1].

3- أهداف السياسة النقدية ل تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظرا لاعتبار تلك الأهداف الأولى تمثل أداة ظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان ، حيث تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

- **المجموعة الأولى** : هي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطي الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، ويتعلق الهدف الأولي للسياسة النقدية هنا بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط .
- **المجموعة الثانية** : تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يأتي إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل، والأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية وهي مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية[2].

وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية هي تحقيق:

- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

-العمالة الكاملة.

- تحقيق معدل عال من النمو.

---

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص،80، 81.

[2] صالح مفتاح،**النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990– 2000)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2003/2002،ص ص،114،116.

-توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : السياسة الاجتماعية والبيئية

أُعطي الاتحاد الأوروبي بعض صلاحياته، كصلاحيات إقامة السوق الموحدة؛ لأن حجمه يتيح له مزايا ليست في متناول الدول الأعضاء منفردة. وتهدف صلاحياته الأخرى إلى منع الدول الأعضاء من إلحاق الضرر بعضها ببعض. والبيئة أحد الميادين التي أُعطيت فيها الصلاحيات تحقيقًا لتلك الغاية، التي يوجد اتفاق عام على أنها غاية منشودة. وهناك ميدان آخر وهو السياسة الاجتماعية الذي شهد خلافًا حادًّا حول مدى احتياجه إلى تدخُّل الاتحاد الأوروبي.

أولا : السياسة الاجتماعية

توسعت سياسة الاتحاد لتشمل العناية بالجانب الاجتماعي وذلك بمعالجة ما يتعرض له العمال وبعض المناطق من صعوبات نتيجة التكتل ولأجل ذلك تم إنشاء الصندوق الاجتماعي سنة 1961، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب الأخرى والتي شملت ،سياسة التوظيف والتدريب المهني وتحسين الأوضاع المعيشية،[1] وبالنظر إلى مساعي دول الاتحاد في هذا الشأن فان للبعد الاجتماعي والأثر الحيوي للسياسات المطبقة على المستوى الوطني أن تسهل التقدم الاجتماعي داخل الاتحاد، حيث أصبح الفضاء الاجتماعي يمثل قاعدة من قواعد المعاهدات والاتفاقيات داخل الاتحاد من خلال المساواة في تصنيفات الشغل، المساواة بين الرجل والمرأة في العمل، حماية العمال في مجال النظافة والضمان في مقر العمل، وبالموافقة على الميثاق الأوروبي المتعلق بالحقوق الاجتماعية الأساسية فان المجلس الأوروبي في ماستريخت قد حدد الحقوق التي يستفيد منها عالم الشغل داخل كل المجموعات الأوربية ومنها :

- التنقل الحر
- تحسين ظروف العمل
- الحماية الاجتماعية
- التكوين المهني
- حماية الصحة داخل العمل ... الخ

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 563.

وهذا الميثاق ادمج في أمستردام في جوان 1997، وطبق على كل دول الأعضاء[1]

وقد أدى تطور السياسة الاجتماعية إلى رفاهية شعوب الدول الأعضاء، كما أصبح يمكن لأي فرد حرية التنقل م دولة إلى أخرى داخل الاتحاد ببطاقة هوية دون الحاجة إلى جواز سفر، وقد يكون ذلك التنقل من اجل عمل أو سياحة أو لأجل استثمار وكل ذلك نتائج ايجابية سواء للفرد أو للاتحاد عامة .

وانطلاقا من المظاهر السابقة الذكر اتضح أن الاندماج الأوروبي يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماستريخت، فمع تكاتف دول الاتحاد وتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، والعمل المشترك لتطوير كافة المجالات من صناعة وزراعة وتجارة أصبحت أنظار أوربا متجهة لان تدفع بهذا التكتل ليكون له الدور الرئيسي في إدارة النظام الاقتصادي العالمي .

ثانيا : السياسة البيئية

لا يمكن منع الهواء والماء الملوثَيْن من الانتقال من دولة إلى أخرى وإحداث ضرر فيها؛ لذا هناك اهتمام بوضع معايير مشتركة لمكافحة التلوث من منبعه، وينطبق الشيء نفسه على الآثار البيئية للسلع التي يجري الاتجار فيها في السوق الموحدة؛ إذ نصَّ القانون الأوروبي الموحد على وضع سياسة بيئية للجماعة تتعامل مع هذه المشكلات، كما أكد على أن هدف الجماعة الأوروبية (لحفاظ على جودة البيئة وحمايتها وتحسينها).

أُصدرت المئات من التدابير البيئية استجابة لطائفة واسعة من الشواغل البيئية:

كتلوث الهواء والمياه، والتخلص من النفايات، وحدود الضوضاء للطائرات والمركَبات الآلية، وموانئ الحياة البرية، ومعايير جودة مياه الشرب والاستحمام. وفي 1988، وُوفِق على قانون للحد من حدوث الأمطار الحمضية، مُخفِّضًا انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين بنسبة 58 في المائة على مراحل، على مدى الأعوام الخمسة عشر التالية. وفي أعقاب انضمام السويديين ذوي الوعي البيئي عام 1995، جاءت المطالبة بمعايير حماية ضد المواد الكيميائية الخطرة، فوُوفق على «لائحة تسجيل وتقييم وتصريح وتقييد المواد الكيميائية» في نهاية المطاف عام 2006؛ لضمان المعايير في عموم الاتحاد. وفي حين أن تشريعات الاتحاد سمحت دائمًا للدول الأعضاء بأن تضع لأنفسها معايير أعلى في الأمور الأخرى، أدى ضغط البلدان الاسكندنافية إلى وضع مادة في معاهدة أمستردام تسمح للدول بوضع معايير أعلى للمنتجات المتاجَر فيها أيضًا، شريطة إقناعها المفوضية بأن هذه المعايير ليست أدوات حمائية. وبحلول عام 2004، صار مبدأ «الملوِّث يدفع» من قوانين

[1]Pascal Fontaine, Europe in 12 Lessons, Article sur le site : http://europa-eu.int/abc/12 lessons/index6Fr.htm. top 04/2016 , vu le 12/09/2020, a 19:46.

الاتحاد. جاء التركيز على السياسة البيئية في وقت يشهد فيه الأوروبيون تحولًا سريعًا إلى المزيد من الخضرة، لذا أصبحت واحدة من أكثر سياسات الاتحاد شعبية مثلما كان الحال من قبل مع بند المساواة في الأجور. ومثلما كان الحال مع سياسة المساواة بين الجنسين، تعزَّزت هذه السياسة أيضًا بموجب معاهدة أمستردام التي نصت على ضرورة إدماج «اشتراطات حماية البيئة» في سياسات الاتحاد الأخرى؛ «بغرض تشجيع التنمية المستدامة ».«

اشتمل «برنامج العمل البيئي السادس»، الذي أقرَّه المجلس والبرلمان عام 2002، على إطار عشريٍّ لتشجيع التنمية المستدامة في مجالات تغيُّر المناخ، والطبيعة، والتنوع الحيوي، والبيئة، والصحة، والموارد الطبيعية، والنفايات. وفي وقت لاحق من ذلك العام، لعب الاتحاد دورًا قياديًّا في «القمة العالمية للتنمية المستدامة» في جنوب أفريقيا. وهكذا صارت إستراتيجية التنمية المستدامة، وأبرز عناصرها تغيُّر المناخ، من الأولويات، وقد نُصَّ على هذا صراحة في معاهدة لشبونة.

كان لإجراء الاتحاد فيما يخص تغيُّر المناخ أثرٌ قوي، على الصعيدَيْن الداخلي والعالمي، حيث وقَّع الاتحاد الأوروبي بروتوكول كيوتو عام 1998، الذي استهدف خفض إنبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2012 إلى أقل من مستويات عام 1990 بنسبة 08 في المائة. وبعدئذٍ خصَّص المجلس، في عملية مشحونة نوعًا ما، حصصًا للدول الأعضاء لإنبعاثاتها بناءً على اقتراح من المفوضية بعد التشاور مع كل دولة في حدود إجماليٍّ يُقدَّر بأنه يُبقي إنبعاثات الاتحاد ضمن هدف الخفض. ويجري رصد الإنبعاثات بدقة، وهناك جزاءات تُفرَض على عدم الامتثال. وفي 2005 طبق الاتحاد من أجل توفير المرونة في السيطرة على الإنبعاثات «نظام تداول الإنبعاثات» الذي يوزِّع الحقوق بين أكثر من 5 آلاف من كبرى المنشآت الصناعية الملوِّثة بالاتحاد؛ مما يسمح للمنشآت التي تُطلق إنبعاثات أقل من حصصها ببيع حقوقها غير المستعملة إلى المنشآت التي تطلق إنبعاثات أكثر، مُنشئًا بذلك «سوق كربون» تقرِّر تكلفة الكربون داخل الاتحاد. ونظرًا لأنه كان من الواضح أن الحقوق وُزِّعت بسخاء أكثر مما ينبغي في البداية، فسيقوم الآن نظام تداول الإنبعاثات ببيع الإعتمادات في مزادات، مما يساعد على رفع سعر الكربون بدرجة كافية للإثناء عن الاستخدام المفرط. ولهذا أهمية خاصة؛ نظرًا لأن المجلس الأوروبي قرَّر في 2006، متبعًا أفضل النصائح العلمية، ضرورة أن يحقق الاتحاد تخفيضًا بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2050، اتساقًا مع الهدف العالمي المعتبَر ضروريًّا لتجنُّب تغيُّرٍ ربما يكون كارثيًّا. وبما أن الاتحاد يقود العالم في هذا المضمار، فلا بد أن يحافظ على مصداقيته.

المطلب الثالث :ميزانية وموارد الاتحاد الأوروبي

أولا : ميزانية الاتحاد الأوروبي

أقر البرلمان الأوروبي الأربعاء ميزانية الاتحاد الأوروبي للعام 2019 بعد مفاوضات صعبة تطلب تجاوزها اقتراحا جديدا من المفوضية الأوروبية.

وتبلغ قيمة ميزانية 2019 التي أبقت فيها المملكة المتحدة مساهمتها رغم بريكست، 165,8 مليار من التعهدات (مبالغ مرصودة لبرامج يمكن أن تمتد لأكثر من عام) و148,2 مليار يورو من المدفوعات (المبالغ المنفقة فعليا.

وتم تخصيص 1,3 مليار يورو لتمكين الاتحاد من القيام برد فعل في الحالات "غير المتوقعة."

وكانت المفوضية الأوروبية اضطرت لتقديم مشروع ميزانية جديد نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بعد فشل مفاوضات متوترة بين النواب الأوروبيين والدول الأعضاء. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية رغبة البرلمان الأوروبي في أن يستخدم في 2019 تمويلات كانت مقررة ولم تستخدم في 2017 للبرنامج الأوروبي للبحوث "أوريزون 2020."

وأشاد رئيس لجنة الميزانية في البرلمان جان ارتويس بهذه الميزانية معتبرا أنها تستجيب لأولويتين اثنتين.

وقال بحسب ما جاء في بيان للبرلمان "أفكر أولا في البحث : تمكنا في مسعى أخير من تخصيص 150 مليون يورو إضافية ما يعني عمليا زيادة بنسبة 11 بالمئة مقارنة ب 2018. هكذا نعد مستقبل أوروبا.

أما ايراموس (برنامج تبادل الطلاب والمدرسين) الذي نقدره عاليا، فقد تمكنا من تخصيص 240 مليون يورو إضافية" له.

وأشاد مجلس الاتحاد الأوروبي من جهته بنتيجة المفاوضات بشأن ميزانية "متينة ستساعد في إدارة الهجرة بشكل فعال ويستفيد منها الباحثون والشباب وتدعم النمو الاقتصادي في أوروبا"، بحسب ارتويغلودجر وزير المالية النمساوي الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.

وتم تعزيز التمويلات المخصصة لإدارة الهجرات (1,1 مليار يورو) والتي زادت بنسبة 55,9 بالمئة مقارنة ب 2018.

وتندرج الميزانيات السنوية للاتحاد الأوروبي في إطار مخطط يمتد لسبع سنوات (2014-2020) يحدد المبالغ القصوى.

الجدول رقم3(،3): ميزانية الاتحاد الأوروبي لسنة 2018

الدولة العضو	إجمالي المساهمة باليورو	إجمالي المساهمة كنسبة مئوية من إجمالي ميزانية الاتحاد الأوروبي	إجمالي المصروفات عام 2006 باليورو	إجمالي المصروفات كنسبة مئوية من إجمالي ميزانية الاتحاد الأوروبي
الاتحاد الأوروبي	772468259105	100.00%	000500575106	100.00%
ألمانيا	94143821822	21.11%	00040024212	11.49%
فرنسا	85910730317	16.44%	00020049613	12.66%
إيطاليا	15747935914	13.64%	00030092210	10.25%
المملكة المتحدة	04690073913	13.05%	0002002948	7.78%
إسبانيا	4882869578	8.51%	00000088312	12.09%
هولندا	7819335525	5.28%	0004001902	2.06%
بلجيكا	8072860354	3.83%	0001006255	5.28%
السويد	8008628322	2.69%	0004005731	1.48%
النمسا	0304323082	2.19%	0001008301	1.72%
الدنمارك	2128601302	2.02%	0009005011	1.41%
بولندا	1140870992	1.99%	0006003055	4.98%
اليونان	8796118821	1.79%	0007008336	6.41%
فنلندا	2848325441	1.47%	0004002801	1.20%

البرتغال	6020494431	1.37%	0008006343	3.41%
جمهورية أيرلندا	3132813411	1.27%	0008004612	2.31%
المجر	4111190031	0.95%	0002008421	1.73%
جمهورية التشيك	859392932	0.89%	0000003301	1.25%
سلوفاكيا	777148393	0.37%	000200696	0.65%
سلوفينيا	572993299	0.29%	000000406	0.38%
لوكسمبورغ	011439241	0.23%	0008001941	1.12%
ليتوانيا	405997221	0.21%	000800799	0.75%
قبرص	416556144	0.14%	000600239	0.22%
لاتفيا	431205155	0.11%	000600402	0.24%
إستونيا	308756100	0.10%	000000300	0.28%
مالطا	26940957	0.05%	000000157	0.14%
بلغاريا			000600360	0.34%
رومانيا			000100693	0.65%

المصدر:إحصائيات مأخوذة من الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/،تاريخ الاطلاع: 2020/08/09،على الساعة: 17:00.

بعد أن صار كلٌّ من الزراعة والتماسك يمثل الآن نحو 40%من نفقات الاتحاد الأوروبي، فإن الاثنين معًا، بآثارهما القوية من حيث إعادة التوزيع، يمثلان معظم الإنفاق. وتصل تكلفة الإدارة في مؤسسات الاتحاد إلى أقل من 6%من المجموع، وأما البقية فتُنفق على تمويل مجموعة متنوعة من السياسات الداخلية والخارجية. وثمة

بند مهم من بنود إعادة التوزيع خارج الميزانية هو التخفيض الممنوح لبريطانيا لتقليص مساهمتها الصافية، والذي بلغ 3,5 مليارات يورو عام 2010، وتدفعه الدول الأعضاء الأخرى مباشرة إلى بريطانيا.

بلغ إجمالي النفقات في ميزانية 2012 مبلغ 147,2 مليار يورو، أو1,12 بالمائة من إجمالي الناتج القومي للاتحاد. ويجب أن يظل هذا المبلغ دون 1,24 في المائة من إجمالي الناتج القومي ما لم يُرفع هذا السقف بقرار تصدِّق عليه الدول الأعضاء كافة، ويُبقي المنظور المالي للسنوات 2007-2013 الإنفاقَ عند مستوى دون 1 في المائة من إجمالي الناتج القومي في كل سنة[1] .

ثانيا : موارد الاتحاد الأوروبي

كشف تقرير دولي عن أن دولة الاتحاد الأوروبي (28 دولة) تعيش على أكثر مما تسمح به موارد كوكب الأرض،ولا تطبق سياسات مستدامة للاستهلاك .

وقال التقرير الذي صدر عن الصندوق العالمي للطبيعة للشبكة العالمية للبصمة البيئية ، أن الاتحاد الأوروبي ومواطنوه يستخدمون ضعفي ما تستطيع الأنظمة البيئية في الاتحاد الأوروبي تجديده .

ويأتي التقرير فيما يجتمع قادة الاتحاد الأوروبي في بلدة سيبيو الرومانية لتحديد مسار الاتحاد بعد أن تنسحب منه بريطانيا في وقت لاحق هذا العام .

وتأتي حماية البيئة على رأس الأولويات ولكن وجهات النظر بشأن التحرك الملموس تختلف من دولة لأخرى وتتأثر بشكل كبير بالصناعات المهيمنة في تلك الدول .

وأوضح التقرير أن الاتحاد الأوروبي يستهلك ما يقرب 20 في المئة من الإمكانات الحيوية للأرض رغم أنه يضم سبعة في المئة فحسب من سكان العالم .

وأضاف بعبارة أخرى : سيتطلب الأمر 8،2 كوكب آخر إذا كان استهلاك الجميع بنفس متوسط استهلاك المواطن في الاتحاد الأوروبي ، هذا أعلى بكثير من المتوسط العالمي وهو ما يقرب من 7،1 كوكب .

وحماية المناخ والتنمية المستدامة من أهم المواضيع المطروحة خلال حملات الدعاية لانتخابات البرلمان الأوروبي التي ستجري من 23 إلى 26 مايو آيار والتي ستحدد ملامح قيادات مؤسسة أوروبية مهمة وبرامجها .

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوربي مقدمة قصيرة جدا**، مأخوذ من موقع. https://www.hindawi.org/books/82831538/5/،تاريخ الاطلاع:16/08/2020، على الساعة:10:12.

وتضغط المفوضية الأوروبية على دول التكتل لكي تتوقف عن تلويث البيئة بحلول 2050 عن طريق خفض انبعاثات الكربون التي قد تتسبب في ارتفاع متوسط درجات حرارة كوكب الأرض ، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد الدولي وسبل العيش .

- خلافًا للمنظمات الدولية التي تعتمد على المساهمات المقدَّمة من دولها الأعضاء، يعد إيراد الاتحاد الأوروبي من الضرائب متطلبًا قانونيًّا بموجب المعاهدة، ويخضع — شأنه شأن الالتزامات التعاهدية الأخرى لسلطة محكمة العدل؛ لمنع الدول الأعضاء من ليِّ ذراع الاتحاد بحبس مساهماتها. وتتجلَّى عواقب مثل هذا السلوك واضحة في الحالة المالية للأمم المتحدة التي أضعفها لسنوات رفضُ الكونجرس الموافقةَ على دفع المساهمة المستحقَّة على الولايات المتحدة. وهذه مفارقة كبيرة؛ لأن امتناع الولايات الأمريكية، في ثمانينيات القرن الثامن عشر، عن دفع مساهماتها المستحقة عليها، بموجب الدستور الكونفيدرالي الأمريكي الأول، كان حجَّة قوية لمصلحة الدستور الفيدرالي الأمريكي. وقد أثَّرت الحجَّة ذاتها على الآباء المؤسسين للجماعة الأوروبية؛ فجعلوا دفع الإيرادات الضريبية للجماعة التزامًا قانونيًّا.

الشكل رقم (3،1):تحليل نفقات الميزانية عام 2012 (بالمليار يورو)

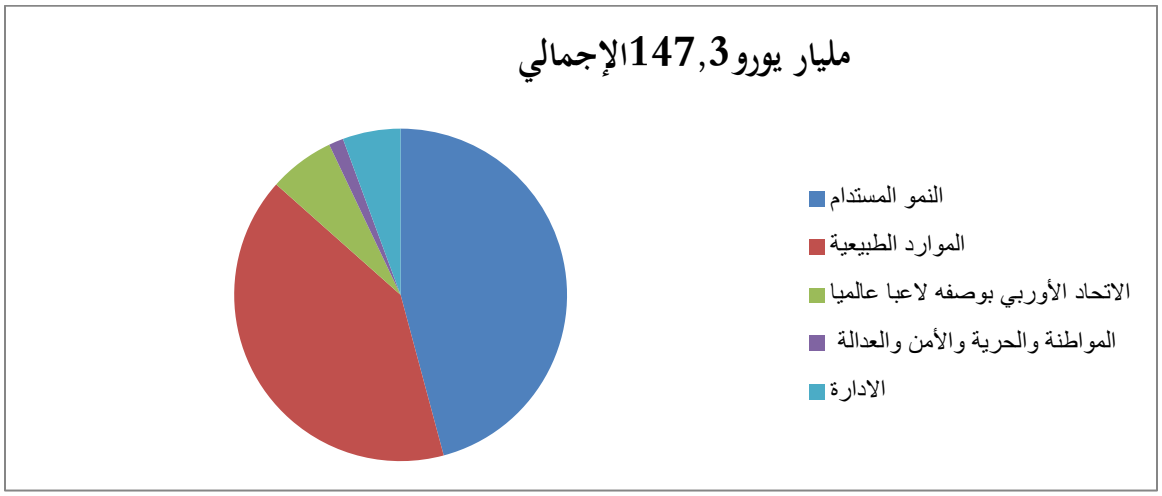

المصدر:جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوربي مقدمة قصيرة جدا**، مأخوذ من الموقع.https://www.hindawi.org/books/82831538/5/،تاريخ الاطلاع: 18/08/2020، على الساعة: 19:45 .

- لا يملك الاتحاد الأوروبي وسائل إنفاذ مادية في حال عدم سداد دولةٍ عضوٍ هذه الأموال، لكن سيادة القانون كانت لها قيمتها الكافية كي تحظى باحترام الدول الأعضاء.

في البداية كانت موارد الجماعة الاقتصادية الأوروبية الضريبية تسمَّى في المعاهدة «موارد الجماعة» للتوكيد على نقطة أنها مملوكة للجماعة لا للدول تتألَّف من الإيرادات المحصَّلة من الرسوم الجمركية، ورسوم الواردات الزراعية، لكن هذه الأموال لم تكفِ لدفع نفقات السياسة الزراعية المشتركة، فخُصِّص للجماعة نصيب من ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١ في المائة من قيمة السلع والخدمات التي تُجبَى عليها هذه الضريبة.

الشكل (3،2):مصادر الإيرادات عام 2011

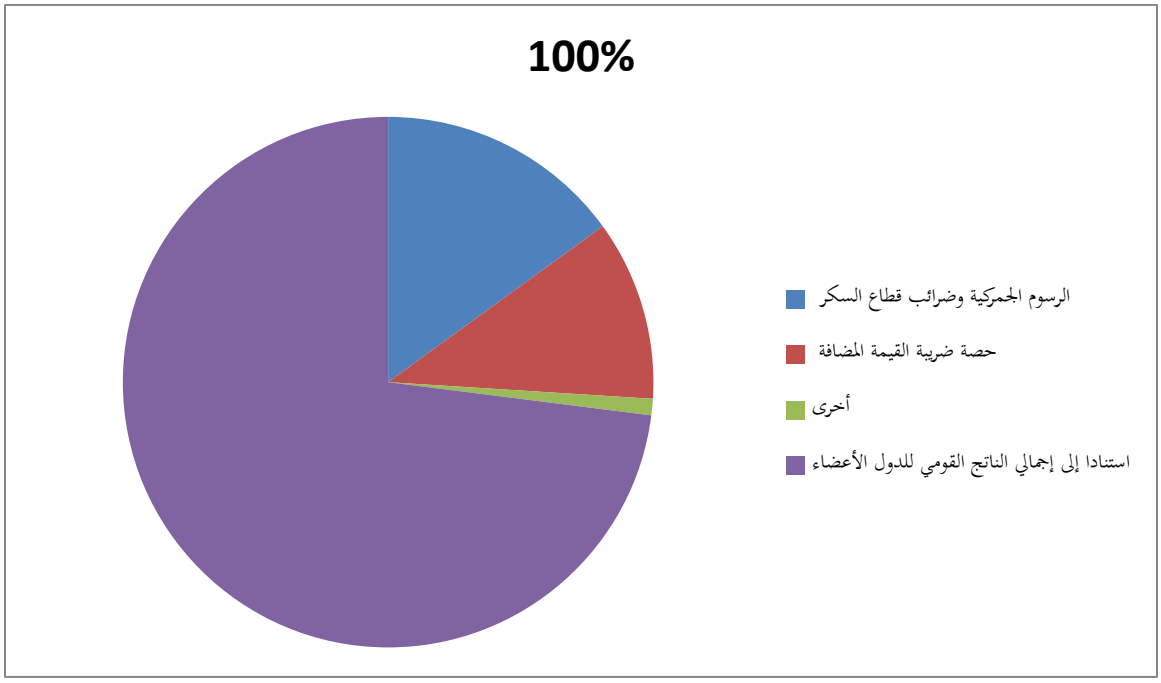

المصدر:جونبيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوربي مقدمة قصيرة جدا**، مأخوذ من موقع.https://www.hindawi.org/books/82831538/5/، تاريخ الاطلاع: 18/08/2020،على الساعة:19:45 .

- كان هناك اعتراض كبير على هذه الضرائب غير المباشرة باعتبارها تُثقل على الأفقر نسبيًّا، دولًا ومواطنين، فتحمِّلهم نسبة أعلى من دخولهم مقارنة بالأغنى؛ لذا أُضيف في 1988 موردٌ رابع على هيئة نسبة مئوية صغيرة من إجمالي الناتج القومي لكل دولةٍ عضوٍ. ويكاد يكون هذا المورد متناسبًا مع الدخول، وبحلول 2012 كان يمثل نحو ثلاثة أرباع إيرادات الاتحاد الأوروبي، لكن المحصِّلة الإجمالية لنظام الإيرادات ما زالت تنازلية.

المبحث الثالث: التجارة الدولية في الاتحاد الأوربي

يكتسي قطاع التجارة الدولية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص لأنه يعتبر كأكبر قوة تجارية في العالم وقد ساهمتإزالة الحواجز أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي ازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية.

المطلب الأول: الصادرات والوارداتفي الاتحاد الأوربي

هناك عدد من المتطلبات من قبل الإتحاد الأوروبي يجب الالتزام بها عند التصدير واستيراد السلع من الدول النامية تم تبني هذه الإجراءات لحماية الصحة العامة والصحة البيئية، ومطالب المستهلكين وغيرها، وهي تمثل سياسات الإتحاد الأوروبي الأكثر أهمية وهي توفر أيضا مصادر معلومات المفوضية الأوروبية وغيرها من المؤسسات الأوروبية والدولية حيث يمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل الخاصة بمتطلبات الإتحاد الأوروبي عند القيام بعملية التصدير والاستيراد.

أولا: شهادة المنشأ الخاصة بالتصدير للإتحاد الأوروبي: EUR

تنصب اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والإتحاد الأوروبي على أن البضائع التي تحمل شهادة المنشأ تستفيد من العبور بدون رسوم جمركية وتسمى شهادة المنشأ يوروا وهي إثبات على أن السلع المسموح لها بأن تعامل بدون رسوم جمركية لأنها تستوفي قواعد المنشأ الأوروبية ومجموعة الأيفتا والتي تضم كلا من سويسرا والنرويج وإيسلندا ولينخنشتاين ويتم الحصول على هذه الوثيقة من دائرة الجمارك والوزارة المالية والغرفة التجارية رسوما بمعدل 0.002% من قيمة الفاتورة التجارية وتطبع هذه الشهادة باللغة الإنجليزية ويجب أن تتضمن توقيع المصدر وختمه وحتى يتم اعتمادها يجب أن تختم من دائرة جمارك والوزارة المالية ويكون هذا الختم بناءا على ما جاء في يورو1 وتعتبر كل من دائرة الجمارك والوزارة المالية مخولة بالتحقق من مصدر البضائع في الشركة قبل ختم يورو1 ويتم ذلك بدون رسوم من قبل دائرة الجمارك والوزارة المالية ويستخدم نموذج يورو1 للدول أيضا تحت نفس الإجراءات وللحصول على معاملة بدون رسوم جمركية ترفق الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة بشهادة المنشأ يورو1.

ثانيا :إجراءات الاستيراد

ينبغي أن تكون السلع المستوردة إلى المنطقة الجمركية للإتحاد الأوروبي مصحوبة ببيان ملخص يقدم لسلطات الجمركية في كل مكان لتفريغ الحمولة بعد ذلك تخضع السلع لإجراء تخزين مؤقت لا يتجاوز 45 يوم في

حالة الحمولة بحراً أو 20 يوما في الحالات الأخرى ما يعني أن تخضع لأوامر الجمارك وأن تخصم لها لمعاملة جمركية.

1. الإجراءات الرئيسية المعتمدة: هناك عدة إجراءات نذكر منها:

- **التصريح للتداول الحر:**

يتم التصريح للتداول الحر عند إتمام شروط الاستيراد لدى الإتحاد الأوروبي (دفع التعريفة الجمركية وتطبيق إجراءات السياسة التجارية غير المتعلقة به لتعرفه) بعد دفع الجمارك المذكورة إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة أو أي ضرائب مطبقة بعد ذلك يتم تصريح السلع للاستهداف.

- **إجراء النقل:**

تسهل إجراءات النقل الجمركية حركة السلع بين المكاتب الجمركية في دولتين عضويتين في الإتحاد الأوروبي مع تعليق الجمارك وبعض إجراءات السياسة التجارية مؤقتا وبالتالي تحويل الإجراءات الرسمية للتخليص الجمركي إلى مكاتب الجمارك في الدولة الوجهة.

- **التخزين في مستودعات الجمارك:**

يسمح هذا الإجراء بتخزين السلع المستوردة في مرافق مخصصة مع تعليق الجمارك والضرائب وإجراءات السياسة التجارية مؤقتا حتى يتم تعيين المعاملة.

- **المعالجة الداخلية** : يسمح هذا الإجراء باستيراد السلع إلى الإتحاد الأوروبي دون أن تخضع للجمارك والضرائب وإجراءات السياسة التجارية بهدف معالجتها تحت إشراف جمركي، وإعادة تصديرها لاحقا إلى خارج الإتحاد الأوروبي في حالة عدم تصدير السلع الجاهزة للتصدير في النهاية فإنها تخضع للجمارك والإجراءات المتبعة.[1]

- **الاستيراد المؤقت:**

يسمح بدخول السلع إلى الإتحاد الأوروبي معفاة من الجمارك الاستيراد بشرط يكون الغرض منها إعادة التصدير إلى الخارج دون أن تخضع لأي تغيير وأن تضل هذه الإجراءات لمدة عامين.

[1] وجدي محمود حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1985، ص295.

- **دخول إلى منطقة حرة أو مستودع:**

المناطق الحرة هي مناطق خاصة داخل منطقة الجمارك الأوروبية حيث يمكن إدخال السلع بدون جمارك بدون إجراءات سياسة التجارية، و ضريبة القيمة المضافة إلى أن يتم تخصيص معاملة الجمركية معتمدة لها أو إعادة تصديرها، إلى جانب ذلك قد تخضع السلع لعمليات بسيطة مثل (التعبئة والمعالجة).

- **سوق الموحدة:**

يؤكد هذا المبدأ إلغاء حرية حركة السلع للسوق الأوروبية الموحدة مضمونة بمبدأ الرقابة على الحدود والجمارك وكل الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.

ثالثا: الهيكل السلعي لصادرات والواردات الخارجية للإتحاد الأوروبي:

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن عام 2016 كان الإتحاد الأوروبي أكبر مصدر للمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة وحيث كانت الصين هي المصدر الرئيسي للآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة الأخرى وروسيا للوقود المعدني.

كما كان لدى الإتحاد الأوروبي أعلى مستوى من الواردات للوقود المعدني ومواد التشحيم مما يعكس ذلك مستوى عالي من التبعية لهذه السلع (استيراد أكثر من نصف الطاقة التي يستهلك بها) في حين لوحظ نمط هائل فيما يتعلق بواردات المواد الخام للصين بينما نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية استحوذت على أعلى حصة من الواردات العالمية.

الجدول رقم (3،5) : الهيكل السلعي لصادرات والواردات الخارجية للإتحاد الأوروبي

فئة التصنيف الموحدة للتجارة الدولية	أعلى مستوى من الصادرات	أعلى مستوى من الواردات
المجموع: جميع المنتجات	الصين 895.1	الولايات المتحدة 2032.4
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	الإتحاد الأوروبي 115.1	الولايات المتحدة 117.6
مواد أولية	الولايات المتحدة 68.4	الصين 189.1
الوقود ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة	روسيا 121.7	الإتحاد الأوروبي 264.2

الكيمياويات والمنتجات ذات الصلة	الإتحاد الأوروبي 313.8	الولايات المتحدة 200.2
غيرها من السلع المصنعة	الصين 795.6	الولايات المتحدة 876.5
الآلات ومعدات النقل	الصين 889.1	الولايات المتحدة 876.5
السلع والمعاملات	الولايات المتحدة 165.3	الإمارات العربية 103

Source:Globalisation Patterns In E.U Trade and Investment 2017, p33.

رابعا: أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين

في عام 2016 كانت الوجهات الرئيسية الثلاثة للسلع المصدرة من الإتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وسويسرا تم تقسيم التدفقات التجارية خارج الإتحاد الأوروبي ففي عام 2016 كانت تقدر ب 353 مليار يورو أي ما يعادل زيادة 9 مرات كما كان عليه في عام 2000 أي من 32.8% من إجمالي في عام 2000 إلى 36.0% في عام 2016 وهذه الوجهات الرئيسية التي ضمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، سويسرا وتركيا واليابان والنرويج وهي قائمة أفضل 10 أسواق تصدير للإتحاد الأوروبي بالنسبة للسلع وأكملت الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية والهند.

ومن خلال الجدول التالي رقم نلاحظ وفي الواقع الشريك الوحيد الذي لم يكن موجودا مقارنة مع قائمة الصادرات الإتحاد الأوروبي الإمارات العربية المتحدة في حين كانت البرازيل من بين أكبر 10 أسواق واردات الشركاء (لم يكن من بين أسواق التصدير الرئيسية).

والتحليل الأقرب يكشف أن الصين كانت الشريك الرئيسي للإتحاد الأوروبي للسلع المستوردة في عام 2016 و يليه سويسرا في حين تبادلت روسيا وتركيا مواقف مقارنة مع الوضع بالنسبة لصادرات الإتحاد، وما تبقى من ترتيب السلع المستوردة إلى الإتحاد الأوروبي كانت كل من اليابان والنرويج وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل.

الجدول رقم (3،6):أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين

أهم الشركاء التجاريين	الصادرات	الواردات
الو.م.أ	362.2	247.2
روسيا	72.4	118.8
الصين	170.1	344.7
جنوب كوريا	44.5	41.4
اليابان	58.1	66.5
تركيا	78.0	66.7
الهند	37.8	39.3
النرويج	48.4	62.9
الإمارات العربية المتحدة	45.9	/
نيوزيلندا	142.5	121.6
البرازيل	/	29.4

Source:Globalisation Patterns In E.U Trade and Investment 2017, p73.

خامسا: الفائض التجاري بالإتحاد الأوروبي:

رغم تحقيق 17 دولة بالإتحاد الأوروبي عجزاً تجاريا سنة 2017 بلغ 371 مليار يورو مقابل تحقيق 11 دولة فائضا، فقد أسفر الميزان التجاري لدول الإتحاد الثمانية والعشرين عن فائض بنحو 98 مليار دولار بسبب كبر الفائض الألماني.

وتركز العجز التجاري بإنجلترا بنحو 176 مليار يورو وفرنسا 79 مليار وإسبانيا 26 مليار واليونان 22 مليار يورو، وهو ما توظفه بعض الدول العربية بزيادة وارداتها من تلك الدول لضمان صمتها على انتهاكاتها بشأن حقوق الإنسان.

وبدول الفائض تصدرت ألمانيا بنحو 249 مليار يورو وهولندا 70 مليار و إيطاليا 47.5 مليار و إيرلندا 45 مليار يورو وبلغت التجارة السلعية لدول الإتحاد 10.3 ترليون دولار بنسبة 34% من التجارة الدولية وتوزعت التجارة مابين الصادرات بنحو 5222 مليار يورو والواردات 5123 مليار يورو ومثلت السلع

المصنعة غالب الصادرات خارج الإتحاد بنحو 1.55 تريليون يورو من إجمالي 1.9 تريليون يورو خاصة الآلات والمركبات والمواد الكيميائية تليها الأغذية والمشروبات وبلغت صادرات الوقود 98 مليار يورو.

وبالمقارنة بالعام الأسبق كان أعلى نمو لصادرات ليتوانيا بنسبة 17% وفنلندا 15% وسلوفينيا 14% واليونان وكرواتيا 13% وهولندا وبولندا 12% وتصدرت السلع المصنعة الواردات من خارج الإتحاد وبلغت قيمة واردات الوقود 338 مليار يورو والأغذية والمشروبات 112 مليار والمواد الأولية 78 مليار يورو.

وبقائمة أعلى دول تصديرا كانت ألمانيا بنحو 1 تريليون و282 مليار يورو، وفرنسا 473.5 مليار وإيطاليا 448 مليار وإنجلترا 394 مليار يورو وبقائمة العشر الكبار بالعالم بالصادرات السلعية جاءت ألمانيا بالمركز الثالث بعد الصين والولايات المتحدة، وفرنسا بالمركز السادس وهولندا وإيطاليا وإنجلترا من الثامن للعاشر.

واتجهت نسبة 64% من الصادرات لدول الإتحاد الأوروبي كتجارة بينية ونسبة 36% خارج الإتحاد، وكانت أبرز الدول المتلقية للصادرات الخارجية الولايات المتحدة بنحو 364 مليار يورو والصين 170 مليار، تليها سويسرا وروسيا وتركيا واليابان والنرويج وكوريا الجنوبية وتصدرت قائمة كبار الواردات بالإتحاد ،ألمانيا بنحو 682.5 مليار يورو وإنجلترا 295.5 مليار تليها فرنسا وهولندا وإيطاليا وبلجيكا، وفي ظل بلوغ نسبة الواردات البينية حوالي 64% فقد كانت أعلى الدول التي تم الاستيراد منها خارج الإتحاد ،الصين بنحو 345 مليار يورو والولايات المتحدة 250 مليار وروسيا 119 مليار معظمها وقود.[1]

المطلب الثاني: الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي

تقوم الجماعة الاقتصادية الأوروبية بصفة رئيسية على إتحاد جمركي ينطوي على إلغاء الضرائب الجمركية على السلع المستوردة والمصدرة أو إلغاء الحصص فيما بين الدول الأعضاء.

وتشمل المنطقة الجمركية المجموعة الأوروبية مناطق الدول الأعضاء التالية: بلجيكا، بلغارية، الدنمارك، ألمانيا باستثناء جزيرة هيلفولاندا وإقليم بوسينجن، أستونيا، إيرلندا، اليونان، إسبانيا، باستثناءكاليدرنيا جزر مايوث وسانت بيروميكيلون، شالينزيا الفرنسية والمناطق الجنوبية والقطبية الفرنسية، إيطاليا قبرص (في انتظار تسوية لمشكلة قبرص ثم تطبيق تشريعات الإتحاد الأوروبي في المناطق التي تمارس فيها حكومة جمهورية قبرص

[1] مقال بعنوان**الفائض التجاري بالاتحاد الأوربي**، مأخوذ من الموقع Https://Lusialnews.net/knowledgegate/opinion26/02/2018،تاريخ الاطلاع: 12/07/2020، على الساعة: 17:26 .

سلطات فعلية)، لكسمبورغ، المجر، هولندا، النمسا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا، الجمهورية السلوفاكية، فلندا، السويد، المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية.

الأقاليم التالية بما في ذلك مياهها الإقليمية والبحرية الداخلية، وفضائها الجوي الواقعة خارج إقليم الدول الأعضاء تعد أيضا جزء من المنطقة الجمركية للمجموعة (إقليم إمارة موناكو ومنطقتي القاعدة السيادية المتحدة أكروتريديكيليا في قبرص)[1].

أولا: الإلغاء التدريجي للضرائب الجمركية:

نصت معاهدة روما The Treaty of Rome على أن تخفض كل دولة من دول الأعضاء ضرائبها الجمركية على المبادلات السلعية مع الدول الأعضاء الأخرى تخفيضا تدريجيا طبقا لنسب خاصة حددتها المعاهدة بحيث يؤدي هذا التخفيض التدريجي إلى إلغاء الضرائب كلية في نهاية فترة الانتقال وذلك على النحو التالي: 30% للمرحلة الأولى بحيث تخفض الضرائب بنسبة 10% بعد سنة من نفاذ المعاهدة، 10% أخرى بعد 18 شهرا من التخفيض الأول، 10% أخرى في نهاية السنة الرابعة و 30% بالنسبة للمرحلة الثانية بحيث: تخفض 10% بعد 18 شهرا من بدء هذه المرحلة 10% أخرى بعد إجراء التخفيض الثاني و 40% بالنسبة للمرحلة الثالثة: تلغى الضرائب الجمركية المتبقية في الموعد الذي يحدده مجلس الوزراء.

كما نصت المعاهدة على أنه عند إجراء التخفيض الأول في الضرائب الجمركية بنسبة 10% يتعين أن يكون هذا التخفيض خاصاً بكل سلعة على حدة، أما عند كل تخفيض لاحقا فإنه يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء أن تجعل التخفيض أقل من 10% لأي سلعة بشرط لا يقل التخفيض عن 5% (ولكن يشترط في هذه الحالة، أن لا تقل جملة التخفيضات على مجموع ضرائب السلع عن 10%) وأن لا تقل جملة التخفيضات الثلاثة المتوالية التي تخفض فعلا في ضرائب كل سلعة على حدة، عن 25% عند نهاية المرحلة الأولى ولا تقل عن 50% عند المرحلة الثانية مع ملاحظة أن الضريبة الأساسية التي سوف تخضع لهذه التخفيضات المتتابعة هي التي كانت مطبقة في أول يناير عام 1957.

[1] مقال بعنوان**الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوربي**، مأخوذ من الموقع Https://www.moqtal.com/openshare/behoth/ektesad8/etihadeuro/sec04.doc.cvt.htm، تاريخ الاطلاع: 12/07/2020، على الساعة: 20:45.

ونفذت هذه التخفيضات الضريبية على المنتجات الصناعية على نحو أسرع مما كان مقرراً طبقا للمعاهدة ففي عام 1968 كانت كل التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة فيما بين دول الأعضاء قد ألغيت، أي قبل الموعد الذي حددته المعاهدة بصفة مبدئية بعام ونصف.

ثانيا: الإلغاء التدريجي للقيود الكمية:

وتمثلت في إلغاء القيود على الصادرات والواردات بـ:

ـ **القيود الكمية على الواردات:** نصت المعاهدة على إلغاء القيود الكمية على الواردات في موعد أقصاه نهاية فترة الانتقال فعلى الدول الأعضاء أن تمتنع عن تقليل حجم الحصص القائمة وقت بدء سريان المعاهدة، الحصص الثنائية القائمة بينها وبين الدول أخرى، أعضاء من دون تمييز وفي الوقت نفسه تزيد الدول الأعضاء إجماليا الحصص المقررة لديها بنسبة 20% على الأقل من قيمتها، على أن تكون الزيادة بالنسبة لكل سلعة على حدة بنسبة 10% على الأقل وفي كل سنة تالية تزيد مجموع قيم الحصص بمقدار 20% أخرى على أن تتم الزيادة الرابعة بهذه النسبة في نهاية المرحلة الأولى، من فترة الانتقال والزيادة خاصة في نهاية السنة الأولى من المرحلة الثانية، وعند انتهاء السنة العاشرة يجب أن تكون الحصة الخاصة بكل سلعة قد ازدادت إلى حد يجعل الوارد منها يعادل 20% على الأقل من المنتج منها محليا[1].

ومع هذا فإن دول الأعضاء ملزمة بالتحقيق من نظام الحصص عموما بمعدل أسرع مما تقضي به القواعد السابقة، إذا سعت بذلك أحوالها الاقتصادية وأحوال القطاع ذي الشأن وتخضع اللجنة الأوروبية European Commission بمهمة توجيه توصيات بهذا الصدد إلى حكومات الدول الأعضاء.

– **القيود الكمية على الصادرات:**

تنص المعاهدة على إلغاء هذه القيود خلال المرحلة الأولى من فترة الانتقال ولقد اكتمل إلغاء القيود الكمية بالنسبة للتجارة في السلع الصناعية، داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1961.

- **السياسة الزراعية الموحدة:**

تهدف الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى توحيد النظم الزراعية المختلفة السائدة في دول الأعضاء ولتحقيق سياسة زراعية موحدة محققة لأهدافها، قسمت المنتجات الزراعية إلى فئات ثلاث تعامل كل فئة منها على

[1] مقال بعنوان **مجموعة القواعد المنظمة للعلاقة بين دول الأعضاء**، مأخوذ من الموقع http://www.moqtal.com/openshare/behoth/ektesad8/etihadeuro/seco04.doc.htm، تاريخ الاطلاع: 13/07/2020، على الساعة: 22:00.

حدة وقد أجازت المعاهدة فرض بعض الضرائب وتحديد أدنى للأسعار في المرحلة الأولى وذلك بالنسبة لكثير من السلع المهمة.

الفئة الأولى: تشمل القمح والحبوب الأخرى ومنتجات الألبان، والسكر ومن أجلها أنشئ مكتب التسويق الأوروبي، الذي يفرض الرقابة على أسعارها وتوزيعها ويوفر لها الحماية ضد المنافسة الخارجية، عن طريق فرض الضرائب متغيرة إذ لزم الأمر وإذا كانت الأسعار السنوية لهذه المنتجات سوف تثبت، فإن المكتب سوف يدخل مشتريا، في حالة انخفاض أثمانها التسويقية عن الأثمان المستهدفة.

الفئة الثانية: وتشمل اللحم البقري ولحم الخنزير والدواجن والبيض وتطبق على هذه الفئة تعريفات حمائية وتضع حدا أدنى لأسعار الواردات وتفرض ضرائب متغيرة، كما يتم إنشاء مكتب للتنسيق بين سياسات منظمات التسويق الوطنية المتعددة على أساس أن هذه المنتجات ليس لها أسعار مستهدفة.

الفئة الثالثة: وتشمل الفاكهة والخضروات والخمور وتطبق على هذه الفئة تعريفة جمركية خارجية، كما قد تفرض عليها قيود استيراد عند الضرورة وتطبق عليها قواعد المنافسة مع تطبيق مواصفات موحدة على أنواع الخمور المختلفة ولن ينشأ مكتب للإشراف على هذه الفئة من المنتجات .

- **تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات بين دول الأعضاء:**

حرمت معاهدة روما السياسات الاحتكارية الحكومية والخاصة التي يكون من شأنها التحكم في مشروع أو عدد من المشروعات تحكما احتكاريا في أسواق دول الأعضاء ويتناول هذا التحريم كل الاتفاقيات التي تنشأ بين المشروعات الخاصة بقد تحديد حجم الإنتاج أو تحديد التسويق أو تحديد الأسعار بصورة احتكارية تمنع المنافسة بين المشروعات المختلفة.

- كما تناول تحريم الإعانات التي تمنحها حكومات الدول الأعضاء لبعض المشروعات الخاصة التي يكون من شأنها عرقلة المنافسة بينها وبين مشروعات بقية الدول في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

  غير أنه لا يعتبر متعارضا مع قانون التحريم

- الإعانات الاجتماعية الممنوحة للمستهلكين بلا تمييز قائم على أساس مصدر سلعة
- المساعدات المقصود بها إصلاح الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الحوادث الاستثنائية.
- الإعانات الممنوحة للتنمية الاقتصادية في المناطق التي تعاني من انخفاض مستوى المعيشة انخفاضا كبيرا أو حيث تنتشر البطالة بصورة خطيرة.

- الإعانات المقصود بها معالجة الاضطراب الخطير في اقتصاد إحدى دول الأعضاء.
- الإعانات الأخرى التي لا يعتبرها مجلس وزراء السوق متعارضة مع المعاهدة.

- **تنسيق الضرائب:**

نصت المادة 95 على أنه لا يجوز لأي من الدول الأعضاء أن تفرض على المنتجات دولة أخرى عضو ضرائب داخلية من أي نوع، تزيد على الضرائب المفروضة على المنتجات القومية المماثلة وعلى دول الأعضاء تعديل تشريعاتها وفقا لهذا النص، في ميعاد لا يتجاوز بعد المرحلة الثانية في فترة الانتقال أي في أو يناير عام 1962.

وقد نصت المادة 96 على أنه لا تفرض على البضائع المستوردة من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى أي ضرائب تزيد على الضرائب المفروضة عليها، أي أنه يجوز إعفاء الصادرات من دولة إلى بقية الدول الأعضاء في حدود الضرائب المفروضة عليها فحسب دون أي إعانة.

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وغيرها من المزايا التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر في طياته، لذا اتجهت العديد من الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما المباشرة، وقد فتح الطريق لتلك الاستثمارات بواسطة العديد من السياسات وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات لتلك الاستثمارات تحت ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي وغيرها، مما يترتب عليه زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي زادت بنسبة كبيرة جدا كنتيجة لتزايد التشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبحت كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية تتسابق من أجل استقطاب تلك الاستثمارات.

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة كبيرة للإتحاد الأوروبي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في دول الإتحاد والدول المضيفة.

أولا: مخطط الاستثمار الخارجي للإتحاد الأوروبي:

يعمل المخطط الأوروبي الطموح للاستثمار في البلدان الشريكة في إفريقيا وفي منطقة الجوار الأوروبي وهو يهدف إلى النهوض بالنمو الشامل وخلق فرص العمل والتنمية المستدامة ويتطرق لذلك إلى بعض الأسباب

العميقة للهجرة غير النظامية يتماشى المخطط مع الحاجيات الخصوصية للبلدان الشريكة ويعتمد على نموذج ناجح الذي تم استعماله داخل الإتحاد الأوروبي حيث تمكن "مخطط يوفكر" من إحداث استثمارات تفوق قيمتها 240 مليار يورو.

كما أنه يعمل على تعبئة المستثمرين الخواص حيث تستجيب مقترحات المشاريع إلى الحاجيات الاجتماعية وحيث يمكن للتمويلات العمومية المحدودة استقطاب الأموال الخاصة.

ونورد هنا مثال لرائدات الأعمال التي تواجهن صدا من قبل البنوك عندما تطلبن قروضا حتى وإن كانت أفكارهن ومخططات أعمالهن سليمة ويمكننا على هذا المستوى مساعدتهن على الانطلاق في مشاريعهن وتطويرها فيما بعد من خلال تقديم ضمانات إلى البنوك لتمكين رائدات الأعمال من القروض المطلوبة وكذلك من خلال توفير المساعدة التقنية لهن كالاستثمار والموافقة على سبيل المثال.

ويشجع مخطط الاستثمار الخارجي المستثمرين الخواص على المساهمة في التنمية المستدامة في بلدان خارج أوروبا كما سيتم توظيف الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة الذي بعث حديثا لدعم الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات المالية العمومية والقطاع الخاص.

ساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ 4.1 مليار يورو في مخطط الاستثمار الخارجي الذي ينتظر أن يحشد استثمارات بقيمة تتجاوز 44 مليار يورو بحلول سنة 2020 ولدفع قدرة الصندوق الجديد وتعزيز فعاليته تود المفوضية الأوروبية أن تساهم الدول الأعضاء والدول الشريكة بدورها في الصندوق.

تتماشى المقاربة المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي مع الشراكة بين مجموعة العشرين وإفريقيا التي أطلقتها الرئاسة الألمانية لمجموعة العشرين حيث تهدف إلى تعزيز المشاركة المستدامة للقطاع الخاص والاستثمار في البنية التحتية والطاقات المتجددة وإلى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة النمو.[1]

[1] مقال بعنوان **مخطط الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوربي**، مأخوذ من الموقع http://ec.europa.eu/commision/external-investment-plans-en-EC-EIP-EFSD-SECRETARIAT.ec.europa.eu، تاريخ الاطلاع: 20/07/2020، على الساعة: 14:14.

ثانيا. أهداف مخطط الاستثمار الخارجي:

- المساعدة على إعداد مشاريع تتوفر فيها مقومات النجاح الاقتصادي والمالي لجلب الاستثمار.
- المساعدة على تحسين بيئة الأعمال داخل البلدان الشريكة من خلال دعم الإصلاح والحكومة الاقتصادية.
- المساهمة في معالجة الأسباب العميقة للهجرة الغير النظامية ودعم شركائنا في البلدان الإفريقية وبلدان الجوار الأوروبي.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الشريكة بطريقة محكمة وثابتة.
- تعبئة الاستثمار والتمويل للوصول إلى البلدان التي تعرف حاليا مصاعبا على مستوى الاستثمار وتسير الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص الذي قد تقل فيه الاستثمارات أو تنعدم كليا في غياب تلك التسهيلات.
- استهداف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة منها البنية التحتية المستدامة (بما فيها الطاقة والمياه والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة والبنية التحتية الاجتماعية والموارد البشرية أو توفير التمويل لفائدة المؤسسات الكبرى والصغرى والمتوسطة مع التركيز على خلق فرص العمل اللائق).

ثالثا: تراجع الاستثمارات الأجنبية الأوروبية لسنة 2017:

انخفاض صافي مخزون الاستثمار الخارجي المباشر من جانب المستثمرين من داخل الإتحاد الأوروبي في بقية العالم نهاية العام 2017 بنسبة 4.8% مقارنة مع العام الذي سبقه بينما ضلت المعدلات مستقرة بالنسبة لأسهم الاستثمار التي تحفظ بها بقية دول العالم في الإتحاد الأوروبي.

وقد انخفض الرقم من ترليون و 469 مليار يورو في نهاية 2016 إلى ترليون و117 مليار يورو بنهاية 2017، كما أن استثمارات دول الخليج العربية في الإتحاد الأوروبي بلغت 92 مليار يورو (105 مليار دولار) بنهاية عام 2017، مقابل 98 مليار يورو (112 مليار دولار) استثمرها التكتل الأوروبي في دول الخليج العربية إضافة إلى العراق واليمن.

وحافظ الأوروبيون على دورهم الرئيسي في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة وصلت إلى ما يقارب 49% من إجمالي أسهم الإتحاد الأوروبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

إضافة إلى أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمستثمرين مقيمين في الإتحاد الأوروبي في بقية دول العالم بلغ سبعة تريليونات يورو (8.4 تريليون دولار) في نهاية عام 2017 بتراجع بنسبة 4.8% مقارنة بنهاية عام 2016 وأشار إلى أن الاستثمارات التي تحتفظ بها بقية دول العالم داخل الإتحاد الأوروبي بقيت مستقرة تقريبا عند 6.2 تريليون يورو (7.1 تريليون دولار) في نهاية عام 2017 كما أن الكيانات ذات الأغراض الخاصة * المقيمة في الإتحاد الأوروبي حافظت على دورها القوي في الاستثمار الأجنبي، إذ شكلت 48.7% من إجمالي مخزون الإتحاد الأوروبي للاستثمار المباشر في الخارج و 59.7% من الاستثمار الأجنبي المباشر لبقية دول العالم في الإتحاد الأوروبي.

ويتضح أنه في نهاية عام 2017 استقطبت الولايات المتحدة 34.7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للإتحاد الأوروبي في العالم بقيمة بلغت 2.5 تريليون يورو (2.8 تريليون دولار) متقدمة بكثير على سويسرا، 979 مليار يورو (1.1 تريلون دولار) ثم الصين 328 مليار يورو (376 مليار دولار) كما استحوذ الاستثمار الأمريكي المباشر على 34.7% أي نحو تريليون يورو من إجمالي استثمارات العالم في الإتحاد الأوروبي في نهاية عام 2017 تلاه من سويسرا 802 مليار يورو (920 مليار دولار) والمراكز المالية في برمودا 572 مليار يورو (656 مليار دولار).

وهناك أشكال مختلفة للاستثمار المباشر أبرزها ما يعرف برأس المال المخاطر وهو الذي يستهدف الشركات الناشئة، تطرح ربما منتجا أو تكنولوجيا مبتكرة لها فرصة كبيرة للنمو، ولكنها تحمل الكثير من المخاطر وثانيا رأس المال لأغراض النمو والتوسع.

وهي استثمارات في شركات صغيرة أو متوسطة نسبيا في حجم المبيعات، وتدعم هذه الاستثمارات حدثا تحوليا في الشركة يساعدها على النمو، وعادة يتضمن التوسع فتح أسواق جديدة للشركة أو زيادة خطوط الإنتاج بهدف كسب عملاء جدد وزيادة الشركة لحصتها السوقية.

أما ثالثا فهو تمويل الاستحواذ وهو رأس المال الذي يتم استثماره من قبل المؤسسات بجانب قدرة فريق عمل الاستثمار المباشر في الحصول على مبالغ من قبل بنوك تجارية لتحسب العائد الكلي للمستثمر ويتم العمل على رفع الكفاءة للشركة المستحوذة والمنافسة بشكل أكثر فعالية في السوق.

* الكيانات ذات أغراض خاصة هي شركات مالية مملوكة للأجانب، وتعمل في المقام الأول في معاملات المالية عبر الحدود مع نشاط محلي معدوم لا يذكر في دولة الإقامة هي عضو في الإتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل

نشأ الإتحاد الأوروبي على أساس اعتبارات سياسية والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الأوروبية لذا تناولنا دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي باعتباره أرقى صور التكتل الاقتصادي بالعالم في عصرنا الراهن ومن خلال هذا الفصل توضح لنا أن أوروبا تسارعت التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى جانب توسيع عضويته كما أن معاهدة ماستريخت اعتبرت اللجنة الأساسية لقيام الوحدة النقدية الموحدة اليورو.

ونظرا للاختلافات الكبيرة في الأرصدة التجارية بين دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي يصعب مقارنة البلدان ذات الأرصدة التجارية الصغيرة بغيرها إضافة إلى أن إزالة القيود الجمركية بين دول الإتحاد سهلت عمليات التبادل التجاري، مرور السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة مما عزز انتعاش التجارة مابين دول الأعضاء.

خاتمة

نرى أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين، فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة منها، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو التفعيل القائم منها فيما يحقق لها أكبر منافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب على هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكتل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن .

حيث يمكن القول أن موضوع التكتل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله وصوره البارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعد ما أدركت مختلف دول العالم أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها وباعتبار الاتحاد الأوربي هو من أهم وأبرز صور وأشكال التكتل الاقتصادي العالمي عمل منذ نشأته على تنسيق وتوحيد سياسات اقتصادية واجتماعية ونقدية تمخض عنه إنشاء عملة موحدة تعرف باليورو، حيث كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين دول الأعضاء لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي ككل بالمنطقة باعتبار التجارة الدولية من ركائز العامة للتكتل الاقتصادي ونظرا لتأثر التكتل وعلاقته بها ودورها الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام كان لازما على دول الاتحاد الأوربي أن تعمل على تنميتها وتطويرها ولن يكون لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها .

قامت دول الأعضاء بتنسيق سياستها التجارية للوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي ولعب الاتحاد الأوربي دورا مركزيا في موضوع تحرير التجارة الدولية باعتباره أكبر قوة تجارية في العالم حيث يساهم بأكثر من 20% من إجمالي الصادرات والواردات العالمية بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقد ساعدته في ذلك قوته الصناعية والمالية والزراعية وعلاقاته الخارجية، وبالرغم من تحرير التجارة في إطار تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التجارة فيه وحجم هذه الزيادة مربوط بعوامل أساسية منها تنوع هياكل الإنتاج بين الشركاء، المناخ الاقتصادي، السياسات الاقتصادية وذلك بإزالة العوائق التجارية فيما بينهم ويمكن أن ينتقل من تكتل مقتصر على تحرير التجارة في السلع إلى تكتل متعلق بالسياسات كما هو الحال في الاتحاد الأوربي .

اختبار الفرضيات :

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي تقول يساهم التكتل الاقتصادي في تحويل التجارة من بلد ذو تكلفة أعلى خارج التكتل إلى بلد ذو تكلفة أقل داخل التكتل، أي تساهم التكتلات الاقتصادية في تحويل التجارة م بلد ذو تكلفة أقل خارج التكتل بفعالية أعلى إلى بلد ذو تكلفة أعلا داخل التكتل بفعالية أقل، وهو ما يؤثر سلبا على الدول الغير الأعضاء فهو يبعدها عن التخصص الدولي للموارد، مما يجد صعوبة بالغة في المحافظة على

أسواق التصدير إذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة أعلى من تلك الداخلية للدولة المستوردة، أما مساهمة التكتلات الاقتصادية في نقل الإنتاج من المصدر الأكثر كفاءة وبأقل تكلفة إلى المصدر الأقل كفاءة وبأعلى تكلفة داخل التكتل، أدى إلى تخصص كفئ للموارد وتحقيق مستويات مطلوبة من الرفاهية الاقتصادية مما يعود بالإيجاب على الدول المتكتلة وفق الأثر الإنشائي للتجارة . وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى.

أما **الفرضية الثانية** والتي مفادهاالتكتل الاقتصادي يساهم في رفع مستوى الأداء الاقتصادي للأسواق التجارية ويساعد في رفع مستوى التجارة الدولية نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع، إذ إن التكتلات الاقتصادية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على التجارة فيما بين الدول الأعضاء بها، نتيجة إزالة القيود الجمركية و الإدارية ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت تواجه سابقا معوقات تزيد من تكلفة وصولها للمستهلك، وأصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة وهذا ما يزيد من فرص تدفقها بين دول الأعضاء مما يجعل التجارة الدولية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكتل الاقتصادي . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

أما **الفرضية الثالثة** والتي مفادها الاتحاد الأوربي من أهم وأنجح تجارب التكتل الاقتصادي حيث اعتمدت التجربة الأوربية على تحرير التجارة وتكثيف المبادلات التجارية وتنوعها ،يعد الاتحاد الأوربي من أهم وأنجح تجارب التكتل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار الاقتصاد لأوربا والتي كانت المحفز لإقامة نوع من تكتل و تعاون دول القارة، فبدأ بستة أعضاء فقط وبدأ يتوسع إلى أن وصل درجة التكتل الاقتصادي والنقدي، و اعتمدت التجربة الأوربية على تكثيف المبادلات التجارية وتنوعها، حيث أصبحت كل دولة عضو أكثر من نصف تجارتها الخارجية تتم مع دول الاتحاد وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة :

ـ يساهم التكتل الاقتصادي بشكل فعال في زيادة معدلات التوظيف والتخفيض من حدة البطالة، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

_ يستوجب نجاح التكتلات الاقتصادية عدم وجود أي خلافات بين الدول الأعضاء سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من الخلافات .

_ تدخل التكتلات الاقتصادية في تقسيم أفضل وأحسن للعمل والتخصص الفعال بكفاءة عالية وأقل تكاليف يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري وبالتالي تطوير التجارة الدولية إلى مستويات أحسن .

_ ساهمت إزالة الحواجزأمام التجارة داخل الاتحاد الأوربي في ازدهار التجارة الدولية وتعزيزها .

_ تميز قطاع التجارة الدولية بأهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات دول العالم والاتحاد الأوربي خاصة لأنه يعتبر كأكبر قوة تجارية في العالم .

_ التجارة الدولية قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد .

_ يعد الاتحاد الأوربي من أنجح نماذج التكتل الاقتصادي في العالم حيث أن تطويره أدى إلى تعزيز وتفعيل التجارة من أجل توسيع جانب عضويته .

التوصيات

- احتل الاتحاد الأوربي المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن النجاح التكتلي حكر على الدول العربية والمتقدمة بل بالعكس تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالآسيان ومركسور مثالا ناجح .
- لذلك يجب على الدولة العربية إعطاء أهمية كبيرة للتكتل الاقتصادي وإقامة تكتلات اقتصادية لتحصيل مزايا ومكاسب اقتصادية يعود بها التكتل على الدول الأعضاء لمواجهة الصعاب ورقي اقتصاد هذه الدول .
- كما يجب عليها إعطاء أهمية كبيرة للتجارة الدولية والعمل بها وتحريك استثماراتها مع الدول المتقدمة للنهوض والقيام باقتصادياتها .
- تتميز دول الاتحاد الأوربي على قوة اقتصادية كبرى ومميزات عدة كما أن لديها مقومات جعلت من نجاحها مهما في مسيرتها التكتلية لذلك يجب على الدول العربية أن تتوفر على تلك الرغبة القوية للوصول إلى ما وصلت إليه دول الاتحاد الأوربي من نجاح التكتل الاقتصادي .
- العمل على إعطاء فرصة لحرية الأفراد في الانتقال والعمل بين دول التكتل الاقتصادي .

- ينبغي لدول الاتحاد الاهتمام بالسياسات المحفزة للنمو حيث يتم فتح المزيد من الوظائف ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة وبالتالي تزداد القدرة الاقتصادية .
- إعطاء مجال للدول النامية حول فتح وإقامة علاقات تكتلية مع الدول المتقدمة كالاتحاد الأوربي أو مع دول أخرى كون الانعزالية لم تعد لها مبررات بسبب ضيق نطاق السوق وضعف متطلبات التخصص الإنتاجي إلى جانب المنافسة الحادة وتأخر مستويات التقدم التكنولوجي .

آفاق البحث :

وفي الأخير تبقى هذه الدراسة كمحاولة لتوضيح بعض النقاط التي تخص التكتل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الدولية، إضافة إلى بعض الانجازات والمكاسب التي حققها الاتحاد الأوربي في مسيرته التكتلية وبالتالي تفتح مجال أمام الدراسات المستقبلية حيث افترضنا بعض النقاط وكانت كالتالي :

- دراسة واقع وآفاق التجارة الدولية في دول الاتحاد الأوربي .
- دراسة أهداف ومميزات التجارة الداخلية لدول الاتحاد والعلاقة بين دوله داخليا .
- مدى تأثير وتأثر التكتلات الاقتصادية بالاستثمارات الأجنبية وجذبها بشكل فعال ومتقدم .
- القيام بدراسة حول أهم المشاكل والمعوقات والعقبات التي تواجه الاتحاد الأوربي في مسيرته .
- محاولة التعرض للاتفاقيات التكتلية بشكل دقيق وواضح كالNAFTA و ASEAN للاستفادة من مميزات إقامة تكتلات اقتصادية وانجذاب الدول النامية حول إقامة التكتلات الاقتصادية .

تبقى المواضيع والدراسات محل الدراسة عديدة نرجو أن نكون في النهاية قد أعطينا للموضوع حقه وأضفنا إضافة بسيطة تعود بالفائدة على الطلبة والباحثين في مساعدتهم غلى انجاز والقيام ببحوثهم العلمية المتعلقة بموضوع دراستنا.

المراجع

قائمة المراجع :

1- مراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

1. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، طبعة الثانية، 1999.
2. أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية، دار مصر اللبنانية، 2001.
3. الدوري زكريا ،السامرائي يسرى ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان،2006.
4. إسماعيل عبد الرحيم شبلي، التكتل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، دار النشر وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر، 1980.
5. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
7. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.
8. حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة قريبا، مركز دراسات الوحدة الفرنسية، الطبعة1، لبنان.
9. خالد محمد السواغي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، الطبعة1، عالم المكتب الحديث، الاردن2009.
10. خالد محمد دواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2006.
11. خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، د ار وائل للنشر، عمان، 2000.
12. دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا على العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
13. رشاد العصار حسام داوود عليان شريف مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، 2000.

14. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 2، المكتبة العصرية لدار النشر والتوزيع، مصر2010.

15. سعيد النجار، التعاون الاقتصادي العربي في ظل البيئة المؤسسة والإعلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1993.

16. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

17. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار العرب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

18. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة1، دار مهيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 .

19. عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكتل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.

20. فؤاد أبو سنيث، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004.

21. كامل بكري، اقتصاد دولي، التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

22. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.

23. وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1985.

ثانيا : مذكرات الدكتوراه والماجستير والماستر

أ- مذكرات الدكتوراه

24. أشرف إبراهيم عطية علي، التكتل الاقتصادي الدولي و التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتورا في الحقوق، تخصص اقتصاد ومالية عامة، جامعة عين الشمس، كلية الحقوق، مصر، 2001.

25. بوشامة مصطفى، دور التكتل الاقتصادي للبلدان الإسلامية في تحسين أدائها الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013.

26. صالح مفتاح،النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990- 2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2003/2002.

27. عبدالوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكتل الاقتصادي في الدول النامية" دراسةتجارب مختلفة"، أطروحةدكتوراه، (غيرمنشورة)، جامعةالجزائر،2006-2007.

ب- مذكرات الماجستير

28. آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة نيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.

29. بن باره بوزيد، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على المبادلات التجارية البيتية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع تجارة دولية، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

30. شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية،جامعة وهران، 2012-2011.

31. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكتل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، تخصص اقتصاد دولي، بسكرة، 2013.

ت- مذكرات الماستر

32. مدان محمد رفيق، الاتحاد الأوربي بعد خروج بريطانيا، التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إستراتيجية والعلاقات الدولية ، 2016-2017.

33. كفية قسميوري، التكتل الاقتصادي بالاتحاد الأوربي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2015-2016.

ثالثا : ملتقيات ومجلات

34. إعلان منطقة التجارة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 19317 د،ع 59 بتاريخ 19-02-1997، تاريخ الولوج 27 فبراير 2010، نسخة محفوظة، 5مارس على موقع واي باك مثين، نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2008.

35. بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، توجهات السياسة النقدية في الجزائر ظل في الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية،جامعة سكيكدة، أيام 09و10 نوفمبر2010.

36. بوكساني رشيد، دبيش أحمد، معوقات ومقومات التكتل الاقتصادي المغاربي، الندوة العلمية حول التكتل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الجبرية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8و9ماي 2004.

37. حيزية هادف، التكتل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، ديسمبر 2013.

38. عبادة إبراهيم عبد الحليم، "السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن،العدد 12 ، 2011 .

39. محمد متولي و دكروري محمد، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الثاني عشر"إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، يومي 1،2ديسمبر2007، القاهرة، مصر.

40. محمود الفقي، رابطة دول الآسيان والصين، أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، جانفي 2005، القاهرة، مصر.

41. مفتاح صالح سليم قط، واقع وآفاق التكتل الاقتصادي و إستراتيجية تحقيقه، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني "التكتل الاقتصادي واقع وآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أيام 17_19 أفريل، 2007.

42. منير الحماش، النظام الإقليميالعربي والتحديات الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مصر، 2000.

رابعا : تقارير ودراسات

43. إسماعيل نزار العرموطي، نظرية التكتل الاقتصادي و العربي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1975.

44. عبد القادر علة محمد احمد و آخرون، التكتلات الاقتصادية الدولية، (الاتحاد الأوروبي نموذج)، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريس في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية دراسات تجارية، قسم اقتصاد تطبيقي، السنة الرابعة، 2017.

45. فراس الأشقر، مقدمة في التجارة الدولية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية، كلية الاقتصاد ،جامعة حماد.

46. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

47. محمد دحام الكردي، مستقبل الاتحاد الأوربي، دراسة في تأثير السياسي الدولي، القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

2- مراجع باللغة الفرنسية

1- Alain becart, integration etdéveloppement, harmattan, paris, 1997.

2- Claude sobry, jean claudverez, element de macoeconomie, ellipses, 1999.

3- Didierchen, l'euro, l'euro des préparatifs, les editions D'oryanisation, paris, 1997.

4- Dominichsalfator ,internationaleconomics,temth edition, john weley and sons, singapore, 2011.

5- J.FMittioncF.pequerul, les usionséconomiques, régionales, paris, armantcolin, 1999.

6- Jean, Francois Mitteine, Francois pequerul, les unionséconomiquerégionales, paris, armand, Golin, 1999.

3- مواقع الانترنت

1. مخطط الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوربي، مأخوذ من الموقع http://ec.europa.eu/commision/external-investment-plans-en-EC-EIP-EFSD-SECRETARIAT.ec.europa.eu،

2. مجموعة لقواعد المنظمة للعلاقة بين دول الأعضاء، مأخوذ من الموقع http://www.moqtal.com/openshare/behoth/ektesad8/etihadeuro/seco04.doc.htm،

3. الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوربي، مأخوذ من الموقع
Https://www.moqtal.com/openshare/behoth/ektesad8/etihadeur
o/sec04.doc.cvt.htm،
4. الفائض التجاري بالاتحاد الأوربي، مأخوذ من الموقع
Https://Lusialnews.net/knowledgegate/opinion26/02/2018،
5. جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوربي مقدمة قصيرة جدا، مأخوذ من موقع
https://www.hindawi.org/books/82831538/5/
6. Pascal Fontaine, Europe in 12 Lessons, Article sur le site : http://europa-eu.int/abc/12 lessons/index6Fr.htm. top 04/2016
7. كيف يعمل الاتحاد الأوربي، مأخوذة من موقع
https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-union-work/

4- جدول الرموز :

Benelux	Belgique ,Ned the holannd ,Luxembourg
GAFTA	إتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى The Grain and Feed Trade Association
NAFTA	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية The North American Free Trade Agreement
EUR	شهادة المنشأ الخاصة بالتصدير للاتحاد الأوربي Certificate of origin for export to the European Union
EFTA	منطقة التجارة الحرة الأوربية European Free Trade Association
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا The Association of Southeast Asian Nations
USMCA	الاتفاقية الاقتصادية أمريكية كندية بديلة النافتا United States-Mexico-Canada Agreement
MERCOSUR	اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة جنوب أمريكا اللاتينية Le Marché commun du Sud
B_ORLIN	مفكرين اقتصاديين هكشر وبرتل أولين
OH	نموذج هيكشر أولين